عاطف أبو سيف مهند مصطفى

ما بعد الحرب على غـــزة

قـراءة في التصورات الإسرائيلية

تسعى هذه الورقة إلى قراءة آثار العدوان الأخير على غزة على العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، وموقف إسرائيل من حركة حماس، والموقف من الرئيس محمود عباس ومن السلطة الفلسطينية، إضافة إلى القراءات الإسرائيلية لتبعات الحرب على العملية السياسية. من المؤكد أن واقع ما بعد الحرب سيكون له الكثير من التداعيات المستقبلية على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وعلى مستقبل عملية السلام. ربما لا يمكن لأحد أن يجزم أن نيران العدوان قد انتهت فيما الجنود ينظفون فوهات مدافعهم استعداداً لجولة التصعيد القادمة التي قد تكون بعد شهر أو بعد سنة، ما لم تقتنع إسرائيل أن المعضلة هي في الاحتلال ووجوب إنهائه، وما لم تخض عملية سياسية هادفة، ومتى ظلت تصر على أن أقصر الطرق للخروج من أزماتها هو الخوض في حلقة جديدة من الصراع مع الفلسطينيين.

من أجل ذلك تنظر الورقة إلى تداعيات العدوان الواردة في المواضيع أعلاه من خلال تفكيك العلاقات المركبة التي ظهرت خلال العدوان والمواقف الرسمية والعامة والفكرية التي وقفت وراء أو سعت إلى تفسير ما جرى.

«هذا البحث بدعم من دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحريرالفلسطينية»

ISBN 978-9950-00-000-1

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
فلسطين /رام الله ،المصيون ،عمارة ابن خلدون ،ص.ب1959.
Palestine-Ramallah, alMasyoun, Ibn Khaldoun Building, P.O.Box.1959
تلفون:Tel:+970 2 2966201 فاكس :Fax:+970 2 2966205
الصفحة الالكترونية:http://www.madarcenter.org
بريد الكتروني: Email:madar@madarcenter.org

ما بعد الحرب على غزة:
قراءة في التصورات الإسرائيلية

عاطف أبو سيف

مهند مصطفى

Post Israel 2014 War Against Gaza: Israeli Perspective

Mohanad Mustafa and Atef Abu Saif

جميع الحقوق محفوظة

تشرين الأول ٢٠١٤

صدر عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

رام الله - المصيون - عمارة ابن خلدون - تلفون: ١٠٢٦٦٩٢ ٢ (٩٧٢)

فاكس: ٥٠٢٦٦٩٢ ٢ (٩٧٢) - ص.ب ٩٥٩١

e-mail: madar@madarcenter.org

www. madarcenter.org

هذا البحث بدعم من دائرة شؤون المفاوضات

في منظمة التحرير الفلسطينية

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله . فلسطين

ص . ب:١٩٨٧

هاتف : ١٤٣٧٨٩٢/٤ ٢ (٩٧٢) - فاكس :٢٤٣٧٨٩٢/٦ ٢ (٩٧٢)

www.al-ayyam.com

e-mail:info@al-ayyam.com

ISBN 978 9950 00 000 1

تصميم الغلاف: حسني رضوان

المحتويات

مقدمة ٧

العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية عشية خطف المستوطنين الثلاثة ٩

الموقف من حماس ١٩

غزة والمفاوضات ٣١

خطف المستوطنين الثلاثة ٣٦

الموقف من حماس في فترة الحرب ٤١

الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية ٥٧

تقييم الحملة العسكرية والأفق السياسي ٧٠

موقف الجمهور الإسرائيلي ٧٦

ما بعد الحرب: ما الذي يجب على إسرائيل فعله؟ ٨١

هل تتوقع إسرائيل أن تحسم الخلافات في مفاوضات القاهرة القادمة؟ ٨٦

هل يسعي نتنياهو مبكراً إلى دولة غزة منزوعة السلاح؟ ٩٢

خاتمة: السلطة في الأطراف وحماس في الوسط ٩٦

مقدمة

تســـعى هـــذه الورقة إلى قراءة آثار العدوان الأخيـــر على غزة على العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، وموقف إسرائيل من حركة حماس، والموقف من الرئيس محمود عباس ومن السلطة الفلسطينية، إضافة إلى القراءات الإسرائيلية لتبعات الحرب على العملية السياسية. من المؤكد أن واقع ما بعد الحرب سيكون له الكثير من التداعيات المســـتقبلية على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وعلى مستقبل عمليـــة الســـلام. ربما لا يمكن لأحد أن يجزم أن نيـــران العدوان قد انتهت فيما الجنود ينظفون فوهات مدافعهم استعداداً لجولة التصعيد القادمة التي قد تكون بعد شهر أو بعد سنة، ما لم تقتنع إسرائيل أن المعضلة هي في الاحتلال ووجوب إنهائه، وما لم تخض عملية سياسية هادفة، ومتى ظلت تصر على أن أقصر الطرق للخروج من أزماتها هو الخوض في حلقة جديدة من الصراع مع الفلسطينيين.

مـــن أجل ذلك تنظر الورقة إلى تداعيـــات العدوان الواردة في المواضيع أعلاه مـــن خلال تفكيك العلاقات المركبة التي ظهرت خلال العدوان والمواقف الرســـمية والعامة والفكرية التي وقفت وراء أو سعت إلى تفسير ما جرى.

تبدأ الورقة بالنظر إلى صورة العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية عشية الحرب، وذلك من أجل اســـتيضاح الســـياق السياسي والفكري الذي يسود في إسرائيل فيما يتعلق بالصراع.

ثم تنظر الورقة في موقف إسرائيل من حركة حماس، وكيفية تطور هذا الموقف منـذ سـيطرة الأخيرة على غزة فـي حزيران ٢٠٠٧، وخلال فتـرة حكمها لغزة وصولاً للعدوان الأخير. وهو نقاش يسـتدعي تحليل الرؤية الإسرائيلية لموقع غزة من العملية التفاوضية تحديداً خلال السـنوات الثماني الماضية، وهو ما يعطي إشارات لكيفية وآفاق تطور هذا الموقف بعد العدوان. ثم تقدم الورقة قراءة سريعة للعدوان ولخطف المستوطنين الثلاثة.

وبعد ذلك تقف الورقة أمام موقف إسـرائيل من الرئيس محمود عباس كممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، وتطور هذا الموقف خلال الحرب، في محاولة للإجابة على السؤال الأساس في هذا السياق: هل ثمة انزياح في الوعي السياسـي الإسـرائيلي خاصة لدى الحكومة اتجاه الرئيس عباس في أي اتجاه كان، سـواء للأمام أو للخلف؟ وكيف يمكن فهم هذا الانزياح. واسـتكمالاً لفهم الصورة الإسرائيلية خلال العدوان تقدم الورقة مراجعة لبعض استطلاعات الرأي ومواقف الجمهور من العدوان وإطرافه.

ثم ختاماً تقدم الورقة قراءة في آفاق العلاقات الفلسـطينية الإسـرائيلية بعد العـدوان، وكيف تنظر إسـرائيل إلى علاقتها مع حمـاس وغزة والرئيس عباس والسلطة.

العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية عشية خطف المستوطنين الثلاثة:

ظهرت عشـــية الحرب على غزة، عدة تصورات إسرائيلية للتعامل مع الصراع، وخاصة في صفوف الوزراء الكبار في الحكومة، يمكن الإشارة إلى تبلور خمسة تصـــورات مركزية بدأت تظهر في الحكومـــة عامة، وفي المجلس الوزاري المصغر خاصة، وهو ما يدل على تخبط سياســـي في حكومة نتنياهو يفســـر عدم مقدرته (ناهيك بالطبع عن ايديولوجيته وتصوره الشخصي) على قيادة عملية سياسية مع الفلسطينيين، حيث تكشف التصورات التناقض في مواقف أحزاب الائتلاف كما سنسرد لاحقا. والتصورات التي تتنافس داخل حكومة نتنياهو بشكل علني، هي: **أولاً**: تصور نتنياهو نفسه، والذي وجه الحكومة خلال السنوات الخمس الأخيرة، ويمكن تلخصيه بالمطالبة باعتراف فلسطيني بيهودية الدولة وإقامة كيان سياسي مبتور اســـمه دولة، **وثانياً**: توجه وخطة نفتالي بينيت رئيس حزب البيت اليهودي التي تتحدث عن ضم مناطق «ج» في الضفة الغربية وسلام اقتصادي، أي تحسين أوضاع الفلســـطينيين اقتصاديا، وهي فكرة تبناها من نتنياهو، وطرحها بشكل مفصل مؤخرا «داني ديان»، رئيس مجلس المســـتوطنات ســـابقا. **وثالثاً**: توجه تسيبي ليفني رئيسة حركة «هتنوعاه» والذي يعتمد على تصورات كانت قد طرحت فـــي ظل حكومة أولمرت، **ورابعـاً**: طرح يائير لبيد رئيس حزب «يش عتيد» (يوجد مســـتقبل) والذي وضع تصورا جديدا خلال مؤتمر هرتسليا الأخير في حزيران، لـــم يطرحـــه من قبل لا في برنامجه الانتخابي ولا خلال فترة الحكومة الحالية. لن يتم التطرق إلى تصورات المعارضة الإســـرائيلية فهي في اعتقادنا، وخاصة فيما

يتعلــق بحــزب العمل، لا تختلف كثيرا عن مجمل التصــورات التي تتصارع في الحكومة، وخاصة تصور حلّ الدولتين. وقد رافق طرح البرامج والحلول صراعات مباشــرة بــين أعضاء الحكومة، هذا لا يعني أنه لــم يكن هنالك تصورات أخرى داخل حزب الليكود الحاكم، فهنالك تصور وزير الدفاع موشي يعلون الذي يعتقد بــإدارة الصراع فــي المرحلة الحالية دون الحاجة إلى حل للصراع، ويلمح يعلون بالذات إلى الضغط الغربي من أجل حلّ هذه الصراع الآن وسريعا، فيما يعتقد أن على إســرائيل إدارة الصراع مع الفلســطينيين دون تســوية لسنوات كثيرة قادمة، وتكون نتائج هذه الإدارة أقل ضررًا على إســرائيل من أي اتفاق نهائي مع الفلسطينيين. وهنالك تصورات أخرى داخل الليكود تنسجم مع فكرة بينيت لضم مناطق «سي»، أو إدارة الصراع كما يقترح يعلون من جهة أخرى، وهنالك موقف وزير الخارجية ليبرمان الذي يعتقد أن الســلطة الفلســطينية وأبو مازن ليسوا شركاء للحلّ، ويجب تأجيل الحلّ لأجيال قادمة، وسنرى لاحقا أن ليبرمان غيّر استراتيجيته في هذا المسألة.

ســنتطرق في الفقرات التالية بالأســاس إلى تصورات لبيد، بينيت ونتنياهو. وهنالــك مواقــف وزراء بارزين في الليكــود يعارضون مجرد فكــرة إقامة دولة فلسطينية، منهم: وزير الداخلية الحالي غدعون ساعر، وزير المواصلات، يسرائيل كاتس.

١. خطة لبيد: خطة الانفصال

في مؤتمر هرتسليا الذي عقد في حزيران ٢٠١٤، أي بعد أن جمدت إسرائيل كل تفاوض من السلطة الفلسطينية في أعقاب المصالحة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، عرض يائير لبيد رئيس حزب «ييش عتيد» وعضو المجلس الوزاري المصغر

تصـــورا للحل، وقد أطلق لبيد على خطته اســـم «خطـــة الانفصال». قال لبيد في مستهل حديثه إن التوصل إلى تسوية سياسية هو مصلحة إسرائيلية، وأبو مازن يعلم ذلك ويستغله، «تسوية سياسية ستمنع عزلة إسرائيل على المستوى الدولي، وستعزز الأمن الشخصي للمواطن، وستخلق «انفجارا» اقتصاديا سيرفع الدخل القومي ويحســـن بشكل كبير مســـتوى الحياة في إسرائيل، والأهم من كل ذلك، ســـيزيل عن كاهلنا تهديد الدولة ثنائية القومية والتي تعني انتهاء وجود إسرائيل كدولـــة يهودية وتصفية الصهيونية».[1] اســـتعرض لبيد إلى جانب هذه الأســـباب أســـبابا أخرى لأهمية التوصل إلى تسوية سياسية، «حتى لو أن المعادلة الحالية فشلت، ممنوع أن يكون هناك فراغ سياسي–دبلوماسي، لأن كل فراغ مصيره أن يمتلئ، وســـيحل مكانه الإرهاب، وعزلة دولية، وأضرار اقتصادية ومخاطر أمنية، علينـــا بذل الجهود للعودة إلى طاولة المفاوضات، وتعزيز التعاون مع الأميركيين، وضم الدول العربية المعتدلة إلى المفاوضات مثل السعودية ودول خليجية، المعنية بمشاركتنا في خلق محور ضد إيران».

بعد أن استعرض لبيد مبررات خطته، قدّم تفصيلها الذي يضم ثلاث مراحل، المرحلة الأولى، سماها «مرحلة إعادة الانتشار»، وهي تقضي بانسحاب إسرائيل من المناطق الخالية من المستوطنات الإسرائيلية، مع حفاظها على نشاطها الأمني إذا استدعت الضرورة في مناطق السلطة الفلسطينية، وتقتضي هذه المرحلة تجميد الاستيطان في المستوطنات التي تتواجد خارج الكتل الاستيطانية. وأسمى المرحلة الثانية مرحلة «بناء الثقة»، وتقتضي من إسرائيل التمركز في الكتل الاستيطانية،

---

١. براك ربيد، «لبيد لنتنياهو: أعرض خارطة حول الحدود المستقبلية لإسرائيل»، (هآرتس، ٢٠١٤/٦/٨). http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2342971 (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٨/٢٣).

وإخلاء المستوطنات النائية، وفي هذه المرحلة أيضا تستمر إسرائيل بالحفاظ على نشـــاطها الأمني في مناطق الســـلطة، وفي الوقت نفسه تقوم ببناء ترتيبات أمنية بالتعـــاون مع الأميركيين، تبدأ في هذه المرحلة مفاوضـــات المرحلة النهائية على الحل النهائي بوســـاطة أميركية. أما المرحلة الثالثة فسماها مرحلة «الترتيبات»، وفيهـــا تتم عملية الترتيبات الأخيرة للحدود، وتبـــادل مناطق، وبدء الحديث حول القضايا الجوهرية. وتطرق لبيد إلى المستوطنات خارج الكتل الاستيطانية، قائلا «ليس هنالك أي سبب لإقامة مستوطنات لن تكون داخل حدود إسرائيل في الحل النهائي، أو الاســـتثمار بمليارات الشـــواكل في البنى التحتية التي سنضطر في النهاية لتقديمها كهدية للفلســـطينيين، أفضل اســـتثمار هذه الأموال في تحسين حياة أطفال إسرائيل وليس في تحسين حياة الأطفال الفلسطينيين». وقد وصف لبيد خطته للانفصال عن الفلسطينيين بقوله «لا نريد حفلة زواج مع الفلسطينيين بل عقد طلاق... إذا لم ننفصل عن الفلسطينيين سوف نفقد الهوية اليهودية لدولة إســـرائيل». وبناء عليه يعتقد لبيد أن على إسرائيل أن ترسم حدودها المستقبلية، وعلى إســـرائيل أن تأتي إلى المفاوضات ولديها خرائط مفصلة تعبر عن إجماع قومـــي كبير. نعتقد أن خطة لبيد لا تختلف عن المبادئ التي وضعها في برنامجه الانتخابي، وتفسيراته الذرائعية لإنهاء الاحتلال البعيدة عن موقف أخلاقي معارض له، حيث ساق في برنامجه الانتخابي نفس التفسيرات التي عاد عليها في مؤتمر هرتسليا، إلا أنه جدّد ببرنامج تنفيذي لخطته.

٢. خطة بينيت

كما فعل لبيد في مؤتمر هرتسليا، استمر بينيت في طرح خطته لضم مناطق من الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية، لا تعتبر خطة بينيت جديدة وخاصة

تلك التي أوردها في مؤتمر هرتسليا في حزيران، فقد طرحها في برنامج حزبه الانتخابي وفصلها بشكل كبير.[٢] إلا أن الملفت للنظر بقاء بينيت مثابرا في الحديث عن هذه الخطة حتى بعد دخوله الحكومة وإشغاله منصب وزير الاقتصاد وعضو في المجلس الوزاري المصغر، فقد استمر في اعتبار هذه الخطة البرنامج السياسي العملي الوحيد في إسرائيل عموما وفي صفوف اليمين خصوصا. أما الجديد أو التعديل الذي طرحه في مؤتمر هرتسليا، فهو اقتراحه بضم تدريجي لمناطق «ج» بدل ضمها مرة واحدة.[٣]

تشكل فكرة ضم مناطق «ج» إلى السيادة والقانون المدني الإسرائيلي التسوية التي يقبل بها اليمين، وبات هذا الموضوع محل قبول في شرائح كثيرة في صفوف مجتمع المستوطنين. ففي نشرة «ييشع شلنو» (يهودا والسامرة خاصتنا)، وهي مجلة يصدرها مجلس المستوطنات (ييشع) وتعرف نفسها بأنها «مجلة توراتية أيديولوجية وعملية لتعزيز سيطرتنا في البلاد»، استحضرت مقالا للصحافي المستوطن اريبل كهانا حول فكرة ضم مناطق ج، جاء فيه: «على إسرائيل وقف سيطرة الجيش على السكان الذين يعيشون في يهودا والسامرة، ونقلها إلى سيطرة كاملة للسلطات المدنية، بخلاف الرأي الدارج، لا يدور الحديث عن ملايين العرب الذين سوف يضمون إلى إسرائيل، بل بخمسين ألفا، وأقصى حد مئة ألف، الذين سيحصلون على هويات زرقاء. باقي السكان الفلسطينيين يعيشون منذ

---

٢. مهند مصطفى، المستوطنون من الهامش إلى المركز، (رام الله: مدار– المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ٢٠١٣)، ص: ٤٧–٤٩.

٣. براك ربيد، «برنامج بينيت: إحالة تدريجية للسيادة على منطقة سي»، (هآرتس، ٢٠١٤/٦/٨)، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2343035(أخر مشاهدة، ٢٠١٤/٨/٢٤). كذلك الأمر شاهد المحاضرة التي ألقاها بينيت في المؤتمر حول خطته في موقع يوتيوب على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=V31X4OUx8AI (أخر مشاهدة، ٢٠١٤/٨/٢٤).

اتفاق أوسلو تحت سيطرة مدنية فلسطينية في مناطق أ و ب. الاحتكاكات تحدث كلهـا في مناطق ج، فقط هنالـك يدير الجيش حياة المواطنين... إذا كان هنالك قيادة حكيمة في إسرائيل عليها تنفيذ خطة خماسية لمدننة تدريجية لمناطق ج».[٤]

٣. استراتيجية نتنياهو

اتخذ نتنياهو منذ دخوله إلى مكتب رئيس الحكومة عام ١٩٩٦، سياستين في التعاطي مع السلطة الفلسطينية، فمن جهة قبل على مضض اتفاقيات أوسلو لأن حكومته التزمت بقبول الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة السـابقة وقبلها واعترف بهـا العالـم والولايات المتحدة الأميركية في عهد بيل كلينتون، إلا أنه حاول إبقاء الوضع على ما هو عليه، صحيح أنه اسـتمر في مفاوضات واي بلانتيشـن حول الخليل، إلا أنها كانت مجرد خطوة للأمام لتعقبها عشرات الخطوات للوراء، كما هو الحال مع خطاب بار إيلان في بداية عهد حكومته الثانية عام ٢٠٠٩، خطوة تصريحية للأمام مقابل عشرات الخطوات التنفيذية للوراء. في فترته الأولى سخر نتنياهو قائلا: «التوجه السـائد كان إعطاء الكل ما عدا ٢٪ وأنا عكسـت ذلك وأعطيت ٢٪ لسـيطرة السـلطة فقط».[٥] وقد أكد على هذا التوجه دنيس روس في كتابه «السـلام الضائع»، بقوله «لم يصدق الرئيس ولا وزيرة الخارجية أولبرايت أن نتنياهو جاد في تقدم العملية السلمية».

وقامت الحكومة الإسرائيلية خلال المفاوضات في الشهور التسعة الأخيرة التي سبقت تشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية، بالإعلان عن بناء ٨٠٠٠ وحدة سكنية،

---

٤. نشرة «بيش عشلنو»، العدد ٢٨٨، نيسان، ٢٠١٢. ص:٣.

٥. بيتر باينرت، «هيلاري كلينتون- المتحدثة الكبيرة باسم اسرائيل»، (هآرتس، ٢٠١٤/٨/١٣)، ص: ٤.

غالبيتها كانت خارج الكتل الاستيطانية.[٦] أشار نتنياهو في مؤتمر صحافي إلى سذاجة وزير الخارجية جون كيري والجنرال جون آلين المبعوث الأميركي الخاص لقضايا الأمن في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية حول قضايا الأمن، مشيرا أن دولة فلسطينية متواصلة الأطراف ستكون خطرا غير مقبول على إسرائيل، وأن التواجد الأمني الإسرائيلي لن يكون في منطقة الأغوار فحسب بل في كل المناطق، ويعقب ستيفن روبرت عضو مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة الأميركية أن ذلك يعني أن نتنياهو يريد سلطة سياسية تسمى دولة متقطعة الأوصال وتحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، هذه هي الدولة التي يقصدها نتنياهو بكلامه.[٧]

يعتقد نتنياهو أن الحلول المرحلية هي الحلول المفضلة بالنسبة لإستراتيجية التفاوض مع الفلسطينيين، وهو بذلك لا يتناقض مع موقف وزير خارجيته ليبرمان في الموضوع. يريد نتنياهو إدارة الصراع مع الفلسطينيين بواسطة المفاوضات لذاتها، وليس للوصول إلى حل نهائي. إن اشتراط نتنياهو باعتراف فلسطيني بيهودية الدولة وحق الشعب اليهودي على البلاد هي شروط تهدف إلى إدراج مواضيع جديدة للتفاوض تؤدي إلى تعقيد التوصل إلى حل للصراع، لأن الجانب الفلسطيني يرفض أي حديث عن هذا الموضوع.

قدم نتنياهو خلال مناسبات مختلفة تطويرات على مواقفه الكلاسيكية السابقة بخصوص شكل التسوية وطريقتها. عام ٢٠١١، قدم أربعة خطابات مركزية شكلت المصدر الأساس في عرض آرائه؛ تمثل الأول في خطابه أمام الكنيست بتاريخ

---

٦. Stephen Robert, " Only a Two-State Solution", (Haaretz, 4/8/2014), p: 5.

٧. المصدر السابق.

١٦ أيار، والثاني خطابه أمام الكونغرس في ٢٤ أيار، والثالث خطابه أمام الوكالة اليهودية في ٢٨ حزيران، والرابع أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول. شكلت هذه الخطابات إضافات جوهرية لخطاب نتنياهو الشهير في بار إيلان في حزيران ٢٠٠٩ حيث وضع المزيد من النقاط على الحروف الغامضة التي وردت في خطابه الأول، ووضع المزيد من الحواشي والهوامش التي تبدو أكثر قوة وأقوى إلزاما بالنسبة لنتنياهو من النص الأول الوارد في بار إيلان.

من الواضح أن نتنياهو كان مدفوعاً بنوعين متناقضين من الضغوط، بناء على قول عوديد عيران؛ الأول خارجي من أطراف في المجتمع الدولي، والثاني داخلي من أطراف ائتلافه الحكومي.(Eran, 2011) .

بدأت أولى هذه الهوامش في خطاب الكنيست قبل أقل من أسبوعين من خطاب الكونغرس عام ٢٠١١، حيث وضع نتنياهو جملة من الملاحظات، أهمها أن حل قضية اللاجئين ستكون خارج حدود دولة إسرائيل، كما ستبقى الكتل الاستيطانية تحت السيادة الإسرائيلية، وسيواصل الجيش الإسرائيلي الانتشار في منطقة الأغوار. وأمام انتقاد حلفائه في الائتلاف بخصوص عدم ذكر ضم الكتل الاستيطانية، عاد نتنياهو في خطاب الكونغرس وشدد على أن بعض هذه الكتل ستكون شرق الحدود الفلسطينية الإسرائيلية.

على الرغم من ذلك، فإن رئيس الحكومة الإسرائيلية قدم تصوراً متكاملاً يمكن الاستدلال منه على شكل الحل النهائي الذي يرغب أن يراه في حال تحققه. يجب في البداية التأكيد، بأن ما اقترحه نتنياهو يشكل شروطاً قال بوجوب تحققها في أي نتائج للمفاوضات بين الطرفين، ولم تكن رؤى وتصورات حقيقية، إلا أنها تعكس شكل الحل المرغوب. شملت هذه على ثلاثة شروط أساسية في هذا الحل، هي: يهودية الدولة، والاحتفاظ بغور الأردن، وحدود الدولة الفلسطينية. ومع هذا،

يمكن – من تحليل مواقف نتنياهو – الاســتدلال بشكل شامل على سبعة معالم أساسية للتسوية كما يراها، تتمثل في:

أولاً، إقرار فلســطيني بيهودية الدولة، إذ إن معيار تحقيق الســلام هو الاعتراف بوجود دولتين لشــعبين، وإذا كانت الدولة الفلســطينية للشعب الفلسطيني فإن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي.

ثانياً، بالنسبة لقضية اللاجئين، فإنه لا توجد مشكلة واحدة بل ثمة مشاكل لاجئين، حيث لدى إســرائيل أيضاً مشكلة كما لدى الفلسطينيين، وعليه تتم تسوية كل مشكلة بصورة متناسبة بحيث يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين في الدولة الفلســطينية وليس في إسرائيل أسوة بما تم في إسرائيل حين تمت تسوية مشكلة اللاجئين اليهود العرب عقب حرب ١٩٤٨.

ثالثاً، إن الدولة الفلســطينية لا بد أن تكون منزوعة الســلاح بحيث لا تمتلك تلك الدولة أســلحة تهدد وجود إســرائيل وأمنها. هذا يتطلب وجودا عســكريا إسرائيليا على طول نهر الأردن. إن حدود الدولة الفلسطينية يتم تحديدها بناء على اتفاق بين الطرفين الإســرائيلي والفلسطيني، وأن هذه الحدود لا يمكــن أن تكون حدود الرابع من حزيران بــل تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الديمغرافية للوجود الإســرائيلي في المســتوطنات، ويتم ضم مجمل الكتل الاســتيطانية الكبرى والتجمعات السكنية إلى داخل دولة إسرائيل، وتقوم إســرائيل بتفكيك بعــض البؤر التي ترى أنه يمكن التنــازل عنها. وبكلمة أخرى فإن المفاوضات وحدها يمكن أن تنتج شكل حدود الدولة الفلسطينية ومســارها ولا يمكن الجزم المســبق بها قبل الشروع في المفاوضات. وأن حدود الرابع من حزيران لا تشــكل قاعدة تصلح لذلك، بل إن حدود الرابع من حزيران بالنســبة لنتنياهو غير قابلة للدفاع عنها من ناحية عســكرية.

وهو موقف يتعزز مع استحضار طرحه حول الحاجة للاحتفاظ بغور الأردن لضمان قوة الردع الإسرائيلية.

رابعاً، أنْ تحتفظ إسرائيل بمنطقة غور الأردن تحت سيطرتها ولا يكون للدولة الفلسطينية حدود شرقية مع الأردن بالمعنى الجغرافي، بل ربما بالمعنى المعنوي والسياسي. نتنياهو لم يقدم الكثير من الشروح، بل قال إن حدود إسرائيل لا يمكن أن تقف عند خاصرة الضفة الغربية، بحيث يكون عرض إسرائيل من جهة حيفا وتل أبيب مجرد خمسة عشر كيلو متراً. قال نتنياهو أثناء جولة في الغور في آذار ٢٠١١ إنه «مهما كانت الظروف في المستقبل، وفي إطار أي اتفاقية، يجب على الجيش الإسرائيلي البقاء هنا منتشراً على طول نهر الأردن. هذه شهادة التأمين الخاصة بدولة إسرائيل».[٨]

٨. «نتنياهو يتجول في الأغوار: جيشنا سيبقى هنا وحدود إسرائيل الأمنية تقع على نهر الأردن»، (صحيفة الأيام، ٩ آذار ٢٠١١).

الموقف من حماس

دخلت حماس كلاعب أساسي في العلاقة الإسرائيلية الفلسطينية بقوة مع فوزها في الانتخابات التشـــريعية الثانية عام ٢٠٠٦، إلا أنها استطاعت أن تكون طرفاً مهماً في تقرير وتيرة هذه العلاقة بعد سيطرتها على قطاع غزة بالقوة في حزيران عام ٢٠٠٧. صحيح أن حماس استطاعت أن تفرض نفسها على تفاصيل الصراع مع إسرائيل خاصة بعد تزعمها قائمة معارضي اتفاق أوسلو وعملها بشكل حثيث ضد الاتفاق وضد السلطة الوطنية التي تمخضت عنه، إلا أن هذا لم يعن أكثر من كون وجودها أزمة أمنية تم التعاطي معها خلال الســـنوات السابقة لحكمها لغزة ضمن مقتضيات الحاجة الأمنية. ولكن مع فوز حماس في الانتخابات التشريعية الثانية وتشـــكيلها للحكومة الفلسطينية العاشرة ظهرت في جوهر النقاش الجدي في إســـرائيل علامة الاستفهام الكبرى: كيف يمكن لنا أن نتعاطى مع حماس؟. فهـــي من جهة لا تعترف باتفاقيات أوســـلو التي دخلت الانتخابات بموجبها كما أنها غير مســـتعدة لاســـتكمال طريق التفاوض الذي مهدت له أوسلو. وبمساعدة دولية ظهرت اشـــتراطات الرباعية الدولية التي اســـتوجبت على حماس الاعتراف بإسرائيل وبالاتفاقيات والعمل وفقها في جوهرها. بيد أنه إلى ذلك الحين لم تكن تلك أزمة إســـرائيل وحدها بل كانت مشـــكلة المجتمع الدولي والقوى الكبرى التي رعت مسيرة السلام. كما أنها في جزء كبير منها مشكلة فلسطينية داخلية حيث أن حماس برفضها الإقرار بأوســـلو والاعتراف بتبعاته التي باتت حكومتها جزءاً منه تشكل تهديداً لوحدة حال النظام السياسي الفلسطيني، وهو ما وضح بشكل جلي في خروجها بالسلاح للسيطرة على غزة. اتبعت حماس منذ ذلك الوقت حتى تنازلها عن حكومة غزة لصالح تشكيل حكومة الوفاق تفريقاً اصطلاحياً ليس أكثر

بين مفهوم «السلطة» ومفهوم الحكومة. فهي حكومة وليست سلطة رغم أن وزراءها يجلسون في مبان تتزين بشعار السلطة واسمها، إلا أن الخطاب الحمساوي جعل من هذا التفريق ديدن التنصل من أوسلو.

كان السؤال الأساسي في الذهن السياسي الإسرائيلي وفي مستويات الأمن إذا ما كانت حماس ستقبل بالوضع الراهن وتكون جزءاً منه ضمن شروط مرحلة أوسلو، وهو سؤال لم تتأخر حماس في الإجابة عليه حتى في ظل مناورات الوفاق الوطني الفلسطيني ومبادراته التي تم صوغها قبل الانقسام الفلسطيني في ٢٠٠٧، إذ إن حدوث الانقسام وسيطرة حماس على قطاع غزة دللت على نأي حماس بنفسها عن فكرة السلطة دون أن تتنازل على الحكم، بل عملت ترتيبات تحافظ على هذا الحكم وتعضده. حتى ذلك الوقت كان التفكير في حماس في الذهن السياسي والأمني في تل أبيب ينبع من التعامل معها أمنياً وضمن مستوجبات وضرورات العلاقة مع تنظيم معادٍ. سيما أن تلك الفترات السابقة تميزت بعمل حماس الدؤوب ضد أهداف إسرائيلية بشكل متواصل في الضفة الغربية كما في قطاع غزة كما داخل المدن الإسرائيلية سواء في فترة ما قبل الانتفاضة الثانية أو خلالها. هذا التعاطي الأمني بالقدر الذي جعل أطراً محددة المعالم للتعامل مع التنظيم الأول في الإسلام السياسي في فلسطين وصاحب المرجعية الخارجية كونه جزء من التنظيم الدولي للإخوان، إلا أنه أخر كثيراً الإجابة على السؤال الكبير الذي بدا يلوح في الأفق مع فوز حماس غير المتوقع في الانتخابات التشريعية الثانية، إلا أنه أصبح أمراً واقعاً مع هيمنتها على قطاع غزة.

سبق سيطرة حماس على القطاع بعام قيام حماس بأسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط وهو ما خلق مجموعة من الاشتباك بين إسرائيل وحماس في قطاع

غزة كانت في كثير منها تنجم عن اجتياحات إسـرائيلية وتوغلات داخل القطاع خاصة في أجزائه الشمالية الغربية والشرقية. وكانت تلك المناوشات تنتهي بهدن غير معلنة وتوقف للقتال ينذر باشتعال قادم في أي لحظة. صحيح أن بعض إطلاق النار والتصعيد كان يتم وقفه ضمن ترتيبات تتم بين السـلطة وإسرائيل بوساطة مصريـة بالطبع، إلا أن هذا لم يعن بأي حال أن ثمة ترتيبات للعلاقة بين حماس وبين إسرائيل إلا في نطاق التعاطي الأمني مع التصعيد الدائر، ولم يحمل دخول حماس في هدنة جماعية في ذلك الوقت أي مغزى سياسي بقدر كونه كما كانت تسـوقه انسـياقاً مع القرار الوطني الجماعي وتجنيباً للشعب من ويلات القتال. بمعنى لم يكن ثمة ترتيبات لتلك العلاقة بوصف حماس لم تكن مسؤولة عن قطاع غزة حتى في ظل هيمنتها على الحكومتين العاشرة والحادية عشرة التي تشكلت في الحيز الزمني بين فوزها في الانتخابات في كانون الثاني ٢٠٠٦ وسـيطرتها على قطاع غزة في حزيران ٢٠٠٧، أي طوال فترة عام ونصف.

قامت إسرائيل بإعلان حصار اقتصادي على قطاع غزة فرضت بموجبه قيوداً على دخول البضائع والمواد الأساسية إلى القطاع عبر معابرها الستة التي كانت تربط القطاع بإسـرائيل، بل إنها وتدريجياً قامت بتقليص العمل في بعضها إلى حـد أنهاء العمل به، بجانب تحكمها بإيقاع ربط غزة بالعالم الخارجي عبر تقييد الحركة عبر معبر بيت حانون (أيرز) ومحاولات وقف الحركة على معبر رفح، كما حدث في أكثر من مرة حين هددت إسرائيل بقصفه، وقامت بشن أكثر من غارة عليـه لوقف العمل به، ومنع حركة الملاحة البحريـة وتقييد حرية الصيد. بالطبع مطار غزة معطل بشـكل كامل ولم تتوقف إسـرائيل عن استهداف مدرج المطار خلال عدوانها المستمر على القطاع حتى بات أثراً بعد عين.

تغير الأمر بعد حزيران ٢٠٠٧، حيث أن سـيطرة حماس المباشـرة والمنفردة على قطاع غزة عنت جملة من التغيرات في الموقف من حماس بالنسبة لإسرائيل. تمثلت أبرز هذه التغيرات في التالي:

أولاً: باتت حماس تحكم قطاع غزة بشكل مباشر، حيث أن مشاركتها في الحكم خلال الفترة السـابقة سواء من خلال تشكيلها للحكومة الفلسطينية أو قبل ذلك من خلال حضورها العسكري القوي في القطاع بجوار أجهزة السلطة الأمنية والعسـكرية، لم تفض إلى هيمنة حمساوية على القطاع. وأن تحكم حماس قطاع غزة يعني أنها تتحكم بعلاقة القطاع بإسرائيل وتحدد إيقاع ووتيرة العلاقة معها.

ثانياً: نتج عن هذا السـياق الجديد مسـؤولية حماس بشـكل كامل عن كل ما يحدث في قطاع غزة، فهي مسـؤولة ليس عن أمن الفلسـطينيين وحياتهم بل أيضاً عن تصرفاتهم تجاه إسـرائيل. في السابق كانت إسرائيل تواظب على اتهام السـلطة الفلسـطينية بأي عمل تصفه بالعدائي ضدها تقوم به حماس أو غيرها من قطاع غزة بسـبب سيطرة السلطة في ذلك الوقت على القطاع. اختلف الأمر الآن فحماس صارت مسؤولة عن أي عمل تقوم به أي مجموعة من القطاع. نتج عن تحميل المسـؤولية جملة من العلامات البارزة التي سـتحدد وتيرة العلاقة بين الطرفين: من جهة فقد أسس هذا التحميل لنـوع جديد من العلاقة قائم على التبادلية وربما المقايضة التي باتت تظهر في الخطاب السياسي والعسكري الإسرائيلي، والذي يحمل في جوهره ربط وجود حماس في غزة بمقدار إثبات مقدرتها على تحمل تلك المسؤولية، وهذا بدوره فتح ثقباً في جدار الكراهية والعداء السـميك الذي أنتج علاقة الأمر الواقع بين الطرفين.

من جهة ثانية فإن «تحمل المسؤولية» فرض وجود ترتيبات ما لصون هذا «التحمل» وهو ما فتح أفقاً جديدا للتعايش رغم عدم الاعتراف المتبادل، كما أنه أسس لإقرار إسرائيل بمواصلة المسؤولية الإنسانية عن تزويد غزة بالسلع والمواد الأساسية ضمن شروط الحصار المفروض على القطاع منذ تولي حماس السيطرة عليه.

ثالثاً: لقد أصبح «الشيطان» على البوابة، فهو يتحكم ببوابات العلاقة مع إسرائيل. بمعنى أن حماس لم تعد مجرد عدو يجب التفكير في سبل العلاقة معه من منظور أمني وعسكري، رغم تواصل التفكير به بهذه العقلية، ولكنه إلى جانب ذلك جارٌ علينا التفكير بكيفية التعاطي مع مواقفه ومع بنائه لمؤسسات حكمه. إن جوهر التحول في العقل السياسي الإسرائيلي كان القبول بهذا الجار وماهية الشروط والظروف الذي يمكن لإسرائيل أن تقبل بها. من هنا ظهرت للسطح ضوابط العلاقة الجديدة التي وسمت «الجيرة» والتي فرضت على حماس نوعاً من مقياس الرضا من جهة إسرائيل الذي تكون خميرته الأساسية التي تنضج الخبز هو مدى فعالية ضبط التصعيد والتحكم به. ورغم هذا الفهم الأمني والعسكري فقد انتقلت حماس تدريجياً من صندوق الأمن والعسكر إلى الصندوق السياسي الرحب الذي يحتمل نقاط وعلامات استفهام كبيرة، لكنه وربما الأهم من كل ذلك مفتوح على كل الخيارات بما فيها الحاجة لنوع ولو محدود من التسويات التي تكون في جوهرها أمنية لكنها ستجد تفسيراتها في الوعي السياسي بطريقة مختلفة.

رابعاً: أظهر هذا النوع المحدود من التسويات الحاجة لنوع ومستوى من الحوار أو التفاوض. وعليه برز للسطح في تلك المقاربة فكرة التفاوض عبر وسيط أو ما

يعرف بالمفاوضات غير المباشرة. لقد صارت تلك المفاوضات هي قناة التواصل بين الطرفين وأثبتت نجاعتها خلال سنوات حكم حماس لغزة، فمن العدوان على غزة في كانون الاول ٢٠٠٨ وكانون الثاني ٢٠٠٩ حتى مفاوضات صفقة شاليط عام ٢٠١١، وبعد ذلك العدوان على غزة عام ٢٠١٢. كان الوسيط المصري خلال كل تلك المراحل يقوم بإدارة مفاوضات الغرف المتجاورة بين الطرفين. وأياً كان تبرير تلك المفاوضات وتوصيفها إلا أنها أحدثت نقاشاً داخل المجتمع السياسي الإسرائيلي نتجت عنه حقيقة واحدة، أن ثمة مساحة للتفاوض مع حماس وإن عبر وسطاء، وهي مفاوضات الضرورة وليست القناعة حتى بالنسبة لحماس ربما. وهو الأمر الذي استمر في العدوان الحالي عام ٢٠١٤ حيث انخرط الطرفان في مفاوضات برعاية مصرية، ولكن هذه المرة بمشاركة السلطة الفلسطينية وممثلي الفصائل المختلفة. رغم ذلك فإن إسرائيل تدرك أن الذي يقرر في مصير هذه المفاوضات هو ممثلو حماس وليس الفصائل.

خامساً: مثل أي مفاوضات تمخضت هذه المفاوضات عن اتفاقيات غير موقعة وبضمانة الوسيط. ليست الاتفاقيات مهمة لأن مجمل بنودها كان حول ترتيب وتيرة العلاقة ومنع التصعيد من الاندلاع. لكن الأهم في حقيقة وجود هذه الاتفاقيات والتفاهمات أنها أصبحت مرجعيات في تحديد العلاقة. لنلاحظ مثلاً مركزية تفاهمات إنهاء العدوان عام ٢٠١٢ أو ما يعرف بورقة مرسي في النقاش حول إنهاء العدوان عام ٢٠١٤، لقد كانت هذه التفاهمات في صلب النقاشات المبكرة حول إنهاء هذا العدوان. والأهم من ذلك أن عدم نجاعتها ربما فسرت رغبة الطرفين في التوصل إلى تفاهمات أكثر عمقاً تلبي بالنسبة لكل طرف مصالحه بصورة أكثر فعالية. فهي لم تعد تلبي

طموحات الطرفين، فإسـرائيل تريد توسـيع نشاطاتها العسكرية، وهي لم تحد، أي الاتفاقية من تطوير السلاح.[٩]

سادساً: ليس بعيداً عن هذا التفكير حقيقة أن الوضع في غزة هو وضع سياسي بامتياز، فثمة سـلطة لها حكومة في غزة تزعم تمثيل الفلسـطينيين هناك، وبالتالي تضعف من تمثيل الخصم السياسي الأكبر لإسرائيل في المقاطعة حيث مقر الحكم الفلسـطيني، كما أن هذه السـلطة الجديدة ذات نزعات دولانية وإن على حياء.

باتـت إسـرائيل تفكر أكثر في أن وضع حماس فـي غزة غير مؤقت، وأنه قد يسـتمر فترة وعليهـا تطوير إجابات أعمق للتعامـل معها. يمكن فحص مواقف إسرائيل بعد ذلك من حماس في الفترة التي امتدت من حكمها لغزة في حزيران ٢٠٠٧ وحتـى قيامهـا بالعدوان الأخير في تموز ٢٠١٤، مع التركيز خاصة على مخرجات العدوانين السابقين.

قامت إسرائيل قبل العدوان الحالي بعدوانين متفاوتين على قطاع غزة استهدفا بشـكل أساسـي كما كان معلناً حكم حماس في القطاع وترسانتها العسكرية ومقدرتهـا على إطلاق الصواريخ باتجاه البلدات الإسـرائيلية. بمراجعة أدبيات العدوانين نجد أن غايتهما كانت محدودة رغم بشـاعتهما حيث تركزتا في الحدّ من قدرات حماس التسـليحية وردعها عن إطلاق الصواريخ على إسرائيل.[١٠] دار نقاش مطول في أروقة صنع القرار في إسرائيل سواء في المؤسسة السياسية أو

---

٩. Udi Dekel, Israel-Hamas: Conditions for a Stable Ceasefire, INSS Insight No. 575, July 17, 2014.

١٠ انظر لتفاصيل أكثر التقرير الاستراتيجي الذي يصدره مركز مدار والذي تحرره هنيدة غانم خصوصاً للعام ٢٠١٢ و٢٠٠٩ حول هذين العدوانين.

العسكرية حول أفضل الطرق للرد على ما تقول عنه إسرائيل من إطلاق صواريخ من قطاع غزة خلال الفترات السابقة، وكانت الإجابة تستقر على ضرورة الحد من القدرات الصاروخية الفلسطينية. ورغم مناداة الكثير من الأطراف في مطبخ القرار الإسـرائيلي بضرورة وضع حد لحكم حماس في غزة إلا أن مخرجات العدوانين كانت تشـير إلى استقرار رأي الأغلبية في إسرائيل على الإبقاء على حماس في غـزة ولكن ضعيفة ومحدودة القدرات. إذ إن المشـكلة لم تكن في حماس بل في قيـام حماس بإطلاق الصواريخ فإذا ما توقفت حماس عن إطلاق الصواريخ فلا مانع من إجراء ترتيبات معها – غير مباشرة– حول تعايش من نوع ما. وهذا ما ثبت في اتفاقيات التهدئة التي تمخضت عنها المفاوضات التي تلت كل عدوان، إذ أن هذه الاتفاقيات بحثت في سبل تثبيت عدم إطلاق الصواريخ من غزة. وكانت حقيقـة أن حمـاس وفي الفترات بين كل عدوان تبرهـن أنها قادرة على ملاحقة مطلقي الصواريخ وعدم انجرارها في بعض الأحيان وراء التصعيد الذي حاولت الجهاد الإسلامي تطويره يصب من وجهة نظر إسرائيلية في صالح مقولة التعايش مع حماس. بل إن بعض قادة الأمن في إسـرائيل خرجوا بتصريحات حول أن حماس تمنح إسرائيل هدوءا لم تتمتع به من قبل وأنها جادة في ملاحقة مطلقي الصواريخ. وقال البعض إن حماس هي اليوم الشريك شبه المثالي. [١١]

وعليه استقر الرأي الإسرائيلي على أن وجود ترتيبات تحد من إطلاق الصواريخ وتحمي إسرائيل من الاشتباك المستمر مع غزة وتحمل تعبات ذلك. وبدا أن كل عدوان سـابق على غزة كان يسعي إلى إعادة تثبت قواعد اللعبة مع حماس بمعنى تثبيت الخطوط العامة للتفاهمات غير المعلنة والتي تضمن حماس بموجبها البقاء على سدة

١١ بن كاسبيت، «الضاحية –٢: تسوية الشجاعية بالأرض»، معاريف، ٢٠١٤/٧/١٣.

الحكم في قطاع غزة. وبعبارة أخرى إن «تحّمل المسؤولية» يفرض على إسرائيل أيضاً عدم تقويض حكم حماس حتى يظل الجار محافظاً على حق الجيرة عليه.

- **تحكّم بهذه المقاربة جملة من المقولات الخلفية أبرزها:**

- **أولاً**، إن بديل حماس سيكون ربما أكثر تطرفاً وإن الفراغ الذي قد ينتج عن الإطاحة بحماس قد لا يكون محمود العواقب. ودائماً ما كان يتم ذكر المجموعات السلفية والجهادية ذات الارتباطات العالمية كوريث محتم في غزة. وبذلك فإن الشيطان الذي تعرف أفضل من الشيطان الذي لا تعرف أو أنه أهون الضررين. وهي مقولة استمرت في الهيمنة على النقاش حول العلاقة مع حماس حتى العدوان الحالي. يقولون في الجيش إن اسقاط نظام حماس سيقود إلى فوضى مثل الصومال كما أنه لن يوجد لإسرائيل البتة أي عنوان للردع أو لإجراء تسويات غير مباشرة. وبالتالي فوجود حماس مهم من هذا الجانب.[١٢]
- **ثانياً**، إن الانقسام الفلسطيني المترتب على حالة وجود حكومتين منفصلتين هو مصلحة إسرائيلية كبرى إذ يعني تشتيتا لجهود بناء الدولة الفلسطينية، بل إن هذه الدولة لم تعد ممكنة واقعياً في ظل وجود نظامين سياسيين مختلفين. وإن تعزيز حالة الانقسام تخدم الدعاية الإسرائيلية بأنه لا يمكن إقامة دولة على منطقتين منفصلتين. كما أنه يخلق مع الوقت سياقات سياسية ومؤسساتية تجعل من توحيد الأطر الإدارية والأمنية أمراً مستحيلاً.
- **ثالثاً**، تتوافق هذه الرؤية مع منطلقات نتنياهو وأركان حكومته بطرق شتى،

١٢ عاموس هرئيل، « غزة: اندلاع الحرب على الرواية»،هآرتس، ٢٠١٤/٨/٤.

فهي بالنسبة لرئيس الوزراء تساعد في تحقيق مقاربته حول إدارة الصراع من خلال إدارة العلاقة اليومية مع حماس في غزة وإدارتها في الضفة مع السلطة الفلسطينية، دون الحاجة لتقديم تنازلات سياسية. أما بالنسبة لبعض أركان الحكومة في أقصى اليمين مثل بينيت فإن غزة يجب أن تترك لمصيرها، إذ إن ما يهم هو الضفة الغربية وتحديداً المناطق «C» التي يجب ضمها لإسرائيل.

- رابعاً، يتعزز هذا في حقيقة أن الصراع الفلسطيني الداخلي يشغل الفلسطينيين عن الصراع مع إسرائيل ويوجه جهودهم نحو الصراع الداخلي، وبالتالي يتم ترحيل المطالب الفلسطينية بالاستقلال والحقوق السياسية. وعليه فقد دأبت إسرائيل على تغذية هذا الصراع ومعارضة أي تقارب فلسطيني فلسطيني واعتباره تهديداً للمصالح الإسرائيلية وإخلالاً بالتزامات الرئيس محمود عباس بالسلام، حيث كانت المفاضلة بين الصلح مع إسرائيل والتصالح مع حماس تتحكم بالكثير من مقولات إسرائيل وردات فعلها على جهود المصالحة الفلسطينية. الكثير من الكتاب والباحثين الإسرائيليين رأوا في المصالحة الفلسطينية ضرورة فلسطينية داخلية لجأت إليها كل من فتح وحماس لضرورات داخلية، حيث تعاني كل جهة من تآكل شرعيتها، وبالتالي فإن الاتفاق وتشكيل حكومة التكنوقراط بالطريقة التي تمت تعني أن الطرفين سيعيشان تحت نفس السقف دون أن يتنازلا عن أيديولوجيتهما وتوجهاتهما.[١٣] وهناك من نصح بضرورة عدم الوقوف في وجه الموج الدولي الداعم للمصالحة، بل تبني وجهة واشنطن للحكم على الحكومة من خلال

13 . Kobi Michael and Udi Dekel, «The Palestinian Reconciliation Agreement: Tactical Relief or Strategic Opportunity?», INSS Insight No. 548, May 14, 2014.

تصرفاتها.[١٤] ورأى البعض أن هذه المصالحة ستطول أكثر من غيرها لأنها توفر لحماس استجابة لوضعها الحالي، كما توفر لها آلية لمراجعة القيودات المفروضة عليها من حكومة مصر.[١٥] إلا أن رأي نتنياهو الذي قرر مصير تصرفاته هو أن المصالحة أعطت شرعية للإرهاب.[١٦]

- **خامساً**، وربما الأهم من كل ذلك أن سيطرة حماس على قطاع غزة تعني أن الرئيس محمود عباس ليس صاحب سيادة ولا سلطة على الجزء الثاني من الأرض التي يطالب بأن تقام دولته عليه. من هنا فإن استمرار سيطرة حماس على غزة يعني تقويض رواية ومطالب الرئيس عباس بخصوص الدولة. ولقد دأب السياسيون الإسرائيليون على استخدام هذه الإشارات حول عدم ولاية الرئيس عباس على غزة لتفنيد المطالب الفلسطينية خلال جولات المفاوضات المختلفة.
- **سادساً**، ثمة حقيقة أساسية في ذلك أن حماس لم تتقدم بمطالب سياسية خلال الاشتباك مع إسرائيل فهي تطالب ضمن الخطوط العامة لأيديولوجيتها بإزالة إسرائيل، ورغم تبنيها في وثيقة الوفاق الوطني لفكرة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع مع حزيران، إلا أنها لم تجعل هذا المطلب كروموزوم سياستها واشتباكها مع إسرائيل. بل إن ما تطالب به حماس عقب كل اشتباك وعدوان لا

14. Shlomo Brom and Yoram Schweitzer, The Palestinian Unity Government, INSS Insight No. 559, June 11, 2014.

15. Mark A. Heller, The Fatah-Hamas Reconciliation and the Israeli-Palestinian Negotiations, INSS Insight No. 542, April 27, 2014.

16. Kobi Michael and UdiDekel, The Hamas Challenge: What Should Be Done?, INSS Insight No. 569, July 6, 2014.

يتعدى أن يكون مطالب إنسانية لتحسين ظروف الحياة في غزة ولتثبيت حكمها هناك. فمطالب حماس إنسانية وموجهة للغرب وهي موجهة لتحسين حياة الناس.[١٧]

من شـــأن التوافق الفلســـطيني أن يزيل الكثير من هذه المقاربات التي تبدو في مجملها في مصلحة إسرائيل. وعليه فقد أسست إسرائيل لعلاقة ملتبسة مع حماس خلال فترة السنوات الثماني قبل العدوان الأخير تقوم على عدم السعي لتقويض حكم حماس وإنهائه بل التحكم به. ترافقت هذه الرؤية مع ضرورة الحد من تعاظم قوة حماس العسكرية والعمل على ضربها من فترة لأخرى. سعت إسرائيل إلى تطوير هذه العلاقة الملتبســـة القائمة على نقيضين والحفاظ عليها. فمن جهة من الأفضل أن تبقى حماس في غزة حتى لا يأتي أبو مازن وفي أسوأ سيناريو تصعد السلفية الجهاديـــة، ومن جهة أخرى على إســـرائيل أن تقلم أظافـــر حماس من وقت لآخر حتى تضمن الهدوء على حدودها مع قطاع غزة. وبعبارة أخرى فما كانت إسرائيل تســـعى لتثبيته في تلك العلاقة هي «الحكم مقابل الهدوء» حيث على يمكن لحماس أن تســـتمر في حكم قطاع غزة وأن تظل جارة غير مرغوبة بها مقابل عدم إطلاق الصواريخ من غزة والتحكم في الفصائل الفلسطينية التي يمكن لها أن تبادر لإطلاق تلك الصواريخ خاصة الجهاد الإسلامي. ويقول المدافعون عن ضرورة الإبقاء على حمـــاس في غزة بأن حمـــاس هي الجهة الوحيدة القادرة على حكم غزة وأنها على الأقل برهنت أنها تضبط نفسها حين تقرر ذلك، وفعالة في الحفاظ على الأمن. وأن تقويض حكم حماس قد يأتي بمجموعات أكثر تطرفاً، أو يجعل غزة بيئة مهددة.[١٨]

17. Israeli Hasson, «Did Bibi choose to preserve Hamas to avoid talks with Abbas», Al Monitor, 21/8/2014.

18. Carmit Valensi and Gabi Siboni, «Rockets in the South Yet Once More: Israel's Gaza Dilemma», INSS Insight No. 528, March 18, 2014.

غزة والمفاوضات

أسس حكم حماس لغزة لفهم إسرائيلي مختلف لموقع قطاع غزة في المفاوضات مع الفلسطينيين. فقطاع غزة الذي كان أول مناطق نفوذ السلطة الفلسطينية بجانب أريحا وأعطى مع أريحا اسمه للاتفاق الأول مع الفلسطينيين، بات منفصلاً بشكل كامل عن باقي مناطق السلطة الفلسطينية، حيث لا تفصله فقط الأراضي الإسرائيلية بل أيضاً ثمة نظام سياسي ومؤسساتي وإداري وأمني مختلف بشكل كامل، بل تقع بين النظامين حالة عداء. كان انسحاب إسرائيل من قطاع غزة عام ٢٠٠٥ سابقة إسرائيلية في التعامل مع غزة بشكل منفرد ودون ربط هذا التصرف بأي خطوة في الضفة باستثناء تفكيك بعض البؤر الاستيطانية النائية في جنين، وهي خطوة لم تكن بأي حال من الأحوال بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية. ظهرت في الخطاب السياسي الإسرائيلي مجموعة من الملاحظات حددت بشكل كبير موقف إسرائيل أو فسرته بخصوص موقع قطاع غزة من مستقبل العملية التفاوضية.

تمثلت أولى هذه الملاحظات في الربط بين تجربة الانسحاب من قطاع غزة ومستقبل أي انسحاب مزمع من مناطق الضفة الغربية. وهذا الربط بالطبع لصيق بوجود حماس في غزة بعد ذلك. فبالنسبة لإسرائيل، جاء الانسحاب من غزة بحماس مباشرة بعد أقل من سنة للحكم وبعد ذلك للسيطرة على القطاع. بعبارة أخرى فإن انسحاب إسرائيل من أي منطقة في الضفة الغربية سيعني سيطرة حماس وتصاعد الهجمات ضد إسرائيل. إن الانسحاب وفق الرواية الإسرائيلية لا يجلب السلام بل المزيد من التصعيد والحروب. فغزة كما يستدل ويستشهد قادة الجيش والساسة أرسلت لإسرائيل الصواريخ بعد خروج قواتها من داخلها. وعليه فإن الانسحاب لا يجلب الأمن بل يهدده.

أما الملاحظة الثانية فهي أن على إسرائيل أن تترك غزة لمصيرها وتتعاطى معها وفق مقتضيات الحاجة الأمنية والمواقف الإنسانية. إن الطلاق مع غزة يعني أن إسرائيل يجب أن تكون في حل من أي التزامات تجاه القطاع. بل إن الكثيرين في إسرائيل رأوا في إدخال المساعدات ومواد البناء والطعام لغزة تشجيع على مواصلة «اعتداءاتها» على إسرائيل. أسست هذه النقطة لنقطة أعمق ستعتمل داخل الوعي السياسي التفاوضي في إسرائيل تقول إن غزة قضية مختلفة ولا يمكن بأي حال ربط مصيرها بمصير الضفة الغربية.

يكمل السابق الملاحظة الثالثة التي تعمل على تعزيز الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة والإصرار على التعامل مع كل منطقة على حدة ووفق فهم خاص بها. يساعد هذا الفصل في تفتيت جهود الوحدة الفلسطينية كما يعمل على إضعاف محاولات تقرير المصير الفلسطيني التي لن تكون أكثر من محاولات افتراضية في واقع غير متجانس. دأبت إسرائيل على تعزيز هذا الفصل من خلال تقليل الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة سواء حركة البضائع أو حركة الأشخاص بجانب محاربة كل جهود لربط الكتلتين الجغرافيتين سياسياً وإدارياً واقتصادياً.

ورابع هذه الملاحظات هو تعزز المقولات حول البدائل الإقليمية، حيث يعني ترك غزة لمصيرها أنها تتجه جنوباً نحو مصر لا نحو إسرائيل والضفة الغربية.[١٩] كان صعود نظام الإخوان في مصر فرصة ذهبية لانتعاش هذه المقولة، وإن كان يشير أيضاً إلى ربط مصير الضفة الغربية بالأردن ولكن كانت غزة فعلاً تتجه وقت الرئيس السابق مرسي نحو هذا الخيار. وكان على إسرائيل تغذي هذا التوجه. بل إن فكرة ضم غزة لسيناء وإقامة كيانية مشتركة هناك ظهرت في بعض

١٩. غيورا أيلند، البدائل الإقليمية لحل الدولتين، (تل أبيب معهد دراسات الأمن القومي، ٢٠١١).

الكتابات والتصريحات وإن لم تتبناها النخبة السياسية خوفاً من إغضاب مصر.

وكانت الملاحظة الأخيرة في هذا السياق تتحدث عن وجود وتحقيق دولة غزة بوصفها دولة الأمر الواقع، حيث أن السلطة هناك التي تحكمها حماس تمارس كل ما تقوم به الدولة من تصرفات ولها ولاية كاملة على الأرض والسكان. إن دولة غزة هي دولة الفلسطينيين أما الضفة الغربية فهي تصبح قضية إسرائيلية داخلية بعد ضمها سواء ضما كاملا أو ضما جزئيا ومنح المناطق الأخرى حكماً ذاتياً محدوداً. كما ظهرت في خضم النقاشات فكرة الدولتين بمستويات مختلفة من السيادة. وظهر في ظل الدعاوى بدولة غزة السؤال الكبير: كيف تتعامل إسرائيل مع فكرة استقلال غزة. هل ستواصل السيطرة على مجالها الجوي والبحري والرقابة على كل ما يدخل ويخرج منها أم تتركها لمصيرها؟.

رغم ذلك لم تنتف حقيقة أن غزة قد تكون جزءاً من تسوية شاملة مع الفلسطينيين من قبل الساسة الإسرائيليين خاصة من أولئك الذين مازالوا يعتقدون بضرورة استمرار العملية السلمية ،خاصة تسيبي ليفني. فأي تسوية مع الفلسطينيين تتم بتفاهم وعبر الوسيط الأميركي ستحتاج لأن تكون غزة طرفاً مهماً فيها. وإن وضعية حماس ضمن هذا السياق بقدر ما كانت عصية في غزة فإنها قد تصبح مؤقتة في حال التوصل إلى اتفاق سلام شامل يدفع حماس إلى التنازل عن غزة ضمن ترتيبات فلسطينية داخلية. وبالتالي يجب ترك الباب مواربا لعودة غزة للسلطة الفلسطينية. بل إن هؤلاء كانوا من دعاة منح امتيازات للرئيس أبو مازن من أجل إنجاح مهمته في الضفة الغربية حتى تصبح نموذجاً للازدهار والرخاء والتطور يسعى الغزيون إليه وبالتالي ينبذون حماس. إن فلسفة السلام الذي يجلب الرخاء مقابل «التطرف» الذي يجلب الحصار والويلات قادت مثل هذا الخط من

التفكير، إلا أن المحرك الأساسي له الاعتقاد بأن السلام لا يمكن أن ينجح دون وجود دولة فلسطينية تكون غزة جزءاً منها، وإلا فإن إسرائيل تدفن رأسها في الرمال، إلا أن نقيض هذا ذاته هو ما كان يحكم أغلبية منطق الخطاب التفاوضي الإسرائيلي على طاولة المفاوضات، حيث كانت إسرائيل تصر أن غزة ليست جزءاً من الولاية الفلسطينية، بالتالي فإن الحديث عن دولة فلسطينية في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة ليس إلا رغبة يتعذر تحقيقها. لقد بدرت ملاحظات مثل تلك كثيراً عن مسؤولين إسرائيليين، وهي جاءت ضمن عملية إضعاف الموقف التفاوضي الفلسطيني ومحاولة خنق التطلعات الوطنية الفلسطينية. وكان الخطاب الإسرائيلي يركز على حقيقة الوضع المختلف في القطاع عنه في الضفة الغربية ويستخدم العداء المعلن والممارس في القطاع بين حماس وفتح للتدليل على عدم أحقية الرئيس أبو مازن بالمطالبة بدولة، إذ إنه يتحدث عن دولة افتراضية غير موجودة حتى لو توفرت له الضفة الغربية، فإن بسط جناح السيادة الفلسطينية على قطاع غزة سيظل صعباً.

عزز هذا الفهم فرص التحاور مع غزة بطريقة منفصلة، وإن بشكل غير مباشر، بل إن التفاهمات التي تم التوصل إليها بعد كل عدوان على غزة بدأت تأخذ تدريجياً بعداً غير أمني، حيث تم إدخال مطالب إنسانية في البداية مثل السماح للمزارعين بالدخول لمزارعهم على المنطقة الحدودية وكذلك مناطق الصيد ووقف الاعتداءات، وهي مطلب في جوهرها إنسانية، لكنها تشتمل على الرجوع إلى اتفاقيات أوسلو تحديداً في المساحات المسموحة والإجراءات المتبعة، وهو ما سيتطور بشكل كبير خلال بحث التفاهمات في العدوان الأخير إلى موافقة إسرائيل على مناقشة قضية المطار والميناء. واللافت أن إسرائيل سحبت تدريجياً تدخلها في عمل معبر رفح

وتركــت الأمر بوصفه شــأناً «غزاوياً» مصرياً ولم تعــد تهدد باجتياح المعبر في السنوات الأخيرة أو احتلاله أو تعطيل العمل فيه. كما اختفت فكرة احتلال محور فلادلفيــا التــي كانت تقصد عزل غزة عن العالم الخارجي، وتم تدريجياً دفع غزة باتجاه القاهرة لتصبح امراً مصرياً صرفاً. يمكن تعميق تأمل هذه النقطة إذا ما أدركنا أن التوجه الإســرائيلي الحالي بدأ في أواخر فترة الرئيس مبارك وخلال فترة حكم المجلس العسكري وبعد ذلك حكم الرئيس مرسي، أي قبل عداء النظام المصري لحماس على إثر الصراع مع الإخوان.

كل هذه الملاحظات كانت الخطوط التأسيسية لتطوير ملامح العلاقة مع حماس، وبالتالي التأثير حتى على الموقف من حماس خلال فترة العدوان الأخير. غير أن الموقف من حماس خلال هذا العدوان ســيتأثر بجملة من المتغيرات التي ستدفع باتجاه بروز أفكار جديدة في العقل والممارسة الإسرائيليين.

خطف المستوطنين الثلاثة

جاء خطف المستوطنين اليهود الثلاثة في بداية حزيران في سياق سياسي حدثت فيه عدة تطورات على مشهد العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية: عدم تمديد المفاوضات بعد رفض إسرائيل الإفراج عن الدفعة الأخيرة من الأسرى الفلسطينيين، وتم ذلك بسبب ضغط مارسته كتل في الائتلاف الحكومي وخاصة نفتالي بينيت، والأهم مارسها حزب الليكود نفسه على نتنياهو، تشكيل الحكومة الفلسطينية بسرعة فاجأت إسرائيل والقرار الإسرائيلي الرسمي الذي حظي بإجماع كل كتل الائتلاف الحكومي (حتى حزب تسيفي ليبني) بمقاطعة السلطة الفلسطينية جراء المصالحة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وحتى عندما قابلت ليفني الرئيس الفلسطيني في لندن بعد اتخاذ القرار بالمقاطعة اعتبرت أن اللقاء كان شخصيا ولم يمثل دولة إسرائيل.

تتميز حكومة نتنياهو في هذه الدورة بهجوم أعضائها بعضهم على بعض، فأعضاء كنيست من الليكود يعتبرون أن نتنياهو في المفاوضات تبنى نهج ليفني، بينما يعتبر أعضاء في حزب ليفني أنه مقيد بيمين متطرف داخل حزبه وحزب البيت اليهودي، هذا غير الصراعات الشرسة بين الحزب اليهودي وحركة هتنوعاه، حول موضوع المفاوضات مع السلطة الفلسطينية،[٢٠] ولكن لا شك أن نتنياهو استطاع الخروج (وربما أراد ذلك واستغل ذلك) من مآزق المفاوضات مستغلا تشكيل الحكومة الفلسطينية الموحدة، رغم أن المفاوضات توقفت عمليا قبل ذلك بعد رفض إسرائيل إطلاق الدفعة الرابعة

---

٢٠. وصف عمرام متسناع عضو حركة هتنوعاه، البيت اليهودي في أوج أزمة خطف الشبان الثلاثة، بأن له أهدافا مثل حركة حماس ولكن بدون «إرهاب»، وقد أحدثت هذه التصريحات ضجة كبيرة في إسرائيل وفي الائتلاف الحكومي، إلا أن متسناع لم يتراجع عن التشبيه بين البيت اليهودي وحركة حماس، أنظر: موران ازولاي، «متسناع عن البيت اليهودي: مثل حماس ولكن بدون إرهاب» (موقع واي نت، ٢٠١٤/٦/٢٦)، أنظر الرابط: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4534988,00.html (آخر مشاهدة، ٢٠١٤/٨/٢٤).

من الأســرى، إلا أن إسرائيل اعتبرت تشكيل الحكومة سببا ضمنيا لموقفها الرافض لإكمال المفاوضات.

اســتغل نتنياهو بشــكل واضح قضيــة خطف المســتوطنين الثلاثة من أجل الاســتمرار في نزع الشرعية عن المصالحة الفلسطينية وحكومة الوفاق الوطني، وقد مورس حتى حادث الاختطاف ضغط شديد على نتنياهو في الساحة الدولية والمحليــة للتعامل مع حكومة الوحدة الوطنية، علــى اعتبار أن ذلك يعتبر فرصة لإســرائيل لإشراك حماس في العملية السياســية، ووضع غزة ضمن أي اتفاق مستقبلي للحل الدائم. ففي الساحة الدولية، اعترف الاتحاد الأوروبي بشكل رسمي والولايات المتحدة بشكل عملي بحكومة الوحدة الوطنية، واعتبر العالم أن حكومة الوفاق الوطني هي نتاج توقف المفاوضات الفلســطينية الإســرائيلية جراء رفض إســرائيل الإفراج عن الدفعة الرابعة والأخيرة من الأسرى الفلسطينيين وخاصة الأســرى الفلسطينيين من الداخل، كما اعتبر العالم أن هذه الحكومة هي خطوة مهمة في بســط ســيطرة السلطة الفلسطينية على قطاع غزة وإدراج القطاع من جديد في تسوية سياسية مستقبلية، كما اعتبرت الدول الأوروبية رفض إسرائيل التعامل من حكومة الوحدة الوطنية مجرد مناورة سياســية مكشوفة للتنصل من المفاوضات والتزاماتها لا بل الهروب منها وتحميل الســلطة الفلسطينية مسؤولية ذلك، فقد كان نتنياهو واضحا في كلامه أن على الرئيس الفلســطيني أن يختار بين حماس والسلام مع إسرائيل.

جــاءت عملية الخطف لتبدأ مرحلة جديدة كان هدفها بالأســاس ضرب الســلطة الفلســطينية أكثر من ضرب حماس من أجل تثبيت الوضع القائم وتخفيف الضغط على إســرائيل في الساحة الدولية، وتبرير موقف إسرائيل الرافض للحكومة الوطنية.

أعلن نتنياهو من أول يوم أن منظمة «إرهابية» تقف وراء خطف الشبان الثلاثة، وأعلن بعد وقت قصير أن حركة حماس هي المسؤولة عن العملية.

ففي أول تصريح له في أعقاب عملية الخطف عاد نتنياهو الجديد (بار إيلان)، إلى نتنياهو القديم (قبل ٢٠٠٩) وصرح لأول مرة بعد خطاب بار إيلان أن أي تسوية سياسية مع السلطة الفلسطينية ستكون انعكاساتها سلبية على إسرائيل. ففي أول تصريح له اعتبر أن السلطة الفلسطينية وأبو مازن مسؤولان عن عملية الخطف، والأهم أن نتنياهو اعتبر أن السلطة الفلسطينية وأبو مازن مسؤولان عن كل عملية ضد إسرائيل تخرج ليس فقط من مناطق الضفة الغربية بل أيضاً من قطاع غزة. كانت كلماته واضحة في هذا الشأن: «الادعاء بأن السلطة الفلسطينية غير مسؤولية عن عملية الخطف لأن العملية جرت في منطق تقع تحت السيطرة الإسرائيلية هو ادعاء عار من أساسه، فعندما تم تنفيذ العملية (الانتحارية) في مركز البلاد، فإن المسؤولة هي السلطة الفلسطينية التي تسيطر على المناطق التي خرج منها المنفذون، هذه نفس الحالة، خرج المنفذون من مناطق السلطة والسلطة هي المسؤولة».[٢١]

تعامل نتنياهو مع مسألة الخطف وكأنها إعلان حرب على إسرائيل فقد عقد اجتماعا أمنيا وعسكريا في مقر وزارة الدفاع في تل أبيب، وكال المديح للأجهزة الأمنية وكأنها ذاهبة إلى حرب صعبة، واعتبر أن الأجهزة الأمنية تواصل الليل بالنهار من أجل إيجاد الشبان المخطوفين، حيث شارك في الجلسة الأولى، موشيه يعلون وزير الدفاع، رئيس هيئة الأركان بيني غانتس، رئيس الشاباك: يورام بيري، رئيس الموساد: تمير باردو، ورئيس جهاز الاستخبارات العسكرية

٢١. http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4530259,00.html (تاريخ المشاهدة ٢٠/٨/٢٠١٤).

أفيف كوخافي.[٢٢] وهي تشـــكيلة إعلان حرب وليس مجرد عمل أمني هدفه إرجا ع ثلاثة شبان مخطوفين.

كما ذكرنا، كان الهدف الأساســـي من رفع سقف دراماتيكية المشكلة هو ضرب الســـلطة الفلســـطينية والرئيس أبو مازن، وفي نفس الوقت النيل من حركة حماس فـــي الضفـــة الغربية، كان نتنياهو يريد أن يعزز مقولة إرهابية حركة حماس، لنزع الشرعية عن حكومة الوحدة على المستوى الدولي، ورغم أن الرئيس الفلسطيني استنكر هذه العملية بشكل فاجأ الإسرائيليين في حدته ومكانه، إلا أن نتنياهو الذي لا يريد لشيء أن يعكر صفو تصوره تعامل بسلبية مع الاستنكار الفلسطيني للعملية. ادعت إسرائيل في بداية الأزمة أن أبو مازن يتنصل من استنكار العملية، أو أن استنكاره ليس شـــديدا بما يكفي.[٢٣] وعندما اســـتنكرها بشدة في مؤتمر جامعة الدول العربية اعتبر نتنياهو أن هذا الاستنكار لا يكفي. وهو يعيد إلى الاذهان موقف نتنياهو مع الموقف الذي نشـــره أبو مازن في شـــهر نيسان ٢٠١٤، حول الكارثة اليهودية التي اعتبرها الأكثر وحشـــية في تاريخ الإنسانية، ورغم الترحيب الإسرائيلي العام لهذا الموقف إلا أن نتنياهو اعتبره مجرد علاقات عامة يمارسها الرئيس الفلسطيني، وقال في هذا الشـــأن «كلمات أبو مازن في هذا الشـــأن تهدف إلى مصالحة الغرب، أبو مازن اختار حماس، التي تتنكر للكارثة وتهدف إلى أحداث كارثة أخرى لإسرائيل».[٢٤]

شـــكلت عملية الخطف فرصة لإعادة الاجما ع القومي حول تصورات نتنياهو عن

---

٢٢. المصدر السابق.

٢٣. اريبل كهانا وآساف غبور، «نتنياهو طلب المساعدة، أبو مازن يتنصل من استنكار الخطف»، (موقع معاريف الاكتروني، ٢٠١٤/٦/١٦)، أنظر الرابط:http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/585/786.html (أخر مشاهدة، ٢٠١٤/٨/٢٤).

٢٤. يوني هيرس، «استنكار الكارثة، هذا مجرد عرض» (يسرائيل هيوم، ٢٠١٤/٤/٢٨)، أنظر الرابط: http://www.israelhayom.co.il/article/١٧٧٨٨٩ (أخر مشاهدة، ٢٠١٤/٨/٢٤).

العلاقة مع الفلسطينيين. أدار نتنياهو هذه الأزمة بطريقة تخدم أجنداته السياسية، وهي: نزع الشرعية عن حكومة الوحدة الوطنية، إعادة الاعتبار لخطاب غياب الشريك الفلسطيني، إعطاء مصداقية لتنصله من المفاوضات وضرب حركة حماس في الضفة الغربية. في مسألة بناء إجماع قومي حول مسألة الخطف، يستدعينا تطرق المؤرخ الإسرائيلي الصهيوني، يحيعام فايتس، وهو أحد المؤرخين المعتبرين في إسرائيل، إلى مسألة الحداد القومي الجماعي على خطف ومقتل المستوطنين الثلاثة، ، إذ أشار أن هذه المرة الأولى في تاريخ إسرائيل التي يرى فيها مشهدا كهذا، حيث يتم العمل على صناعة حداد قومي جماهيري وحتى رسمي بهذه الطريقة على شبان مدنيين لم يختطفوا خلال عملية عسكرية، مؤكدا أن هنالك من أراد أن يقوم بذلك لمصالح سياسية.

ويضيف فايتس أنه «لم يكن هنالك في تاريخ دولة إسرائيل جنازة رسمية لضحايا إرهاب بمشاركة قادة الدولة»[٢٥]. سرد فايتس الكثير من الأحداث التي سقط فيها إسرائيليون كضحايا إرهاب، إلا أنه لم يتم تنظيم جنازات رسمية، لأي واحد منهم أو لعائلاتهم، حتى في الانتفاضة الثانية والتي سقط فيها الكثير من الإسرائيليين جراء العمليات الانتحارية لم يفكر أحد بإجراء جنازات رسمية لهم، ولم يفكر رؤساء الدولة بمشاركة أهاليهم بجنازاتهم الشخصية ،بل كان يتم إرسال ممثلين عن الحكومة. ويضيف فايتس إلى الهدف الأساس من هذا السلوك الغريب، هو «تحويلهم إلى قديسين، الذين ضحوا بحياتهم في مقتبل العمر من أجل هدف ليس هنالك ما هو أكبر وأهم منه، احتلال الأرض والاستيطان فيها». ويمكن الإضافة إلى مقال فايتس أن التوقيت لهذا التقديس لم يكن بريئا.

---

٢٥. يحيعام فايتس، «ليسوا أبطال اسرائيل»، موقع صحيفة هآرتس، آخر مشاهدة ٢٠١٤/٨/١٩.
http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2366512

الموقف من حماس في فترة الحرب

بدأت إسرائيل منذ انغلاق أفق العملية السلمية في ربيع هذا العام تستعد لعملية عسكرية ولتصعيد محتمل. بات واضحاً أن الحرب الإسرائيلية على إيران لم تعد محتملة على الأقل في المدى القصير، غير أن كل الأصابع كانت تشـــير إلى غزة ومحاولـــة ترتيـــب الأوراق هناك مرة أخرى. لم تغب غزة عن النقاش بالمطلق حتى طوال فترة المفاوضات التي قادها وزير الخارجية الأميركي جون كيري. وهي لم تغب من جهة الموقف من موقعها في العملية التفاوضية ومن جهة ضرورة استعداد إسرائيل لعملية عسكرية هناك، ليس على غرار العمليتين السابقين بل تتعلم فيها إسرائيل من الدروس المستخلصة في العمليات السابقة. تتمثل أهم نقاط ضعف إسرائيل في العمليات السابقة بخسارتها الإعلامية وفي المحافل الدولية التي يمكن فقط الإشـــارة إليها بتقرير غولدستون كنموذج، وعليه فإن على إسرائيل السعي إلى تحقيق انتصارات في مجال الإعلام والجبهة الداخلية والمشـــهد الدبلوماسي والسياســـي بجانب الانتصار المنشـــود عسكرياً. نعتقد أن نتنياهو أراد أن يبقي غزة تحت ســـيطرة حماس، ولكن أن تبقى حماس ضعيفة ولا تشكل خطرا أمنيا على إســـرائيل، وهذا ما يفســـر اختلاف موقفه وهو في المعارضة عما صار إليه وهو في الحكومة، اعتبر نتنياهو أن الانقسام الفلسطيني فرصة تاريخية بالنسبة له لتمديد اســـتراتيجيته في إدارة الصراع، فهو ســـبب مقنع لعدم التقدم بتسوية مع الســـلطة الفلســـطينية لاعتبارات أمنية من جهة، ولتبقى حالة حماس في غزة حاضرة في المفاوضات كمتغير واقعي حول الاعتبارات الأمنية الإســـرائيلية التي تعني في الضفة الغربية عدم قيام دولة فلسطينية.

ومن أجل تحقيق هذا فإن على إســـرائيل كما ينصح ليرامشتينزر–كوبلنتز أن تتوفر لديها جملة من الشروط أهمها:

١. قصة عادلة مفادها أن إسرائيل استنفدت كل السبل قبل اللجوء لضرب غزة.

٢. أمل معقول في النجاح.

٣. توفر الملجأ الأخير، أي المشهد بعد نهاية الحرب أو المخرج.

ورأى كوبي ميخائيل وأودي ديكل أن إسـرائيل تحتاج للخروج بعملية عسـكرية كبرى إلى أربعة أشياء:[٢٦]

١. تحريك قوات الاحتياط.

٢. وضع الاقتصاد في حالة طوارئ.

٣. جهد عسكري كبير لتطهير البنية التحتية للمجموعات الإرهابية.

٤. التفكير في تأثير الحرب على الحياة اليومية.

وإذا ما كان على إسـرائيل الذهاب في عملية عسـكرية واسـعة في غزة فإن عليها أن توازن بين مهمتها الأولى والأهم في حماية مواطنيها وضمان أمنهم وبين الحفاظ على شـخصيتها المعنوية والأخلاقيـة.[٢٧] ويظهر في الكتابات والتنظيرات الإسرائيلية اهتمام كبير بالمبررات لشن الحرب فيما يبدو تعلما من دروس الحروب السابقة. فمثلاً تعود بنينا شارفيتباروخ إلى اتفاقية جنيف الرابعة لتبرير المواقف الإسـرائيلية في حال تم شن حرب.[٢٨] وعليه فإن إسـرائيل ستظل تواجه مشاكل سياقية خلال عملياتها في قطاع غزة فهي بحاجة للعمل على تأمين أمن مواطنيها وتقليص الإرهاب وفي نفس الوقت السـعي لتأمين دعم وشرعية دولية لعملياتها،

26. Kobi Michael and Udi Dekel, The Hamas Challenge: What Should Be Done?, INSS Insight No. 569, July 6, 2014.

27. Liram Stenzler-Koblentz, «Iron Dome's Impact on the Military and Political Arena: Moral Justifications for Israel to Launch a Military Operation against Terrorist and Guerrilla Organizations», Military and Strategic Affairs, Volume 6, No. 1, March 2014, Pp79-97.

28. Pnina Sharvit Baruch, The Fight against Hamas: The Legal Angle, INSS Insight No. 566, June 27, 2014.

فالدعم الدولي جزء أساس من نجاح العملية كما استخلصت إسرائيل من تقرير غولدستون.[٢٩]

بات واضحاً مع ربيع العام ٢٠١٤، أن ثمة غيوما تلوح في الأفق وأن إسرائيل بصـــدد مراجعـــة موقفها من حماس في الصيف، حيث بـــدأ النقاش مبكراً حول ذلك في الدوائر السياسية والعقول الأمنية والاكاديمية. وكان جوهر ذلك أن على إســـرائيل أن تعيد النظر في اســـتراتيجية التعامل مع غزة. كان أمام إســـرائيل طوال السنوات الثماني السابقة ثلاثة خيارات للتعامل مع حماس كما يرى كوبي ميخيائل وأودي ديكل:[٣٠]

١. قبول حكمها لغزة واعتبارها مسؤولة عن كل الاعتداءات هناك.

٢. القيام بعمل طويل لإضعاف حكمها وقدراتها حتى تعود السلطة.

٣. القيام بعملية عسكرية مكثفة للإطاحة بها وتدمير قدراتها الاستراتيجية.

لقد ظهر النقاش حول كيفية التعامل مع غزة ومع حماس مبكراً قبل عملية خطف الجنود. فقد اقترح كارمي تفالينســـي وغابي ســـيبوني أن على إسرائيل أن تعيد اختبار وتقييم سياســـتها تجاه غزة حتى تحدد مقاربتها للوضع هناك وخياراتها الاســـتراتيجية في حال اندلاع مواجهة جديدة. ويقترح الباحثان في معهد الأمن القومي أن لدى إسرائيل خياران.

١. القيام بنسخة مطورة من عامود السحاب والسور الواقي تقود إلى تسوية ووضع أفضل لفترة أطول من الزمن.

٢. القيام بعملية أوســـع تقود إلى تغيرات راديكالية في المنطقة تشـــتمل على

29. Liram Stenzler-Koblentz, «, p81

30. Kobi Michael and Udi Dekel, The Hamas Challenge: What Should Be Done?, INSS Insight No. 569, July 6, 2014.

حضـــور الجيش داخل غزة لضرب أعنـــف لحماس واحتلال غزة بالكامل ونقل السلطة لجهة أخرى.

أدى الضغط الذي مارسته إسرائيل على حركة حماس في اعتقال قياداتها الميدانية والسياسية، وإعادة اعتقال محرري صفقة شاليط، وإغلاق الأفق السياسي أمام حركة حمـــاس بضرب حكومة الوحدة الوطنية، إلى إطلاق الصواريخ على إســـرائيل. أعلن نتنياهو بداية أن أهداف الحرب إعادة الهدوء إلى جنوب إسرائيل وضرب حركة حماس ضربة قاسية، لاحقا وبعد بداية العملية العسكرية بعد فشل محاولات التوصل إلى تهدئة أعلن أن هدف العملية العســـكرية هي تدمير الأنفاق الهجومية، وبعد الانســـحاب من قطاع غزة وفشل محاولات التوصل إلى وقف إطلاق النار، عاد نتنياهو في مؤتمراته الصحافية إلى الهدف الأولي وهو إعادة الهدوء. لم يذكر نتنياهو أي هدف سياســـي للحرب على غزة، إلا في المؤتمر الصحافي الذي عقده بعد فشـــل مفاوضات القاهرة ووقف إطلاق النار في الثامن عشر من آب، ففي المؤتمر الصحافي ذكر نتنياهو على عجالة وفي آخر جملة له أنه يسعى إلى استغلال الوضع الاقليمي الناشئ في الشرق الأوســـط من أجل أفق سياســـي جديد لإســـرائيل، ولكنه لم يفصل ذلك. وبعد انتهاء الحرب اتضح أن الأفق السياســـي لا يشـــمل الفلســـطينيين، ففي المؤتمر الصحافي والمقابلات التي أجراها نتنياهو أواخر شهر آب، أكد مرة أخرى على خطابه السابق بأن على الرئيس الفلسطيني أن يختار بين حماس وبين إسرائيل، نفس العبارة التي اســـتعملها بعيد تشـــكيل حكومة الوفاق الوطني، رغم أنه أشار أنه لا يخشى دخول السلطة الفلسطينية إلى غزة، ولكنه يخشى دخول حماس إلى الضفة الغربية.[٣١]

٣١. يهونتان ليس، «نتنياهو: في المجلس الوزاري المصغر فرحين بالسر لأني لم استشرهم ووفرت عليهم صراعا داخليا»، (هآرتس، ٢٠١٤/٨/٣١)، ص: ٥.

كانــت الحرب الحاليــة هي الأعنف منذ حرب لبنان الأولى عام ١٩٨٢، أطلقت المقاومة الفلســطينية حوالي ٤٥٠٠ صاروخ وقذيفة على إسرائيل، بينما هاجمت إســرائيل حوالي ٤٨٠٠ مرة في قطاع غزة، كمــا أطلقت حوالي ٥٠ ألف قذيفة مدفعيــة على القطاع مقارنة مع ثمانيــة آلاف عام ٢٠٠٩. كانت حصيلة الحرب مقتل ٢١٠٤ فلسطينيين قابلة للارتفاع، مقارنة مع ١٣٩١ في الحرب عام ٢٠٠٩، منهم ٥١٨ طفلا مقارنة مع ٣٤٤ في عام ٢٠٠٩، أما في الجانب الإسرائيلي فقد قتل ٦٤ جنديا وضابطا مقابل عشرة عام ٢٠٠٩، وسبعة مدنيين مقابل ثلاثة في حرب عام ٢٠٠٩.[٣٢]

واقترح عاموس يلدن ١٢ قاعدة لفهم ما تحتاجه إسرائيل خلال الحرب:[٣٣]

١. غاية العملية، وتنبع من التزام إســرائيل بحماية مواطنيها واستعادة الردع، ويجب أن يختلف هذه المرة عن العمليتين الســابقتين بمعالجة قدرات حماس والتنظيمات العسكرية.
٢. لا يجب أن تتضمن العملية احتلال غزة.
٣. معالجة قضية الأنفاق.
٤. ملاحظة عدم توفر عنصر المفاجأة. وعليه فحماس تحكمت بوقت الحرب.
٥. مدى مناعة الجبهة الداخلية.
٦. عامل الوقت من جهة نفاد صبر الرأي العام في إســرائيل وتصاعد الضغط الدولي مع مرور الوقت.

---

٣٢. صحيفة هآرتس، «٥٠ يوما من القتال»، (هآرتس، ٢٠١٤/٨/٢٩)، ص: ١٠. وأيضا: عموس هرئيل وغيلي كوهن، «قصف غزة: الجيش استعمل القصف المدفعي غير الدقيق أربعة أضعاف الرصاص المسبوك»، (هآرتس، ٢٠١٤/٨/١٥). ص: ٦.

33. Amos Yadlin, Operation Protective Edge: The Goal and the Strategy to Achieve Them, INSS Insight No. 571, July 9, 2014.

٧. عملية مركبة من الجو والأرض والاســتخبارات. والقيام بعملية برية أمر مهم للرأي العام حتى لو لم يتم احتلال غزة.
٨. مسؤولية الدولة حيث أن على إسرائيل أن تصر أن حماس تتحمل مسؤولية كل شيء من غزة وليس حكومة الوفاق.
٩. التحكم في التصعيد الإقليمي إذا حدث من الجولان وجنوب لبنان وفي الضفة.
١٠. العامل المصري.
١١. العامل الإيراني.
١٢. الخروج من الأزمة.

وفي النهاية، قررت إسرائيل القيام بعملية عسكرية كبيرة في غزة انتهت بعد ٥١ يوماً تطورت خلالها مواقف إسرائيل من حماس. لقد تحكمت جملة من العوامل في تطوير الموقف الإســرائيلي من حماس خلال العدوان الأخير، أو بالأحرى في مصير الإجابة الإسرائيلية على السؤال المقلق «كيف نتعامل مع حماس؟». يمكن إجمال هذه العوامل بالتالي:

١. أهم هذه العوامل كان وما زال تطور ســير المعارك على الأرض بالطبع، إذ إن أرض المعركــة هــي من تقرر مصير أي علاقة بــين المتحاربين. في حالة إســرائيل فإن ذبذبات المواقف الإسرائيلية ونبضها يمكن قياسها من خلال النظر إلى تطور القتال في الأرض، حيث يمكن من خلال ذلك تلمس مفاصل مهمة تربط بين تلك المواقف وبين إيقاع المعركة.
٢. التباينــات داخل المجلس الوزاري خاصة بين كبار الوزراء، فرغم دعم جميع أعضــاء الحكومة لخروج الجيش للحرب ضد غزة فإن خلافات كبيرة ظهرت بينهم في كيفية الحكم على ســير المعارك والتقرير في مصير الحرب. حيث

برزت المشـــكلة في عدم مقدرة الكابينت على التقرير في مصير التهدئة في بعـــض المراحل حين انقســـم أربعة إلى أربعة مع عـــدم وجود صوت مرجح لنتنياهو وفق نظام التصويت في الكابينت.

٣. التحركات الإقليمية وخصوصاً من قبل الإدارة الأميركية في الشهر الأول من الحرب، وبعد ذلك الجهود المصرية. لقد دخلت إســـرائيل هذه الحرب وعينها على دروس الحروب الســـابقة من ضرورة عدم استشـــاطة غضب المجتمع الدولي خاصة مع التهديد الفلســـطيني بالذهاب لمحكمة الجنايات. المؤكد أن إيقـــا ع ردة فعل الإقليم والمجتمع الدولي كانت مهمة في تقرير تطور مواقف إسرائيل في الحرب ومن حماس.

٤. الموقف من الرئيس محمود عباس. لم يغب أبو مازن ثانية عن إيقا ع الحرب، بـــل كان هناك دائماً خلف الأكمة ينظر إليـــه نتنياهو بعيون مختلفة تتراوح بين الريبة والتردد، فهو يعرف أن أبو مازن في كل حال سيكون موجوداً في أي ترتيبات لحل الأزمة بشـــكل نهائي، إذ إن رغبة الإقليم والمجتمع الدولي كذلـــك. لـــذا فإن المواقف من أبو مازن ليس فقـــط من قبل نتنياهو بل أيضاً من قبل أقطاب الائتلاف الحكومية صاغت بشـــكل غير مباشـــر المواقف من حماس خلال العدوان.

٥. الـــرأي العام خاصة المحلي كان محركاً أساســـياً في تغير مواقف نتنياهو تحديداً، فربما كانت الحرب الوحيدة الذي ذهب إليها نتنياهو بشـــعبية وثقة جيدتـــين انخفضتا مثلاً حين قرر الذهاب إلـــى مفاوضات التهدئة، حيث تم تصويره كمن يلهث وراء موقف حماس، وهو ما دفعه مثلاً للتشـــدد ورفض الورقة المصرية، واشـــتراط العودة للمفاوضـــات بإزالة بعض بنودها. يعرف

نتنياهو أن الحروب لا تطيح بالجنرالات فقط بل أيضاً بالساسة وهو لا يريد مصير أولمرت وليفني.

شـــهد الموقف من حماس خلال فترة العدوان التي اقتربت من الشهرين جملة من التطورات التي ارتبطت بالعوامل السابقة. لقد بدأت الحرب بعد اتهام إسرائيل لحماس بالوقوف خلف خطف المستوطنين الثلاثة وهو ما نفته حركة حماس في ذلك الوقت. بدا واضحاً أن إسرائيل ستستعمل حادثة الخطف في أكثر من اتجاه تصب كلها في تشتيت الأنظار بعد اتهام المجتمع الدولي لها بإفشال الجهود الأميركية التي كان يقودها وزير الخارجية كيري لتجسير الهوة بين الطرفين وأحراز اتفاق تاريخي بعد مرور عشرين عاماً على أوسلو وإنشاء السلطة.

كانت الفكرة الأولى للحرب هي الانتقام من حماس وتدفيعها ثمن خطف الفتية الثلاثة وإشـــعال المنطقة بحيث يتم توجيه ضربة مؤلمة لها. بدأ الانتقام من خلال إعادة اعتقال محرري صفقة شـــاليط وبعض القيادات البرلمانية من الحركة. ومع توجيـــه الضربـــات الأولى لغزة بات واضحاً أن الأمر يـــدور هذه المرة عن إيقاع مختلـــف للحرب. فمن جهة لم تؤخذ حمـــاس على حين غزة كما حدث في المرتين الســـابقتين، إذ بدأت الحرب الأولى بسلسلة غارات عنيفة مزقت غزة وقتلت مئات الأشـــخاص في يوم واحد وتوجت باغتيالات لشخصيات بارزة في الحركة، فيما بدأت الحرب الثانية بتوجيه ضربة مؤلمة للجهاز العسكري للحركة باغتيال الشهيد أحمد الجعبري قائد القسام. أما الإيقاع البطيء لانطلاقة شرارة العدوان الأخير فقد منع حماس من تلقي ضربة مفاجئة، حيث لم تجد نفسها في أتون الحرب بل دخلت فيها بكامل وعيها. ما أرادته إسرائيل انتقاماً ربما خططت له ليكون لأيام كما بات واضحاً من عرضها لهدنة بعد أقل من أسبوعين ورفضتها حماس، فقد

صارت حرباً طويلة فوجئت فيها إسرائيل بقوة الخصم الذي جاءت لتنتقم منه.

حصلت إســرائيل على ثلاثة مفاجآت لم تتوقعها رغم أنها توقعت أن تصطدم ببعــض القــوة التي لا تعــرف طبيعتهــا. أول هذه المفاجــآت كان قصف حيفا بالصواريخ، وهو ما اعتبر تطوراً في القدرات الصاروخية الفلسطينية سيترك أثره على تغير موقف إســرائيل من «الانتقام» إلى القضاء على حماس. أما المفاجأة الثانية فكانت إطلاق طيارات بدون طيار من غزة فوق الأجواء الإســرائيلية. رغم أن الطائرات تم إســقاطها ولا يعرف إذا كان لدى حماس المزيد منها، حيث أنه منذ إطلاقها حتى الآن لم يســمع عن إطلاق المزيد، فإن ذلك يعكس تطورات في مكتسبات وقدرات الفصائل الفلسطينية فوجئت بها إسرائيل. وتظل شبكة الأنفاق هي العامل الأهم في تغير ديناميكية الحرب بالكامل، إذ استشــعرت إســرائيل بوجــود الأنفــاق وتحدثت عنها خصوصاً مع اكتشــاف نفــق خانيونس باتجاه مستوطنة العين الثالثة في آذار الماضي، لكنها لم تقدر على توقع حجم المواجهة التي ســتلقاها في الشــجاعية وخزاعة وبيت حانون. ما نقترحه في هذا التحليل أن هذه المفاجآت دفعت إسرائيل إلى إعادة التفكير في مستقبل الحرب على غزة وفي العلاقة مع حماس.[٣٤]

نظرت الأطراف الإسرائيلية إلى الطريقة التي تدير فيها حماس الحرب بوصفها حــرب العمر، فهي مقامرة حياة أو موت، تنظــر إليها بوصفها معركة وجودية.[٣٥] لذا فاقمت حماس باستخدام كل الجبهات البرية والجوية بجانب الإنزال البحري

٣٤. أمير أورن، «تأجيل الجهل»، (هآرتس، ٢٠١٤/٨/١٥)، ص: ٦.

35. Udi Dekel and Shlomo Brom, Reconstruction for Demilitarization: Lifting the Economic Siege and Tightening the Security Siege around the Gaza Strip, INSS Insight No. 580, July 28, 2014.

إضافة إلى المعركة الإعلامية والنفسية التي شنتها ضد الجيش والمواطنين. من هنا تراجعت إسرائيل عن فكرة الحرب البرية بعد المعارك الضارية في الشجاعية.

ويعدد يورام شوينتزر غايات حماس في الحرب بالتالي:[٣٦]

١. الاستمرار في إطلاق النار.
٢. اختراق الأراضي الإسرائيلية ومفاجأة إسرائيل.
٣. إيقاع خسائر في الجيش.
٤. حرب استنزاف.
٥. المساس بصورة إسرائيل.
٦. التأثير على المواقف الدولية.
٧. عدم المساس بقيادتها العسكرية والسياسية.

يؤكد الصحافي والخبير في الشؤون الأمنية الإسرائيلية المعروف رونين بيرغمان في مقال نشره في صحيفة «نيويورك تايمز»، أن عدد الجثث ليس المقياس الأهم في تحديد المنتصر في الحرب، بل مقارنة بين تحقيق الأهداف التي وضعها كل طرف قبل الحرب، ويشير بيرغمان أن حماس دخلت الحرب لأنها كانت في حالة عزلة إقليمية كبيرة، لكن استطاعت حماس أن تستمر بإطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية وأظهرت قدرة كبيرة في هذا المجال، بينما وضعت إسرائيل هدفا من جملة أهدافها نزع السلاح من قطاع غزة، وهو هدف من الصعوبة تحقيقه، ويرجح بيرغمان أن حماس استطاعت أن تتعلم من الجولات القتالية السابقة أكثر مما استطاعت إسرائيل فعل ذلك، وقد تعلمت حماس ثلاثة دروس، حسنت من

36. Yoram Schweitzer, How Hamas Sees its Achievements in Operation Protective Edge and How Israel Should Respond, INSS Insight No. 586, August 7, 2014.

أدائها المضاد للاســتخبارات العسكرية، وبذلك فإنها قللت معرفة إسرائيل عنها، وثانيا، بدلت حماس في تراتبية قيادتها العسكرية وأعطت أفضلية للقيادات التي تدربت في لبنان وفي إيران وطورت من قدرتها على حرب الشــوارع، أما الدرس الثالث فهو تطويرها لشــبكة معقدة من الأنفاق الهجومية التي تصل إلى الجبهة الإسرائيلية، وهو تطور كبير من وجهة نظر الكاتب في هذه الحرب.[٣٧]

ما يهم حماس هو الحفاظ على مكانتها باعتبارها الحاكمة الوحيدة لقطاع غزة من الجهتين الأمنية والمدنية، وتتمتع «حماس» من الجانب الأمني على الخصوص بمكانة المسؤولة الوحيدة. إن عملية «الجرف الصامد»، برغم الأضرار التي تحدثها في غزة، قد تحسن مكانة حماس السياسية.[٣٨]

جوبهت فكرة توقف العملية البرية بآراء مختلفة في أوساط الحكومة، فالبعض رأى أن العملية استوفت شروطها وأتت أكلها فيما رأى البعض الآخر أن إنهاء العملية يعني تراجع إســرائيل عن تحقيق أهدافها. قال نتنياهو مع توقف العملية البرية إن الجيش سينتشر وفقاً لاحتياجات إسرائيل الأمنية وفقط وفق هذه الاحتياجات. وأيا كان الرأي فقد تم التخلي عن فكرة العقاب لصالح فكرة القضاء على حماس.

لاحت فكرة القضاء على حماس مؤقتاً في بداية المعارك البرية، وطالب البعض بضــرورة توغل الجيش إلــى قلب مدينة غزة للتخلص من قيــادة حماس. وكان واضحاً أن القيادة السياســية لم تحسم الأمر، إذ إن السؤال حول ماذا سنفعل بعد القضاء على حماس لم يحل بعد. فظهرت على السطح مرة أخرى فكرة البديل الشيطاني الذي ينتظر إسرائيل والسؤال حول جدوى تمهيد الطريق للرئيس أبو

37. Ronen Bergman, "How Hamas beat Israel", (International New York Times, 11/8/2014), p: 9.

٣٨ تسفي برئيل، «المواجهة العسكرية هل تحسّن مكانة حماس»؟،هآرتس، ٢٠١٤/٧/٩.

مازن. وتشبث الذين يرفضون فكرة البديل الشيطاني بأن أي بديل لن يكون أسوأ مـــن حماس، فمهما كان تطرف البديـــل فإنه لن يقوم بأكثر مما قامت به حماس من إطلاق صواريخ واستهداف للمدنيين. والسؤال كان ما الذي تنتظره إسرائيل حتى تقرر أن حماس ليست أفضل من السلفية الجهادية غير المرغوبة. وهي فكرة سيطورها نتنياهو لاحقاً حين يساوي بين حماس وداعش في غزل فاضح للمواقف المتصاعدة في الغرب وواشنطن ضد تنظيم «الدولة».

إلا أن موقـــف غالبية أعضـــاء حزب الليكود الحاكم، غيـــر الممثلين في المجلس الوزاري المصغر، كان ضرورة القضاء على حكم حماس في قطاع غزة، عبر عن هذا الموقف الليكودي وزير الدفاع الســـابق موشيه آرنس، ولكنه عبر عن موقف الليكود الرسمي أيضا، حيث حذر إسرائيل من الدخول في حرب استنزاف مع حماس، بل طالبها بحســـم المعركة وتجريد الفصائل الفلســـطينية من سلاحها. لأن الطلب من حماس بنزع ســـلاحها أو وقف إطلاق النار ســـيكون تمهيدا للحرب القادمة، يقول آرنس «لن يستطيع أحد نزع سلاح حماس، لا الأمم المتحدة، ولا مصر ولا السلطة الفلسطينية، وقف إطلاق النار سيكون تمهيدا لجولة القتال التالية.[٣٩] وفي مقال آخر اعتبر أن إسرائيل، بسبب وقف إطلاق النار، خسرت فرصة للقضاء على حماس.[٤٠]

لم يختف الرئيس محمود عباس من النقاش، إذ إن البعض رأى أن القضاء على حماس سيعني تسليم غزة لسلطته وهو ما يشكل تهديداً استراتيجياً لإسرائيل، حيث ظهر بقوة التفكير بمقولة اللاشـــريك التي كان يتغنى بهـــا نتنياهو ووزير خارجيته. وسيكون القضاء على حماس هدية للرئيس الذي لا ترى فيه إسرائيل شريكاً مناقضة

٣٩. موشيه آرنس، «ممنوع التدهور لحرب استنزاف»، (هآرتس، ٢٠١٤/٨/٢٥)، ص: ٢.

٤٠. موشيه ارنس، «فوتنا (فرصة)»، (هآرتس، ٢٠١٤/٨/٣١)، ص: ٢.

بذلك مواقفها. بيد أن البعض اعتبر أن القضاء على حماس لا يعني بالضرورة تسليم غزة لمحمود عباس، إذ يمكن البحث عن صيغ أخرى مثل وضع غزة تحت وصاية دولية من قبل الأمم المتحدة. لأن عباس وحماس وجهان لعملة واحدة كما ذهب البعض. كان ليبرمان قد اقترح أن تسيطر الأمم المتحدة على قطاع غزة. قال ليبرمان معللاً «لقد كان الأمر مشابهاً في كوسوفو وفي تيمور الشرقية وفي الانتداب على فلسطين».[٤١]

بعد ذلك، تحول النقاش في إسرائيل، من القضاء على حماس إلى تقليم أظافرها بشكل كامل. يجب قطع أذرع التنين طالما تعذر قطع رأسه. تبلور هذا الموقف مع اشتداد المعارك على الأرض وعدم رغبة إسرائيل في إنهاء المعركة دون تحقيق الهدف الذي بات معلناً والقائل بضرورة وقف إطلاق الصواريخ من غزة. لم يجر تخفيض للمطالب بل تمن إعادة صياغة الأهداف ضمن بلاغة عهدت عن نتنياهو. بعد جدل وتلكؤ واختلافات داخل الكابينت تبنى نتنياهو فكرة نزع سلاح حماس. وكان منطق ذلك إذا لم يأت الجبل لمحمد محمد يذهب هو للجبل كما يقول المثل الإنجليزي. عنى هذا أن الحرب لن تضع أوزارها قبل أن تحقق إسرائيل المطلب الذي بات جوهرياً في خطابها ويحظى بإجماع اليمين واليسار والمتمثل في نزع سلاح الفصائل في غزة سواء تحقق هذا عبر الردع وباستخدام السلاح وتدمير بنية المجموعات العسكرية أو من خلال اتفاق هدنة تتنازل بموجبه إسرائيل عن بعض القضايا الإنسانية في ظاهرها السياسية في جوهرها مثل الميناء والمطار. من هنا تم الربط بين موافقة إسرائيل على بناء الميناء وبين نزع السلاح، وهو ما أفشل مفاوضات القاهرة في التاسع عشر من آب.

رغم الضغوط عليه من اليمين، إلا أن نتنياهو لم يضع إسقاط حكم حماس

---

٤١. Haaretz, 4/8/2014.

كهدف للحرب، وذلك بسبب الثمن الباهظ لمثل هذا الهدف، وبسبب توجهاته الاستراتيجية في التفاوض مع السلطة الفلسطينية وحل الصراع أو إدارته، ففي خضم الحرب نشرت القناة الثانية الإسرائيلية خبرا عن عرض شرائح كان الجيش قد عرضها على المجلس الوزاري المصغر ويبين الثمن الذي قد تدفعه إسرائيل في حال تم احتلال قطاع غزة، وقد عقب المحلل العسكري لصحيفة «هآرتس»، أمير أورن، على هذا الخبر، بأن نشر العرض دفع حماس إلى التصميم على مواقفها ومطالبها، ولمح بطريقة هزلية أن محمد ضيف استطاع أن يحفر نفقا إلى المجلس الوزاري المصغر يشارك في اتخاذ القرار. لمّح أورن بشكل غير مباشر أن نتنياهو هو المسؤول عن تسريب هذا العرض لمراسل القناة الثانية، خاصة وأن الرقابة العسكرية أصيبت بالذهول فور نشر الخبر، إلا أن نتنياهو لم يحرك ساكنا جراء ذلك على عكس مرات سابقة أمر فيها بفحص تسريبات في المجلس الوزاري المصغر في ديوانه.[٤٢] ولكن نعتقد أن لدى نتنياهو هدفا سياسيا هو إبقاء الانقسام الفلسطيني فهو مريح له أيديولوجيا وسياسيا.

في مقالة له بعنوان «الردع لن يفيد»، يخرج «افنر غولب» (باحث في مركز دراسات الأمن القومي) ضد فكرة ردع حركة حماس، مدعيا أنه لا يمكن ردع حركة حماس التي تمثل حركة إرهابية، على العكس، فهو يعتقد أنه كلما شعرت حماس بأن مكانتها تتدهور جراء الحرب فإنها ستتجه نحو المجازفة أكثر لأنها لن تخسر شيئا، ويكتب غولب «فشل الردع، الذي لم ينجح في منع المواجهة مع حماس، نبع من تقييم أن التنظيم الذي يسيطر على غزة سوف يعبر عن مسؤولية اتجاه مواطنيه ويفضل المحافظة على إنجازاته السياسية والعسكرية ولن يخاطر

٤٢. أمير أورن، «حافرة ضيف»، (هآرتس، ٢٠١٤/٨/١٨)، ص: ٢.

بجر رد فعل إسـرائيلي، وهذا في اعتقاد غولب فشـل في تقييم فكرة ردع تنظيم عسكري مثل حماس.[٤٣]

ومع نجاح مباحثات القاهرة في السادس والعشرين من آب في إعلانها التوصل لاتفـاق تهدئة بين الأطراف، وضعت الحرب أوزارهـا بوقف الاعتداءات المتبادلة وتوسيع مساحة الصيد إلى ستة أميال والسماح بإدخال مواد البناء وفتح المعابر بمـا يضمن فك الحصار عن القطاع، فيما تم تأجيل جميع القضايا الأخرى إلى فترة ما بعد شهر يتم بعدها التفاوض عليها. إن نظرة سريعة على الاتفاق الذي جاء بعد عثرات عدة يعني العودة إلى تفاهمات عام ٢٠١٢ مؤقتاً، إلى حين البث فـي مجمل القضايا الأخرى خاصة المطار والميناء. إن فكرة إسـرائيل من وراء الاتفاق تتمثل في شراء الهدوء أطول فرصة ممكنة حتى لو قدمت تنازلات إنسانية لقطاع غزة ذات دلالات سياسـية، طالما لم تكن هذه التنازلات ضمن رؤية عامة لدفع الدولة الفلسطينية إلى الأمام. رغم ذلك فإن إسرائيل لم تلتزم بتحقيق المطالب الفلسطينية، بل التزمت بمناقشتها ضمن جولات المفاوضات، وهو ما يعني أن هذا الهدوء رغم توقع الكثيرين أن يكون صلباً فإنه يقف أيضاً على برميل من البارود.

بكلمات مختلفة، عادت إسـرائيل إلى فكـرة التعايش مع حماس ولكن ضمن تفاهمات جديدة وتستمر لأمد طويل، وتكون في إطار شبه تسوية مع الفلسطينيين، ولكنها تسوية تتعلق بغزة ولا تشمل الضفة الغربية، وبالتالي ماذا تحقق إسرائيل من وراء ذلك؟:

أولاً: هي نجحت في التعامل مع غزة كقضية منفصلة عن الضفة الغربية، بمعنى أن لدى إسـرائيل مشـكلتين مختلفتين في الشـكل والمضمون، واحدة في

٤٣. أفنرغولوب، «الردع لن يفيد»، (هآرتس، ٢٠١٤/٨/١٨)، ص: ١١.

الضفـــة الغربيـــة وأخرى في قطا ع غزة، وكل واحـــدة تبحث على حدة ومع جهات مختلفة. فمشكلة غزة هناك حماس، وإن كانت ضمن وفد فلسطيني مشترك، إلا أنها هي من يقرر إيقا ع الحرب والسلم.

ثانياً، ركزت إســـرائيل طول العـــدوان أن حربها على حماس والفصائل في غزة، وحددت بشـــكل واضح ســـلاح الفصائل كقضية مركزية في هذا الصرا ع يجب حلها. ورغم عدم نجاحها في فرض مطلبها الخاص بتجريد الســـلاح مســـبقاً، إلا أنها جعلت من هذا الســـلاح موضوعاً مطروحاً للنقاش خارج دائرة النقاش التفاوضي، بل صار قضية مطروحة حتى في المحافل الدولية. ورغم عدم إنجازه إلا أنه سيظل في المستقبل التفاوضي وفي مكونات التدخل الأجنبي مركباً أساساً في التعاطي مع غزة.

ثالثاً، من المؤكد بأن سعي إسرائيل وراء هدوء طويل الأمد قد تحقق من خلال فتح الباب على مصراعيـــه لعملية تفاوضية مع «غزة» بخصوص قضايا عالقة، وبالتالي فهي لم تغلق الباب ولم تغلق نافذة الفرص أمام استمرار الحوار حول المستقبل مع غزة، إذ لا يوجد سقف زمني معلن للتوصل إلى اتفاق نهائي.

الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية

يحاول هذا المبحث تحليل موقف إسـرائيل من منظمة التحرير الفلسـطينية، كمـا تمثل ذلك من خلال موقفها من الرئيس الفلسـطيني محمود عباس، والذي يفاوض باسم منظمة التحرير، وشدد على هذا التمثيل أكثر من مرة، داخليا في إطار العلاقات الفلسـطينية الفلسطينية، وخارجيا في إطار علاقته مع اسرائيل. دخلت إسـرائيل الحـرب على غزة بعد تعثر المفاوضات التـي كان يرعاها وزير الخارجية الأميركي جون كيري، ومع زيادة نزعة التوجه الدولي الفلسـطيني إلى المؤسسـات الدولية، وخاصة التوقيع للانضمام إلى مجموعة من هذه المؤسسات والخـوف من التوقيع على اتفاقيـة روما والذهاب لمحكمة الجنايات، كان الرئيس أبو مازن والعلاقة معه في قلب كل النقاش الإسـرائيلي حول غزة وحول الحرب قبل اندلا ع النيران وبعده.

سـبقت الحرب على غزة قطيعة إسـرائيلية مع الرئيس أبـو مازن، وكيلت له التهم بتعطيل عملية السـلام وأنه ليس شـريكاً لإسرائيل وأنه يتملص من التعهد بإحقاق السلام من خلال إصراره على المطالب الفلسطينية دون الإقرار بالمطالب الإسرائيلية. وطورت إسرائيل خلال العدوان مجموعة من المواقف المقرونة والمسنودة بجملة من المقولات عن الرئيس أبو مازن، كما اتبعت مجموعة من الاستراتيجيات في دفع هذه المواقف، أهمها:

- **لعبة الشريك والبحث عن بديل:** لو طلب من باحث أن يقوم بإعداد «أحجية» يحلل من خلالها مواقف إسرائيل من الرئيس أبو مازن لكانت تلك الأحجية تقول إن إسرائيل صرفت نصف الوقت خلال السنوت الأخيرة منذ تعليق أبو مازن للمفاوضات في تشرين الأول ٢٠١٠ عقب رفض إسرائيل تجميد الاستيطان، في المراوحة في القول إن أبو مازن ليس شريكاً، ومن ثم بعد

ذلك التردد قليلاً والبحث عن إمكانية التشـــارك معه. ظلت لعبة الشـــريك هذه تســـيطر على الخطاب السياســـي الإسرائيلي حتى في ذروة الحرب على غزة، حيث كان التفكير في مســـتقبل غزة بعد الحرب وفي الترتيبات التي سيتم الاتفاق عليها (حين بدأت المفاوضات) أو تلك التي ستتمخض عن فرض إسرائيل لحل من طرف واحد، ينصب على مكانة أبو مازن من كل هذا. ففي الوقت الذي تقاطع فيه إسرائيل السلطة فإن أبو مازن يبدو الشخص الوحيد الأكثر قبولاً في المجتمع الدولي.

حاولت إســـرائيل تهديد مكانة الرئيس محمود عباس في الســـابق من خلال التلويح بورقة العضو المفصول من فتح محمد دحلان حتى قبل فصل دحلان من فتح، حيث تســـربت أخبار عن فتح قنوات تفاوض ســـرية معه ولقاءات تمت بعد ذلك في الإمارات بينه وبين شخصيات إسرائيلية. وكان دحلان حاول أن يشارك حماس ضمن المصالحة «الغزاوية» كشـــريك فتحاوي في ظل رفض فتح التعاطي الجدي مع المصالحة، وبرزت أشكال من التعاون بين الطرفين خاصة في موضوع الإغاثة وتقديم المساعدات للمعوزين عبر ما يجلبه دحلان من الإمارات والمؤسسات الخيرية. وفيما سعت حماس إلى قمع التنظيم الفتحاوي تشاركت للحظة مع دحلان في بعض هذه الرؤى. بالنســـبة لإسرائيل فإن «محلية» هذا التعاون تخدم الفكرة الكبرى لدى إسرائيل من أن مصير غزة منفصل عن مصير الضفة الغربية، وأن لكل منطقة جغرافية مشاكلها وهمومها المنفصلة التي تتطلب حلولاً ذات حساسية للســـياقات المحلية. قضت المصالحة الفلســـطينية بشكل جدي على تلك الجهود، وأغلقت بإســـمنت مسلح النوافذ التي حاول دحلان فتحها كي يجد موطئ قدم له في الســـاحة السياســـية في غزة، ومعها اندثرت بعض آمال إسرائيل وتطلعاتها للمزيد من عزل غزة عن المصير الفلسطيني المشترك مع الضفة الغربية.

لم تذهب إســرائيل للحرب للبحث عن بديل، بل قصدت خلط الأوراق بشــكل كامل في ســاحة المعركة وانتظار ما يتمخض عنه الغبار بعد أن ينقشــع. كانت العبارة السائدة في أوساط صناع القرار أن أبو مازن ليس شريكاً وهو لا يريد أن يكون شريكاً لذا فإنه بذلك لا يختلف عن حماس. هل في المقابل تعتبر حماس شــريكاً؟. بدرت عن حماس جملة من المواقف والتصرفات التي عبرت عن رغبتها في التعايش دون توقيع اتفاق سلام على طريقة السلام في الجولان، حيث تلتزم بجملة من التعهدات دون أن تقوم بتوقيع اتفاقية بذلك مع إسرائيل. رأى البعض في إسرائيل في ذلك فرصة للتهرب من الالتزامات التفاوضية التي قد تتطلبها الشراكة مع أبو مازن خصوصاً أن الصراع الحقيقي بالنسبة لإسرائيل ليس في غزة بل في الضفة الغربية. لم تكن فكرة بحث إمكانية الشــروع في مشــروع تفاوضي حقيقي مع حماس كبديل لأبي مازن عميقة وجدية في الخطاب السياسي والحزبي في إسرائيل، رغم دعوات خافتة لضرورة التعايش مع حماس والإقرار بدورها في السياسة الفلسطينية وفي تقرير وتيرة العلاقة بين الفلسطينيين وإسرائيل. بمعنى أن حماس لم تكن بديلاً لا في الوعي ولا في الممارسة الإسرائيليتين، بل عكست الممارسة الإسرائيلية كيف تستخدم إسرائيل «تمكين» حماس وفتح قنوات خلفية معها حول إدارة العلاقة وليس حول تطويرها في التهديد بزحزحة مكانة الرئيس محمود عباس. أما على مستوى الخطاب اللفظي فإن فزاعة حماس تستخدم من أجل التشكيك في تمثيل الرئيس أبو مازن للشعب الفلسطيني ولغزة تحديداً.

- **نزع الشــرعية:** لعبت إســرائيل على اختلال العلاقة بين الرئيس أبو مازن وبين حماس من أجل تبرير عدم جدية مطالبه بدولة في قطاع غزة والضفة الغربية. كما أنها قامت باستخدام هذه المقولة لشن حملة واسعة دبلوماسياً وفي المحافل

الخارجية من أجل نزع الشـرعية عنه. كانـت المقولات عن حماس ومواقفها وتصريحاتها عن الرئيس أبو مازن تستحضر بقوة خلال تلك العملية. لقد رأت إسـرائيل في أبو مازن خطراً لا بد من مجابهته، إذ إنه بسياسـته الصامتة والهادئة يكسـب النقطة تلو الأخرى ضد إسـرائيل، ليس فقط في المحافل الدوليـة بل أيضاً خلال عملية التفاوض. ولمـا كان الرئيس أبو مازن يحظى بإسناد إقليمي ودولي متين فإن أفضل السبل للهجوم عليه يكمن من جانبين:

- أولاً من خلال التشكيك في نواياه الجدية تجاه العملية السلمية، وأنه يستخدمها للمراوغة ولكسب الوقت فيما هو في حقيقة الأمر لا يريد السلام وغير مستعد لتقديم التنازلات المطلوبة لتحقيقه. بل هو يراوغ ويسـتخدم اللغة الهادئة في خـداع العالم وفي التضليل وفي تغطية التحريض الذي تقوم به مؤسسـات السلطة المختلفة.
- وثانياً من خلال استدعاء عدم تمثيله لغزة التي لا يسيطر عليها وموقف حماس غير المعترف بسـلطته وشـرعيته بما يخدم وجهة النظر الإسرائيلية بأن أبو مازن ليس شـريكاً في صنع السـلام ولا يستطيع أن يحققه لو تم التوصل لاتفاق بشـأنه. فكيف يمكن له أن يسيطر على غزة في حال تم توقيع اتفاق وهو على عداء مع القوة التي تحكمها بل ترى فيه خصماً.

تكسب عمليات نزع الشرعية تلك إسرائيل المزيد من الوقت، كما أنها تفتت جهودا كثيرة يبذلها المجتمع الدولي من أجل تجسير الهوة في المواقف التفاوضية لصالح استراتيجية الحفاظ على الوضع الراهن التي اتبعها نتنياهو تطويراً لاستراتيجيته الخاصة بإدارة الصراع لا حلّه.

- **تقويض السلطة:** لم تألّ إسرائيل جهداً في العمل على إضعاف السلطة من

خلال جملة الممارسات التي تقوم بها على الأرض من مواصلة الاستيطان بكثافة وفي كل مكان، عمليات تهويد القدس الجارية على قدم وساق، حملات التوغلات في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية والمداهمات والاعتقالات بحق المواطنين، بجانب الحواجز ومصادرة بطاقات الهوية والقيود على الحركة والتنقل. تهدف كل تلك الإجراءات إلى إضعاف السلطة مادياً ومعنوياً. مادياً حيث تصبح السلطة غير قادرة على ممارسة مهامها بسبب الممارسات الإسرائيلية، ويتم إعاقة أي عملية نمو اقتصادي وتطوير وبالتالي يتحقق الهدف المعنوي الذي يؤدي إلى إضعاف شرعية السلطة الفلسطينية بين جماهيرها وجعلها غير قادرة على تمثيل مطالبهم بشكل حقيقي. أما الهدف السياسي من وراء هذا التقويض فهو شل مقدرة السلطة وتدمير جهودها الدولانية التي تهدف من خلالها لتطوير مؤسسات السلطة نحو مؤسسات دولة استعداداً لتجسيد الاستقلال.

بل إن البعض نظر إلى رواية خطف المستوطنين الثلاثة في الخليل والإجراءات التي قامت بها إسرائيل بعد ذلك بوصفه يندرج في حملة تقويض السلطة وهدم مؤسساتها ونزع شرعيتها. لم يتوقف الأمر عند الممارسات التي كانت تجري يومياً قبل ذلك بل ارتفعت وتيرة الخطاب التحريضي ضد السلطة وضد أجهزة الأمن الفلسطينية وضد الرئيس أبو مازن. ورغم أن إسرائيل لم تطالب بحل السلطة، إذ إنها رأت دائماً أن ثمة باباً يجب أن يظل قائماً أمام ساحة البيت حتى تطرقه وتحمله المسؤولية، لكنها أيضاً أرادت السلطة مشلولة عاجزة عن القيام بمهامها باستثناء تلك المهام المتعلقة بالتنسيق الأمني معها كما تبين حين جمدت إسرائيل العلاقة مع السلطة بعد حادثة المستوطنين الثلاثة وأبقت على التنسيق الأمني.

وبنفس القدر فإن إسـرائيل أرادت أن تحافظ على الكيانين الفلسـطينيين تحت السـيطرة من خلال اسـتراتيجيات مختلفة للتقويض سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة. وفيما لا تشـكل مؤسسـات السـلطة في غزة الكثير من التهديد بالنسـبة لإسـرائيل، إذ إن «دولنة» غزة في ظل القيود الأمنية الإسـرائيلية على الحركة لا تقلق إسرائيل، فيما «دولنة» الضفة الغربية يعني أن الرئيس أبو مازن يسير بكثير من الثقة نحو هدفه، لذلك يجب بذل الجهد من أجل تقويض السلطة.

- **التملص من المفاوضات والفوضى:** تقوم اسـتراتيجية نتنياهو التي تم ذكرها من «الحفاظ على الحالة الراهنة» وإدارة الصراع، على ضرورة عدم الشروع في مفاوضات قد يجد نفسه مضطراً فيها إلى تقديم تنازلات من وجهة نظره، ليـس لأنه محكوم بتناقضات مهولة في مجلس الوزراء بين ليفني وبنيت في أقصى الطرفين، بل أيضاً لأنه لا يعتقد كما تكشف مواقفه بإمكانية التوصل إلى سلام. لذلك فإن المفاوضات هي أمر غير مرغوب فيه إلا إذا تمت ضمن رؤيتـه للتملـص من تقديم ما يعتبره هدايا وتنازلات لأبو مازن. وعليه رفض مقترحات كيري وعمل على التصعيد ضد الرئيس أبو مازن شـخصياً وضد السلطة ومحاولة نزع الشرعية عنها. ويمكن النظر إلى فتحه لجبهة غزة على أنهـا نوع من خلط الاوراق في ظل اشـتداد الضغـط عليه بعد تعثر جهود كيري. خلط الأوراق هذا سـبقه تركيزه على ما أسماه الإرهاب الفلسطيني في الضفة الغربية، وبعد ذلك استدراجه غزة لحرب يضع فيها مطالب جديدة لإعادة الهدوء. لقد امتنعت إسـرائيل في السنوات الأخيرة عن الدخول بنية كاملة في المفاوضات مع القسـم المعتدل والمسـتعد أكثر للحوار في الشعب الفلسطيني – من أجل أن تخلق بذلك أيضا ضغطا على «حماس»– وتجاهلت

على مدى ١٢ سـنة مبادرة الجامعة العربيـة، الكفيلة بأن تجند دولاً عربية معتدلـة كان يمكنهـا، ربما، أن تفرض حلا وسـطا على حماس، كما يقول ديفيد غروسمان.[٤٤]

حقق نتنياهو من وراء ذلك جملة من الأهداف:

١. حرف بوصلة النقاش من المفاوضات إلى الحرب، ومن الضفة الغربية إلى غزة، ومن أبو مازن إلى حماس، وبالتالي يكسب المزيد من الوقت وتصبح المبادرات السابقة في خبر كان وبحاجة لجهود جديدة تأخذ الوضع الجديد بعين الاعتبار.

٢. فصل المسـارات التفاوضية. فهو سـيجري مفاوضات غير مباشـرة مع حماس حول غزة وحول غزة فقط، كما أن المفاوضات التي يمكن أن تدار مع أبو مازن مختلفة بشـكل كبير عن تلك التي سـتدار مع حماس. إن فصل المسارات التفاوضية يخدم رؤية نتنياهو حول فصل الضفة الغربية عن قطاع وفصل مصيرهما.

٣. تعزيز سـلام الحوافز، حيث تتم مقايضة الهدوء بالمزيد من الحوافز. تبدو هذه في غزة وصفة سـحرية في ظل عـدم رغبة حماس التي تهمين على القرار بشأن غزة في الدخول في العملية السلمية بصيغتها الحالية، وبالتالي فإن ما تسـعي إليه هو المزيد من الحوافز التي سـيطلب نتنياهو مقابلها الهدوء ثم الهدوء، فيما سيكون ثمة هدايا أكثر مقابل آليات لوقف التسلح.

هكذا تصبح عملية المفاوضات مرحلة أخرى من مراحل إدارة الصراع والحفاظ

---

٤٤ ديفيد غروسمان، «لـم يـعـد الـحـل الـعـسـكـري قـادراً عـلـى تحقيق الانتصار»، (يديعوت أحرونوت، ٢٠١٤/٧/٢٦).

على الحالة الراهنة. فالمفاوضات مع أبو مازن ستوضع جانباً حالياً، وسيتم التركيز على إعادة الهدوء لغزة ووقف حمام الدم، وسيكون من الصعب على نتنياهو أن يقبل أي ضغط دولي بخصوص المفاوضات مع أبو مازن فيما هو منشغل بتحقيق تهدئة توقف إطلاق الصواريخ على تل أبيب وحيفا. بل إن مطالبه حول سلاح غزة ستصبح شرطاً يضاف إلى جملة الشروط الكبرى مثل يهودية الدولة. وسيكون تمهيداً من وجهة نظره لمطالبه بأن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح.

تأسيساً على السابق فإنه خلال تتخلال الحرب تطور موقف إسرائيل من الرئيس عباس عبر ثلاثة تحولات أثرت فيها ثلاثة عوامل:

الأول تمثل في الرغبة الإقليمية والدولية في أن يكون عباس الطرف الذي يتم التحدث إليه فيما يتعلق بالقضايا الكبرى، خاصة في ظل تشكيل الوفد الفلسطيني المشترك للتفاوض من قبله وترؤس عزام الأحمد للوفد.

الثاني كان في حقيقة مناورة أبو مازن بإشعال الوضع في الضفة الغربية خلال حوادث الاشتباكات على حاجز قلنديا وفي مدن الضفة الغربية. وهو أبرق رسالة قصيرة وغير مشفرة أراد أن يقول إنه موجود وهو يستطيع أن يوسع الجبهة على نتنياهو بطريقة مؤلمة ومربكة.

الثالث تمثل في تطور مسار الملف التفاوضي وتوضح معالمه والنقاط التي سيعالجها.

أما التحولات فمثلت مراحل مختلفة وتطورات في مواقف إسرائيل تجاه أبو مازن خلال الحرب، وشملت:

- **المرحلة الأولى:** مساواته بحماس حيث بدأت الحرب في ظل خطاب اللاشريك وأن أبو مازن يشبه حماس ولا فرق بينهما. خدم هذا الخطأ إسرائيل في

تعزيز فكرة الحاجة للذهاب للحرب في ظل أن كل الفلسطينيين سواء ولا أمل يرجى من محاولة التفاوض مع أبو مازن وانتظار المفاوضات أن تثمر، لأن أبو مازن لا يختلف في ممارساته عن حماس، بل هو ذهب للصلح معها هرباً من الصلح مع إسرائيل وفضلها على السلام الذي لا يريده. بعبارة أخرى فهو قد قام بخياراته وقرر أن يقف إلى جانب حماس. فأبو مازن وحماس يشتركان في الهدف ذاته وهو محو إسرائيل من الخريطة وعلى إسرائيل أن تتوقف عن تقسيم العدو إلى «أخيار» و «أشرار». [٤٥]

- **المرحلة الثانية:** انتقلت إسرائيل في تطور للمرحلة السابقة، إلى محاولة استبعاده من أي جهد يتعلق بمستقبل غزة. كانت ذروة هذه المحاولة خلال قمة باريس التي تمت بمبادرات قطرية وتركية حيث رأت إسرائيل أن الرئيس أبو مازن ليس ذا صلة فيما يحدث في غزة، وهي لا ترغب أن تراه في ترتيبات إنهاء الأزمة. تزامن هذا مع تراجع المبادرة المصرية وتقدم المبادرة القطرية التركية والخلاف الفلسطيني الداخلي في بداية الحرب، والذي كان مرده موافقة أبو مازن على المبادرة المصرية التي طلبت وقفا فوريا لإطلاق النار ومن ثم التفاوض، ومحاولة حماس تجاوزه من خلال الإصرار القطري والتركي.
- **المرحلة الثالثة:** كانت بعد تشكيل الوفد الفلسطيني الموحد، حيث بات أبو مازن طرفاً مقرراً في مفاوضات التهدئة، فقد وجدت إسرائيل أن أبو مازن يجلس على الطاولة مثله مثل حماس، وأن رجله من يقود المفاوضات غير المباشرة عبر الوسيط المصري. لم يختلف المستوى اللفظي والإعلامي كثيراً

٤٥ روبن برايمن، «لا فرق بين عباس وحماس»،(يسرائيل هيوم، ٢٠١٤/٧/٣).

عن المراحل السابقة، ولكن في الممارسة فإن أبو مازن بات جزءاً من الحل في حال التوصل إلى تفاهمات بضمانات إقليمية ورقابة دولية. وعليه فهو قد يكون ملاذا ضروريا لضمان التوصل إلى حلّ لإنهاء الحرب ولضمان هدنة طويلة. لم يعد أبو مازن هو المشكلة، بل هو قد يكون الحل.[٤٦]

رغم ذلك فإن إسرائيل التي ستضطر لـ «عناق» أبو مازن لن تفعل ذلك بحرارة من عاد إلى البيت. قال ليبرمان للجنة الخارجية والأمن «إن التفكير في أبو مازن كحليف في قطاع غزة هو خطأ فظيع. ربما يقاتل أبو مازن ضد حماس في غزة ولكنه يقاتل ضدنا في المنتديات الدولية. إنه من دفع باتجاه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف لتشكيل لجنة تحقيق، وهو الذي يدفع العملية ضدنا في مجلس الأمن في نيويورك».[٤٧] أما يعالون فاقترح نشر قوات للسلطة الفلسطينية على معابر غزة، لكنه قال إن ذلك لا يعني سيطرة السلطة على القطاع. «نحن لن نعترف بحكومة الوفاق، لكن وجود ترتيبات مختلفة مثل السيطرة على المعابر شيء يمكن لنا أن نقبله. عباس سيسيطر على المعابر، ولكنه لن يسيطر على غزة».[٤٨] يقول كلمان ليبسكين متهكماً، كأن إسرائيل اكتشفت المسيح الجديد في شخص أبو مازن، فكيف تقوم إسرائيل بالاعتماد على شخص قالت عنه إنه من الأشرار وإنه فجر المفاوضات السلمية وإنه تصالح مع حماس. إن أبو مازن جزء من المشكلة.[٤٩] فعباس مسؤول عن كل ما يصدر من غزة حتى إطلاق الصواريخ

---

٤٦. سيما كدمون، «وحل غزة» (يديعوت احرونوت، ٢٠١٤/٧/٢١).

٤٧. Haaretz, 5/8/2014

٤٨. Haaretz, 5/8/2014.

٤٩ كلمان ليبسكين، «أبو مازن جزء من المشكلة»، معاريف، ٢٠١٤/٨/٦.

لأنه مسؤول عن حكومة الوفاق هناك.[٥٠] «يتجاهل أبو مازن أنه يتحمل لأنه رئيس الحكومة الفلسطينية «الموحدة» المسؤولية المباشرة عن قتل الفتية الثلاثة قرب الخليل، وعن الإرهابيين الذين يخرجون من مكامنهم إلى داخل إسرائيل، وعن الصواريخ التي تطلق في كل يوم من غزة لقتل مواطني إسرائيل. وينبغي أن نذكر أبو مازن بأنه مسؤول بفضل حكومة الوحدة أيضا عن جرائم الحرب التي تنفذها حماس بحق الفلسطينيين أنفسهم، وهي التي تستعمل المواطنين دروعا بشرية في وقت بذلت فيه إسرائيل كل ما تستطيع لتحذير المواطنين الفلسطينيين وإبعادهم عن مناطق إطلاق النار».[٥١]

وتقوية أبو مازن وصفة خطيرة لجملة من الأسباب، كما يرى زئيف جابوتنسكي تتمثل في التالي:[٥٢]

١. لا تستطيع السلطة أن تمنع انقلاباً عسكرياً عليها لو تم من قبل رجالات حماس.
٢. تستطيع إسرائيل أن تطور مصالحها مع الدول العربية بعيداً عن أبو مازن الذي يعاني أزمات معها.
٣. أيديولوجية أبو مازن التي يخفيها خطرة على إسرائيل.
٤. نقضت السلطة التزامها بنزع السلاح واحتاجت إسرائيل إلى السور الواقي لتحقيق ذلك في الضفة.

ويقول روبن برايمن أنه طالما بقيت إسرائيل الرسمية والإعلامية تعامل محمود

---

50. Kobi Michael and Udi Dekel, «The Palestinian Reconciliation Agreement: Tactical Relief or Strategic Opportunity?», INSS Insight No. 548, May 14, 2014.

٥١. رؤوبين باركو، «غزة: أسباب المرض في قطر»، (يسرائيل هيوم ٢٠١٤/٧/٢٥).

٥٢. زئيف جابوتنسيكي، «تقوية أبو مازن وصفة خطيرة»، (يسرائيل هيوم ، ٢٠١٤/٨/٧).

عباس وأشـــياعه على أنهم شـــركاء أخيار فإنها قد تُدفع إلى حرب غير أخلاقية؛ وهي المخاطرة بحياة جنود الجيش الإسرائيلي في حرب لا هوادة فيها ضد حماس إذا نجحت ونقلت إسرائيل ثمار ذلك الانتصار على المخربين الأشرار إلى إخوتهم الأخيار، الذين يتمتعون بتأييد وتعاطف معادين للســـامية مســـيحيين ومسلمين، ومعادين للسامية من الإسرائيليين. [٥٣]

ويري البعض أن وضع جنود أبو مازن على الحدود يعكس عدم تعلم من دروس الماضي لأنهم لن يمنعوا حماس من تهريب السلاح والصواريخ وهو تجريب لطريق خاطئة منذ أوســـلو عام ١٩٩٤. [٥٤] إن اعتبار أبو مازن حلا لمشـــكلة غزة هو وهم باطل رغم إمكانية التعاطي معه مرحلياً كأخف الضررين في قضايا مثل المعابر وإنشـــاء قوة شـــرطة محلية وقناة مالية وكل هذه يجب أن تكون ترتيبات مؤقتة. [٥٥]فهو لا يخفي نواياه الحقيقية تجاه إســـرائيل. يقول الياكيم هعتســـني إنه غياب العقلانية فقط يبرر لماذا تواصل إســـرائيل التعامل مع رجال أوسلو الذين جلبوا هنا «أبا الإرهاب الحديث» عرفات ونائبه عباس.[٥٦]

ولكن ما هي حقيقة الأمر داخل حكومة نتنياهو؟

يخشـــى نتنياهو أكثر ما يخشاه استحقاق العلاقة مع أبو مازن والثمن الذي عليـــه دفعـــه لعباس وليس لحماس، إذ إن مطالب حماس باتت معروفة في حدها الأقصى وهي أشياء على مرارتها يمكن لنتنياهو إذا ما أراد أن يتخلص من غزة

---

٥٣. روبن برايمن، مصدر سابق

٥٤. نداف هعتسني، «نتنياهو ويعلون يستسلمان»، (معاريف، ٢٠١٤/٨/١٤).

٥٥. زلمان شوفال، «حل مؤقت في غزة»،(يسرائيل هيوم ، ٢٠١٤/٨/١٢).

٥٦. الياكيم هعتسني، «أبومازن وحماس وجهان لعملة واحدة»، (يديعوت احرونوت، ٢٠١٤/٨/١٢).

أن يبحثهـــا، لكـــن الذي لا يقدر عليه نتنياهو هـــو ذلك الثمن الذي يصطف خلفه المجتمع الدولي والذي يرفع رايته عباس. وعليه، ســـيعمل نتنياهو كل جهد ممكن من أجل إعادة دوران عجلة الصراع في غزة أو عدم إنجاز اتفاق حتى تظل الأمور معلقة. ما يخيف نتنياهو من محمود عباس حقيقة أنه جزء من اتفاق ســـلام مع إسرائيل، لذا فهو لم يعمل على تقويته بل على إضعافه.[٥٧] كما سيعد للمليون قبل اتخاذ أي خطوة قد تعزز من وجوده.

ومرد ذلك أن حكومة نتنياهو غير معنية بأي تسوية سلمية قد تجبرها على إخلاء المســـتوطنات، لذا فهي تلجأ إلى إدارة الأزمة، وليســـت الحرب على غزة إلا جزءا من هذه الإدارة.[٥٨] ويشـــكك رامي لفني أن يقـــوم نتنياهو بعد الحرب بإجراء مفاوضات جدية مع أبو مازن، بل إن الاستنتاج الوحيد الذي يعيه نتنياهو من حرب غزة هو أنه لا يجب أن تخلي إسرائيل أراضيها وتسلم أمنها للفلسطينيين حتى لا تعيش كابوس التسلح والإرهاب الذي تعيشه في غزة. إن عقلية نتنياهو قائمة على حقيقة ما وصفه خـــلال الحرب بأن هذه الحرب حلقة أخرى في سلســـلة الصراع الأبدي الذي يجب على إسرائيل القيام به من أجل حياتها. والعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية بالنسبة لنتنياهو هي سلسلة حلقات من الصراع. وعليه فهو لا يرى ضرورة أن تقدم إسرائيل هدايا مجانية للفلسطينيين.[٥٩] وما لم يواجه نتنياهو بضغط دولي كبير يسحق القشرة الصلبة للرفض الذي بني عليه عقله، فإنه سيعيد اختراع العجلة.

---

٥٧. عوزي برعام، «الانتصار على حماس لإحباط اي اتفاق سلام مستقبلي»،هآرتس، ٢٠١٤/٨/١٢.

٥٨. يوسي ميلمان، «مشعل لا يريد وقف إطلاق النار»، معاريف، ٢٠١٤/٨/١٩.

٥٩. رامي ليفني، «اليأس الإسرائيلي بعد الجرف الصامد»، هآرتس، ٢٠١٤/٨/١٨.

تقييم الحملة العسكرية والأفق السياسي:

ظهر في المشهد السياسي الإسرائيلي توجهان حول المباحثات في القاهرة، التوجه الذي يعتقد أنه يجب التباحث مع حماس من خلال السلطة الوطنية الفلسطينية، وبذلك فهو يعطي شرعية لحكومة التوافق الفلسطينية، وكان وزير المالية لبيد يمثل هذا التوجه، حيث اعتقد أنه من خلال حكومة توافق تستطيع إسرائيل ضمان عودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة، أما التوجه الثاني فهو الذي يمثله نتنياهو نفسه، الذي يتعامل مع المباحثات في القاهرة كمباحثات غير مباشرة مع حركة حماس بوساطة مصرية، وبذلك فإنه يريد أن يبقى التعامل مع قطاع غزة تحت سيطرة حماس لكي تستطيع إسرائيل رفض أي ترتيب جدي لقضية رفع الحصار والمعابر، على اعتبار أن غزة لا زالت تخضع لسيطرة تنظيم «إرهابي»، وكذلك لإعطاء مصداقية للموقف الإسرائيلي من الحكومة الوطنية الفلسطينية التي عارضها نتنياهو وسعى إلى افشالها. وتظهر هنا المناورة الإسرائيلية القديمة–الجديدة، فهي من جهة تعتبر أن قضايا المعابر والميناء البحري والمطار الجوي هي قضايا يجب طرحها في إطار مفاوضات الحل النهائي، ومن جهة أخرى لا تريد للسلطة الفلسطينية أن تكون طرفا في مباحثات التهدئة، أو أن تعترف بحكومة التوافق الوطني.

في المؤتمر الصحافي الذي عقده نتنياهو بعد فشل مباحثات التهدئة في القاهرة، أشار إلى أن هنالك أفقا سياسيا في المنطقة سوف تقوم إسرائيل باستغلاله، وتحدث أن منطقة الشرق الأوسط تشهد تحولات تاريخية صعبة، ولكن هنالك أفقا سياسيا إقليميا على إسرائيل أن تستغله، وبين أن العالم بات يفهم أكثر وأكثر الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية في أي تسوية سياسية مع الفلسطينيين في الضفة

الغربية، وكشـــف أن أحد أسباب تعثر المفاوضات مع السلطة الفلسطينية كانت وقوفه المثابر على المصالح الأمنية الإســـرائيلية. واستشهد نتنياهو بالتغيرات في العالم العربي من خلال تعداده بشـــكل تهكمي الدول المؤيدة لحماس في المنطقة وهي قطر وتركيا وإيران.[٦٠] وتطرق إلى أنه يطمح لدور إيجابي للرئيس أبو مازن في المرحلة القادمة شرط أن تكون الحكومة الفلسطينية بعيدة عن «الإرهاب». إلا أن مؤتمره الصحافي الأخير ومقابلاته التلفزيونية أوضحت أن الأفق السياســـي الذي يتحدث عنه يتعلق بالعالم العربي وليس بالقضية الفلسطينية، وهو ما أشار إليـــه وزيـــر الدفاع يعلون في مقابلة مع القناة الأولى، من أن هنالك أربعة محاور في الشـــرق الأوسط، المحور الســـني المتطرف (تركيا قطر والإخوان المسلمين)، المحور الشيعي المتطرف (إيران حزب الله وسورية) محور القاعدة ومحور الدول السنية المعتدلة، في الحقيقة إن هذه التقسيمات ليست جديدة فقد عرضها يعلون في مؤتمر مركز دراسات الأمن القومي ٢٠١٣.

اختلف الاســـتراتيجيون الإســـرائيليون في تقييم ما تم إنجازه في الحرب. وكان السؤال إلى أي مدى حققت إسرائيل ما أرادت من وراء هذه الحملة العسكرية على غزة. يعدد أدوي ديكل جملة من «الإنجازات» التي قام به الجيش، منها «تدمير البنية التحتيـــة للإرهاب خاصة نظام إنتاج الصواريـــخ والتخزين، والمقرات العامة وبيوت القادة والنشطاء. كما تم قتل أكثر من ٦٠٠ ناشط. لم يتبق إلا ثلث القوة الصاروخية. الخنادق الخطرة تم تدميرها. القبة الحديدية أثبتت نجاعتها. الجبهة الداخلية صلبة. الاقتصاد متماسك. تعززت العلاقات الاستراتيجية مع نظام السيسي، كما أن الحرب

٦٠. المؤتمر الصحافي الذي عقده نتنياهو في تاريخ ٢٠١٤/٨/٢٠.

لاقت تفهماً واضحاً من الدول العربية».[٦١] رغم ذلك فإن ديكل لا يغفل ما يطلق عليه التداعيات السلبية التي نتجت عن الحملة والتي تمثل أهمها في حقيقة أن حماس لم تمت وربما قويت. لم تفقد حماس الرغبة والدافع والمقدرة على إطلاق الصواريخ. لم يتم المساس بقيادة حماس ولم يتم ردعها. تشوهت صورة إسرائيل بعد مقتل المدنيين. هروب سكان غلاف غزة. المقاومة التي تقودها حماس حية وتضرب.[٦٢]

بيد أن تحقيق الانتصار الكلاسيكي لم يعد ممكناً في الحروب الجديدة، إذ إن مفهوم الانتصار لم يعد يعني تهشيم رأس العدو، كما أن أنه لا يعني إقصائه من أرض المعركة. تقول ليرامشتنزلر – كوبلنتز إن أحد أهم مزايا الحروب الجديدة هو عدم إمكانية تحقيق هدف استسلام العدو بالكامل، لأن هذه المفاهيم التقليدية التي تنجم عن احتلال الأرض وتدمير الوحدات التي تميزت بها الحروب التقليدية تم استبدالها بمفاهيم مائعة، مثل تخفيض كثافة الإرهاب وتحقيق مستوى معقول من الأمن الشخصي والعنصر النفسي الأقوى حيث تصبح غاية المعركة هي إيلام الخصم معنوياً واجتماعياً.[٦٣]

لم تكن الخيارات سهلة، « فإخراج القوات البرية من القطاع سيُرى إنجازا لحماس، ولن يُقرب إنهاء الأزمة؛ وإبقاء القوات في المنطقة غير المأهولة سيجعل هذه القوات عرضة للهجمات، ولن يؤثر في الوضع؛ والاستمرار في توسيع العملية لمواجهة حصون «حماس» في المنطقة المأهولة ينشئ ضغطا كبيرا على «حماس»، لكنه يصاحبه مصابون كثيرون».[٦٤]

---

61. Udi Dekel, Is Israel Facing a War of Attrition against Hamas?, INSS Insight No. 588, August 13, 2014.

62. Udi Dekel, Is Israel Facing a War of Attrition against Hamas?, INSS Insight No. 588, August 13, 2014.

63. Liram Stenzler-Koblentz,, ibid

٦٤ يوفال ديسكن، «إسرائيل بحاجة إلى حل استراتيجي لـ «كسر التعادل» مع حماس»، يديعوت احرونوت، ٢٠١٤/٧/٢١.

تمثل السؤال الأساس الذي دار في النقاش الإسرائيلي في السبب الذي جعل الجيش يتوقف. ألم يكن بمقدور الجيش أن يتقدم ويتوغل في غزة ويجتث حماس؟ تبدو الإجابة على هذا السؤال ليست في يد الجنرالات الذين لا بد رغم ذلك قد أشاروا للصعوبات التي واجهتهم في معارك الشجاعية وبيت حانون وخزاعة، إلا أن الإجابة على سبب توقف الجيش ذات دلالة سياسية، فهي تكشف مقاصد القيادة السياسية من وراء العملية.

واعتبر موقع ديبكا الاستخباري أن موقف نتنياهو بقبول التفاوض على الورقة المصرية نابع من أربع حقائق:[٦٥]

١. حماس تريد وقفاً لإطلاق النار.
٢. شبكة الأنفاق تم تدميرها أو أوقفت فعاليتها.
٣. حماس بحاجة لسنوات للتعافي من ضربات الجيش.
٤. ستنتهي فكرة ضرب الصواريخ حين تدرك حماس الدمار الذي لحق بالناس.

رغم ذلك، انتقد الموقع الاستخباري توقف عمليات الجيش، حيث أن تلك العمليات أجهزت على أنفاق المناطق الشرقية، أما المنطقة الغربية فكانت بحاجة لمزيد من العمليات. كما لم يتم التعامل مع شبكة الأنفاق التي لا تدخل إسرائيل مثل قرص خلية النحل. وعليه فالانسحاب لم يحقق مطالب إسرائيل بالكامل، بل جزئياً.

بل إن هناك من قال إن الجيش والساسة نشروا الكثير من تفاصيل المعركة من أجل تبرير إنهائها. يقول شلومو إلدار إن التسريبات أن احتلال غزة يعني إمكانية تعرض إسرائيل للمزيد من الخسائر يعطي قيادة حماس رسالة واضحة أن بقاءهم ليس في خطر. بكلمة أخرى طالما أن الجيش غير مستعد لدخول غزة والبقاء داخل

٦٥. Debka File, 2/8/2014

الحدود فإن حماس ستواصل إطلاق الصواريخ ولن تشعر بتهديد لنظام حكمها.[٦٦] وذهب يسرائيل حسون إلى القول إن الجيش تلقى تعليمات من المستوى السياسي بعـدم التوغل في غزة، حيث كانت حماس أكثر ضعفاً بعد تدمير الأنفاق والاكتفاء بالدخول في عمق ٣ كيلومتر حيث كان الأمر بحاجة لنصف كيلومتر لقتل حماس. لكن كان قصد نتنياهو ويعالون هو ضرب حماس ضمن نطاق محدود. وكان بإمكان إسرائيل أن تفعل ذلك دون الحاجة لتدمير غزة كما فعل شارون ببيروت.

ويستشـــهد هؤلاء بأنه خلال كل العملية واصلت إسرائيل إدخال الطعام عبر معبر كرم أبو سالم وكأنه لا يوجد حرب، وكأن إسرائيل غير راغبة في توفير شروط الهزيمة لعدوها. كان على إســرائيل أن تغلق المعابر وتقطع الكهرباء ورغم ما يجلبه هذا من انتقــادات دولية فإن الانفصـــال التام عن غزة أفضل من تدمير البيوت.[٦٧]ورجح اللواء يوآف غالنت القائد الســابق للمنطقة الجنوبية أن إســرائيل من بين الخيارات المتاحة أمامهــا اختارت جباية ثمن ذي مغــزى من حماس وخلق ردع مؤقت قد يتطلب عملاً إضافياً في المستقبل من أجل القضاء عليها.[٦٨]

ويقول ميخائيل وديكل إن إســرائيل اختارت الدمج بين إضعاف حماس وبين تحميلها مســؤولية أي اعتداء من غزة، وهي اســتراتيجية تعتمد على اســتعادة الردع من فترة لأخرى،[٦٩] ويقترحان أن تعتمد استراتيجية إسرائيل التركيز على

---

66. Shlomi Eldar, «To stop Hamas, Israel Should cut electricity and supplies to Gaza», Al Monitor, 21/8/2014

67. Shlomi Eldar, «To stop Hamas, Israel Should cut electricity and supplies to Gaza», Al Monitor, 21/8/2014

٦٨ يوآف غالنت، «جباية ثمن كبير من «حماس» لخلق ردع مؤقت»، يديعوت احرونوت، ٢٠١٤/٧/١١.

69. Kobi Michael and Udi Dekel, The Hamas Challenge: What Should Be Done?, INSS Insight No. 569, July 6, 2014.

مقــدرة حماس على إنتــاج الصواريخ وإطلاقها من غزة، أما العمل على تقويض حكــم حماس في غزة فيجــب فهم تبعات ذلك بما في ذلك ملء الفراغ. من وجهة نظريهما، لن يقبل الرئيس عباس حكم غزة هدية من جيش إسرائيل. وعليه، يجب على إســرائيل أن لا تخاطر بأن تملأ الســلفية الجهادية الفراغ، كما لا يجب أن تخاطر ببقاء جيشها لفترة طويلة في غزة.[٧٠] من ذلك يخلص الكاتبان إلى أن أفضل سيناريو لإسرائيل هو أضعاف حماس وعزلها وتعزيز الردع.

لم يقصد نتنياهو دخول غزة من البداية وهو لم يحسم رأيه بتدمير حماس، بل أراد للأمر أن يكون جولة أخرى من الصراع الذي يديره كما يمكن الاستخلاص من هــذه المراجعات للأحداث وللكتابات حولها. نتنياهو مســكون بفكرة الردع وليس الحسم، وهذه ميزة عقله السياسي في كل القضايا. والردع يتلوه ترتيبات تضبط علاقة إسرائيل من خصومها حتى لو دخل أبو مازن هذه المرة على الخط. هكذا يفكر نتنياهو.

٧٠ Ibid

موقف الجمهور الإسرائيلي

تبين في استطلاع أجراه أستاذ علم الاجتماع في جامعة حيفا، يوفال فاينشطاين، أواخر تموز، في إطار أبحاثه حول القومية ومواقف الجمهور في أوقات السلم والحرب، ونشر في موقع جامعة حيفا[٧١]، تبين أن ٨٥٪ من الجمهور الإسرائيلي يؤيدون وقف الحرب بشرط تدمير الأنفاق، ووقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل، كما أشار ٧٤٪ أن الحرب تحقق أهدافها بينما عارض الحرب ٢, ٤٪ فقط. وبين الاستطلاع أن ٦٥٪ من اليهود راضون عن أداء رئيس الحكومة، بينما عبر ٢٦٪ عن رضاهم الجزئي من ذلك، أي أن ٩١٪ راضون بصورة أو أخرى عن أداء نتنياهو خلال الحرب. وحول التسوية السياسية، فلا يزال حل الدولتين الحل المناسب الذي يراه الجمهور اليهودي، حيث يؤيد ٤٢٪ هذا الحل، أما ٢٠٪ من اليهود فيعتقدون أن الحل يجب أن يكن ترحيل الفلسطينيين إلى الأردن، أما ضم الضفة الغربية فيحظى بتأييد ١٠٪ فقط من اليهود. تؤكد نتائج استطلاع فاينشطاين أن الحرب لم تغير كثيرا في توجهات المجتمع اليهودي بالنسبة لحل الدولتين، ففي استطلاع أجراه مركز دراسات الأمن القومي في تل أبيب أشار ٤٩٪ من الإسرائيليين (هذا المصطلح المستعمل في الاستطلاع، ولا نعلم إذا كان يشمل العرب أيضا ونعتقد أنه لا يشملهم)، عن تأييدهم لحل نهائي يستند على مبدأ حل الدولتين.[٧٢]

في استطلاع نشرته صحيفة «هآرتس» في السادس من آب، أي بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة، أشار ٣٦٪ أن إسرائيل انتصرت في الحرب

---

٧١. http://wordpress.haifa.ac.il/?p=4571 (أخر مشاهدة ٢٠١٤/٨/٢١).

٧٢. http://heb.inss.org.il/index.aspx?id=4354&articleid=6496 (أخر مشاهدة: ٢٠١٤/٨/٢١).

مقابل ٦٪ يعتقدون أن حماس انتصرت، بينما أشار ٥١٪ أن أيا من الطرفين لم ينتصر في الحرب. وحول سؤال: هل حققت إسرائيل أهدافها من الحرب المتمثلة في تدمير الأنفاق، ترميم الردع، وتوجيه ضربة قاسية لحماس؟ اعتبر ٢٦٪ أن الحرب حققت هذه الأهداف بشكل كامل، بينما أشار ٥٦٪ أنها تحققت بشكل جزئي، واعتبر ١٣٪ أن هذه الأهداف لم تتحقق بتاتا. وحول السؤال هل تؤيد قيام إسرائيل بتعزيز مكانة أبو مازن من خلال تجديد المفاوضات؟ أبدى ٥٣٪ رغبتهم في ذلك، مقابل ٣٧٪ يعارضون ذلك. إلى جانب ذلك أبدى ٧٣٪ من الإسرائيليين رضاهم من أداء رئيس الحكومة، و٧٦٪ أبدوا رضاهم من أداء وزير الدفاع، و٨٣٪ من رئيس هيئة الأركان.

في المقابل، في استطلاع أجرته صحيفة «يسرائيل هيوم»، المؤيدة لنتنياهو، في الثامن من آب، أشار ٤٥٪ أن إسرائيل انتصرت في الحرب، مقابل ٥٪ اعتقدوا أن حماس هي الطرف المنتصر، بينما يعتقد ٤٩٪ أنه لا أحد منهما انتصر، وأبدى ٦٣٪ من اليهود رضاهم من أداء نتنياهو خلال الحرب، واعتبر ٤٦٪ أن نتنياهو الشخص المناسب في إسرائيل ليشغل منصب رئيس الحكومة، وجاء في المكان الثاني نفتالي بينيت بنسبة ١٢٪. واعتقد ٥٣٪ أن قوة الردع الإسرائيلية ازدادت خلال الحرب مقابل ٣٣٪ يعتقدون أنها لم تتغير.[٧٣]

أما في الاستطلاع الأخير الذي أجرته صحيفة «هآرتس» بعد وقف إطلاق النار في نهاية آب، فارتفعت نسبة الذين يعتقدون أن حماس انتصرت إلى ١٦٪، وتراجعت نسبة الذين يعتقدون أن إسرائيل انتصرت إلى ٢٦٪، بينما يعتقد ٥٤٪ أن أيا من الطرفين لم ينتصر، كما تراجعت شعبية نتنياهو مقارنة مع بداية

٧٣. ابراهام لبيدوت، «٩٦٪ من الجمهور: الجبهة الداخلية صامدة»، (يسرائيل هيوم، ٢٠١٤/٨/٨)، ص:١.

الحرب وفي خضمها من ٧٧٪ إلى ٥٠٪، وتراجعت شعبية وزير الدفاع من ٧٦٪ إلى ٥٥٪، بينما حافظ ليبرمان على شـــعبيته خلال الحرب (التي تراجعت أصلا) من ٣١٪ إلى ٢٩٪.[٧٤]

وفي اســـتطلاع أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية في القدس في الحادي عشر من آب، وشمل عينة كبيرة (٦٠٠ مستطلع من اليهود والعرب)، أشار حوالي ٩٣٪ من اليهود (هنالك تمييز بين نتائج المجموعتين) أن «عملية الجرف الصامد» كانـــت صحيحـــة وذات مصداقية، إلا أن الغالبية عبـــرت عن خيبة أمل من نتائج الحرب حتى إعداد الاستطلاع، وأشار حوالي ٦٠٪ إلى رضاهم من أداء القيادة السياسية خلال الحرب. وعندما وجه للمستطلعين السؤال حول الطريقة الافضل بالنسبة لإسرائيل لمواجهة تحدي حركة حماس، أشار حوالي ٢٦٪ من اليهود أن الطريقة العسكرية هي الطريقة الأفضل، بينما اعتبر ٧٪ منهم أن الحل السياسي هو الطريقة الأفضل، بينما أشار ٦٥٪ أن دمج الحلين، العسكري والسياسي هو الطريقـــة الأفضل لمواجهة حركة حماس. ويعتقد غالبية اليهود (حوالي ٧٠٪) أن الحرب الحالية لن توفر الهدوء المطلق لإســـرائيل خلال الســـنوات الثلاث القادمة، وحول الدور المصري كوســـيط نزيه بين إســـرائيل وحماس أشار ٦٠٪ من اليهود أنهم يعتمدون على مصر برئاسة السيسي كوسيط نزيه بين الطرفين.[٧٥]

---

٧٤. يوسي فارتر، «استطلاع هآرتس: ربع الجمهور يعتقد أن إسرائيل انتصرت في غزة»، (هآرتس، ٢٠١٤/٨/٢٨)، ص: ٤.

٧٥. افرايم ياعر وتمار هرمان، مقياس السلام آب ٢٠١٤، (تل أبيب والقدس: جامعة تل أبيب والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية).

جدول(١) هل تعتقد أن عملية الجرف الصامد كانت محقة أم غير محقة (٪)

تاريخ	١٤,٧	١٧,٧	٢٣,٧	١٢,٨
محقة جدا	٨٥,٣	٧١,٤	٨٢,٠	٧٩,٦
محقة إلى حدّ ما	١٠,٢	٢٠,٨	١٤,٩	١٢,١
غير محقة إلى حدّ ما	٢,٣	٤,٥	٠,٤	٤,٥
غير محقة بتاتا	١,٨	٢,٠	١,٤	٢,٦
لا أعلم/ رفض الإجابة	٠,٤	١,٤	١,٣	١,٢

وللمقارنة، فإن المركز أجرى استطلاعا سابقا في منتصف شهر تموز وفي نهايته، حول موقف الجمهور الإسرائيلي (لليهود فقط) من العملية السياسية، أيد نصفهم المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بمعنى أن هنالك انقساما في الشارع اليهودي بين المؤيدين للمفاوضات والمعارضين لها قبل الحديث عن الحل النهائي ومضمونه. وما يؤكد ذلك أن حوالي ٢٠٪ يعتقدون أن المفاوضات سوف تحقق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين في السنوات القادمة، بينما أشار أكثر من ٧٥٪ انها لم تحقق السلام.[٧٦] وفي مقارنة مع استطلاع أجراه المركز في أيار من العام نفسه، أي قبل أزمة خطف المستوطنين الثلاثة والحرب على غزة، فيظهر أن هنالك تراجعا في تأييد الجمهور اليهودي للمفاوضات مع السلطة الفلسطينية، ففي أيار كانت نسبة المؤيدين أكبر من نسبة تأييدهم في شهري تموز وآب، حيث

٧٦. افرايم ياعر وتمار هرمان، مقياس السلام تموز ٢٠١٤، (تل أبيب والقدس: جامعة تل أبيب والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية).

وصلت إلى حوالي ٦٨٪، مقابل النصف في تموز. وبالنسبة لتحقيق السلام نتيجة المفاوضات أشار حوالي ٢٨٪ إلى إمكانية تحقيق السلام مقابل ٢٠٪ في تموز.[٧٧]

جدول (٢) ما هو موقفك من المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؟ (٪)

تاريخ	١٤,٧	١٦,٧	٢٣,٧	٢٩,٥
أؤيد جدا	٢٢,٨	١٧,٨	١٩,٧	٣٤,٠
أؤيد	٣٢,٨	٣٠,١	٣٥,٢	٣٤,٤
أعارض	١٦,٤	١٨,١	٢٠,٣	١٠,٥
أعارض جدا	٢٣,٩	٢٨,٥	١٩,٣	١٦,٧
لا أعلم/ رفض الإجابة	٤,١	٥,٤	٥,٥	٤,٥

وفي استطلاع أجراه معهد «ديلوغ» لصالح صحيفة هآرتس يوم ٢٩ آب اعتبر ٢٦٪ من المستطلعة آراؤهم أن إسرائيل انتصرت في الحرب، فيما أعتبر ١٦٪ منهم أن حماس هي المنتصرة، فيما اعتبر ٥٤٪ منهم أن الحرب انتهت بلا منتصر، حيث لم يحقق أي طرف النصر. وعبر ٥٠٪ من المستطلعة آراؤهم عن رضاهم عن أداء نتنياهو في الحرب، فيما قال ٤١٪ أنهم غير راضين . ونال وزير الدفاع يعالون رضا ٥٥٪ عن أداء الجيش مقابل ٣٥٪ قالوا إنهم غير راضين عن أدائه.[١]

٧٧. افرايم ياعر وتمار هرمان، مقياس السلام أيار ٢٠١٤، (تل ابيب والقدس: جامعة تل ابيب والمعهد الاسرائيلي للديمقراطية).

ما بعد الحرب: ما الذي يجب على إسرائيل فعله؟

اعتبر نتنياهو أن حماس تعرضت لضربة قاسية، ولم تحقق أي إنجاز أو مطلب مما كانت تطالب به سابقا.[٧٨] بينما يعتقد عاموس هرئيل المحلل السياسي المعروف، أن موافقة حماس على وقف إطلاق النار في إطار شروط بعيدة عن مطالبها الأصلية لا يدل على انتصار إسرائيل بقدر ما يدل على عدم رغبة حماس في الاستمرار في القتال، إلا أن هرئيل يستدرك قائلا، إن نتائج الحرب حتى لو أبدت أن سرائيل لم تحقق انتصارا، بل «تعادلا خبيثا»، فإنها لا تعني أنها لن تحقق أهدافها، فحرب لبنان ٢٠٠٦ أديرت سياسيا وعسكريا بشكل رديء إلا أنها استطاعت تحقيق الأمن والهدوء في الشمال.[٧٩] وحول فكرة التعادل، فقد استمر رئيس الشاباك السابق يوفال ديسكين في نقده لنتنياهو، واصفا بأن القيادة الإسرائيلية ضعيفة والائتلاف الحكومي يؤدي إلى شلل سياسي- دبلوماسي، ويعتقد ديسكن أن على إسرائيل في مواجهتها مع حماس أن تنتقل من تعادل تكتيكي إلى «ضربة قاضية استراتيجية» ولن يتم ذلك إلا من خلال مبادرة سياسية جدية.[٨٠]

يمكن القول إن المحادثات التي اعقبت وقف إطلاق النار ستكون محادثات على الوضع النهائي في قطاع غزة، لقد أجلت إسرائيل قضايا الوضع النهائي مثل الميناء البحري والمطار الجوي ونزع السلاح إلى المحادثات التي ستعقب وقف إطلاق النار، في المقابل تنازلت إسرائيل مقابل تأجيل المواضيع السيادية عن

---

٧٨. براك ربيد، «نتنياهو: حماس تعرض لضربة قاسية في القتال، ليس لديه أي انجاز»، (هآرتس، ٢٠١٤/٨/٢٨)، ص: ٤.

٧٩. عاموس هرئيل، «الارباح، الخسائر وتعادل خبيث»، (هآرتس، ٢٠١٤/٨/٢٧)، ص: ٤.

٨٠. يوسي فارتر، «انطلاقة ديسكن»، (هآرتس، ٢٠٤/٨/٢٩)، ص: ٣.

مطالب يومية مثل فتح المعابر بين إسرائيل والقطاع وتوسيع منطقة الصيد حتى ستة اميال، على الرغم من أن الإتفاق لم يشمل أي اتفاق على إطار مراقبة أو منع تسليح المقاومة.[٨١]

على كل حال، لا أحد يعرف كيف ستكون مآلات المفاوضات بعد شهر من وقف إطلاق النار، لكن المؤكد أن ثمة اختلافا بين وجهة نظر نتنياهو ووزير الجيش وبين مواقف أعضاء الائتلاف الحكومي. حيث يعارض غالبية أعضاء الائتلاف الحكومي أي تسوية مع حركة حماس، حتى لو كان الوفد المفاوض موحدا ويمثل السلطة الفلسطينية، فالخطاب السياسي الإسرائيلي يعتبر الوفد المفاوض في القاهرة بالأساس وفد حماس، أو أن حماس تختبئ وراءه بسبب الموقف المصري. أعلن غالبية أعضاء الليكود وحزب البيت اليهودي رفض أي تسوية مع حماس وطالبوا بالحسم، فمثلا، داني دانون، الذي شغل منصب نائب وزير الدفاع وفصله نتنياهو بسبب نقده إدارة الحرب، إذ قال «لا يجب القيام بتجارة مع منظمة إرهابية، التفاهمات التي تتم بلورتها ستمكن حماس من ترميم مكانتها في الشارع العربي وسيوجهون قدراتهم العسكرية نحونا في موعد يحددونه هم». أما ميري ريغف، من الليكود ورئيسة لجنة الداخلية في الكنيست والتي تعمل بشكل حثيث منذ عام على إدخال اليهود إلى المسجد الأقصى المبارك فقالت، «كل تسوية مع حماس ستشكل بالنسبة لهم قفزة للجولة الهجومية التالية، والتي ستكون أكثر صعوبة وأشد إيلاما». فيما صرح زئيف الكين، رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، «أعارض إعطاء امتيازات اقتصادية لحماس بدون مقابل، حسب رأيي يجب تقديم

٨١. براك ربيد وجاكي خوري، «المفاوضات على الشروط النهائية لوقف النار في غزة ستستمر لشهر»، (هآرتس، ٢٠١٤/٨/٢٧)، ص:٣.

صفر تنازلات مقابل الهدوء».[٨٢] نائبة الوزير، تسيفي حوطوبلي، وهي من أعضاء حزب الليكود ورئيسة اللوبي من أجل «أرض إسرائيل»، فقالت: «يلغي الاتفاق كل إنجازات عملية «الجرف الصامد» ويجعل حماس منتصرة، على الحكومة العمل على جعل الظروف في غزة سيئة، قطع التزود بالكهرباء، ومنع دخول بضائع، كل وضع تحصل فيه حماس على امتيازات هو تحقير لبطولة الجنود».

أما وزير المواصلات الليكودي يسرائيل كاتس،، فطالب بالحسم العسكري، «إن الآمال في إنجاز توافقات في مفاوضات غير مباشرة أمام مجانين حماس ليست عالية، وربما نضطر للعودة إلى غزة وقطع رأس الأفعى»، وفي ردة فعل صارخة لنفتالي بينيت حول الاتفاق على موافقة إسرائيل تمرير معاشات الموظفين في غزة في إطار اتفاق هدوء، قال «تعالوا نقول الصراحة، سيتم نقل المال إلى مخربين يحفرون تحتنا، لمنتجي الصواريخ ولأولئك الذين يطلقونها علينا، في الحقيقة هذه خاوة سياسية، ادفعوا لنا سنقصفكم لاحقا، لن تدفعوا سنقصفكم الآن، هذه معادلة نصها هدوء مقابل مال للإرهاب، وهي تمكن حماس من ترميم نفسها للجولة التالية».[٨٣] وفي تصريح آخر له عشية انتهاء مهلة وقف إطلاق الناس في السابع عشر من آب، قال بينيت «يجب وقف المفاوضات، والتوقف عن تقليم أظافرنا في انتظار الجواب من حركة إرهابية، علينا العمل بشكل أحادي الجانب حسب مبدأ، إنساني نعم، إرهاب لا».[٨٤]

وقد طرح وزير الخارجية ليبرمان خلال الحرب تصورا سياسيا جديدا، فهو من

---

٨٢. متاي طوخفيلد وغدعون ألون، «إشارات من اليمين: ليس هنالك اتفاق ولكن يوجد نقد»، (يسرائيل هيوم، ٢٠١٤/٨/١٣)، ص: ٥.

٨٣. طوخفيلد وألون، مصدر سبق ذكره، ص: ٥.

٨٤. جاكي خوري، براك ربيد وشيرلي سايدلر، «جهود لتمديد وقف النار قبل انتهائها منتصف الليل»، (هآرتس، ٢٠١٤/٨/١٨)، ص: ٤.

جهة اســتمر في موقفه غير الجديد المتمثل بأن الرئيس الفلســطيني ليس شريكا سياسيا للمفاوضات، «فهو لم ينفذ مهمته» كما يجب، وهو بذلك ينسجم مع موقف بينيت حول أن الرئيس أبو مازن هو «شــريك للإرهــاب». كما أنه يعتقد بوجوب حسم المعركة ضد حماس وليس التوصل إلى تهدئة، إذن ليبرمان يعتقد أن على إســرائيل تصفية الرئيس الفلسطيني سياســيا وتصفية حركة حماس عسكريا، ويقترح بديلا للمفاوضات مع أبو مازن بحل سياسي إقليمي شامل يشمل الدول العربية والفلســطينيين، واقترح ليبرمان أن على إســرائيل الموافقة على المبادرة العربية، والتي يعتبرها مبادرة ســلام ســعودية، وأن يكون الحل الشامل معتمدا على المبادرة الســعودية.[٨٥]كما عارض كل مــن ليبرمان وبينيت وقف إطلاق النار مــع حماس نهاية آب، ويعارض الوزيران وقف إطلاق النار مع حماس بالإضافة إلى معارضتهما أي محادثات مع الســلطة الفلسطينية، ففي هذا السياق صرح ليبرمان «عملية سياسية حقيقية وامكانية لانفراج استراتيجي ممكنة بعد أن ننجح من تحرير الشرق الأوسط والفلسطينيين من تهديد حماس، ولا أحد سيقوم بذلك بــدلا عنا». بينما أشــار بينيت إلى موقفه المثابر مــن أبو مازن، «أبو مازن يدفع معاشــات للقتلة، علينا محاســبته أيضا».[٨٦] أما ليفني فقد اعتبرت أن الوقت هو الوحيد القادر على إثبات ما إذا تم أحداث ردع لحركة حماس.

أما نتنياهو فيعرف أن مفاوضات القاهرة قد تكون فخاً أكبر نحو مفاوضات لا يرغبها، وبدلا من الهروب من المفاوضات يجد نفسه في أتونها. وعليه فهو يحسب جيداً كل خطوة يقوم بها في مثلث العلاقة الذي يربطه بحماس وبالرئيس عباس.

---

٨٥. افتتاحية هآرتس، «هل ليبرمان جدي؟»، (هآرتس، ٢٠١٤/٨/٢٤)، ص: ٢.

٨٦. يهونتان ليس، «الوزراء بينيت وليبرمان يعارضان التفاهمات والمفاوضات مع السلطة»، (هآرتس، ٢٠١٤/٨/٢٨)، ص: ٤.

كتب إسـرائيل حسون أن نتنياهو ويعالون لا يريدان القضاء كلياً على حماس حتى لا يجدان نفسيهما مقابل محمود عباس، وقد ازداد قوة، بل إن سياسة نتنياهو قامت مطولاً على نزع الشـرعية عن عباس لا تعزيزها. فالتفاوض مع عباس أمر يخشـاه نتنياهو حتى لا يدفع ثمن ذلك. فهو يعرف أن أي مفاوضات سـتعني أن يقـدم تنازلات وهو لا يريـد أن يفعل ذلك. وبالتالي فإن القضاء على حماس يترك نتنياهـو أمام خيار واحد ووحيد هو التفاوض مع عباس وهو ما لا يرغبه.[٨٧] ووفق مجلة الإكونومسـت، يبدو أن نتنياهو لم يكن معنياً بتدمير حماس خشـية صعود مجموعـات قاعدية في غـزة. فهو يريد غزة معزولة ومحاصرة كما في السـابق، وحماس ضعيفة في الحكم أفضل من أي شيء آخر.[٨٨]

وينصـح الخبـراء والاسـتراتيجيون أنه أياً كان الحال فإن موقف إسـرائيل المستقبلي يجب أن يركز على ضمان مطالبها السياسية، فرغم أن حكومة الوفاق هـي حكومة أبـو مازن على إسـرائيل أن لا تتنازل عن مطلبهـا بقبول حماس بشـروط الرباعية، وأي تنازل عن ذلك هو رمي بذور الدمار في الحقل. [٨٩] ويعتبر رئيس الموسـاد السـابق أفريم هليفي أنه رغم الخسائر الجسمية التي لحقت بها فإن حماس بقيت واقفة على قدميها، وهي من تحاور إسرائيل في القاهرة، ورغم عزلتها ومكانتها الدون فإنها مازالت مغروسـة عميقاً في قطاع غزة.[٩٠] وعليه ثمة حاجة لمواصلة الردع والتأكد من مصالح إسرائيل الأمنية والسياسية.

---

٨٧. Israeli Hasson, ibid.

٨٨. مصدر سابق

٨٩. Kobi Michael and UdiDekel, «The Palestinian Reconciliation Agreement: Tactical Relief or Strategic Opportunity?», INSS Insight No. 548, May 14, 2014.

٩٠ أفرايم هليفي، «هزيمةحماسفيغزةوانتصارهافيالقاهرة»،يديعوت احرونوت، ٢٠١٤/٨/١٨.

هل تتوقع إسرائيل أن تحسم الخلافات في مفاوضات القاهرة القادمة؟

حذر تشـــيلو روزنبرغ من أن حماس لن تقوم بالتنازل عن الكنز الذي اســـمه غزة، فهي قد حولتها إلى شبه دولة خاصة بها. حماس ستوافق على كل الهدايا التي ستمنح لغزة حتى وإن كانت عبر السلطة الفلسطينية، وما أن تستكمل استقبال الهدايا حتى تقوم بطرد أبو مازن وجماعته.[٩١]

لم تحســـم إســـرائيل أمرها من القضايا الخلافية في مطالب الفصائل خاصة فيما يتعلق بمســـألتي الميناء والمطار، فهي ســـتفاوض عليهما بعد شهر، وستعمل كل جهد من أجل التســـويف والمماطلة. فهي لم تهضم جرعة المرارة بعد التي تقول إنها ســـتضطر تحت وابل الصواريخ للقبول بمطالب ســـيادية فلسطينية، وإن تم تقديمها بوصفها مطالب لتحسين حياة الناس. يعتبر قائد سلاح البحرية السابق اللواء اليعازر مروم أن وجود ميناء بحري في غزة تهديد لأمن إسرائيل القومي. فمن جهة لن تتأكد إســـرائيل من عدم استخدامه للتهريب حتى في ظل وجود رقابة دولية عليه. ومن جهة ثانية فما الذي سيمنع أبو مازن من المطالبة بممر حرّ للضفة لا تتواجد عليه إسرائيل وتحديداً مطار. كما أن الميناء سيشـــكل تهديداً لا يمكن احتواؤه إلى جانب أن تركيا وإيران ستستخدمان الميناء وستجلبان قطعهما الحربية هناك.[٩٢] يقترح مروم بدلاً من ذلك تفعيل ميناء العريش بحيث يكون الميناء المركزي لشمال سيناء وغزة.

فـــي المقابـــل هناك من يقول إن الميناء لا يعني تهديداً كبيراً لأمن إســـرائيل، ففي الســـابق كان لدى الفلســـطينيين مطار، وحين اقتضت الحاجة دمرته إسرائيل. وكما يقترح البعض فإن إسرائيل لا يجب أن تخاف من بناء ميناء في غزة وإعطاء تسهيلات لحياة الناس حتى تتمكن من القول إنها رفعت مسؤوليتها عن السكان ولم تعد لديها

٩١ تشيلو روزنبرغ، «اسرائيل لم تحقق أهدافها في حرب غزة»،معاريف، ٢٠١٤/٨/١٩.
٩٢ اليعازر مروم، «ميناء غزة .. تهديد خطير للأمن الإسرائيلي»، ٢٠١٤/٨/١٢.

مسؤولية تتحملها تجاههم. أما إذا أخل الفلسطينيون بأي شيء فتقوم إسرائيل بتدمير الميناء واحتلاله ومحاصرته.[٩٣]

أما بخصوص نزع السلاح فإن على إسرائيل أن تتأكد من أنه سيتم في نهاية المطاف، وإلا فإنها ستعود لدائرة العنف مرة أخرى بعد سنتين أو أكثر. وستظل المدن والبلدات الإسرائيلية دون تحقيق هذا المطلب تحت الرحمة الفلسطينية. على إسرائيل أن لا تمانع من الاستجابة للمطالب التي لا تمس أمنها وتضع الترتيبات اللازمة لضمان عدم تحويل أي خطوة لأن تكون ضد أمنها. مثلاً، ينصح ديكل وبروم بضرورة رفع الحصار الاقتصادي وتشديد الحصار الأمني ومقايضة إعادة الإعمار بنزع السلاح.[٩٤] إن مثل هذه المقايضة ضرورية ويمكن أن تكون عنصر ضغط في ظل حاجة الفلسطينيين لإعادة الإعمار بسبب الدمار الكبير الذي أصاب غزة. فإسرائيل تعرف أنه لا الأمم المتحدة ولا محمود عباس يقدران على نزع سلاح حماس، فقط الجيش يستطيع ذلك كما يقول وزير الدفاع السابق موشيه آرنس. [٩٥] وعليه فإن فكرة «الردع والترتيبات» التي ميزت العمليتين السابقتين لم تعد ناجحة، وأن على إسرائيل المبادأة وأن لا تتم مباغتتها واستعادة الردع وهزيمة حماس وتهديد حكمها والمساس بقيادتها.[٩٦]

وعدد أودي ديكل أهداف إسرائيل من وراء أي اتفاق توقعه في التالي:[٩٧]

١. اتفاق يقود إلى هدوء طويل الأمد.
٢. عودة محمود عباس لحكم غزة.
٣. إضعاف حماس وحرمانها من إمكانية التصعيد. أي نزع سلاحها.

93. Udi Dekel, Is Israel Facing a War of Attrition against Hamas?, INSS Insight No. 588, August 13, 2014.

94. Udi Dekel and ShlomoBrom, ibid.

٩٥. موشيه آرنس، «ينبغي نزع سلاح القطاع»، هآرتس، ٢٠١٤/٨/٤.

96. Shlomi Eldar, «To stop Hamas, Israel Should cut electricity and supplies to Gaza», Al Monitor, 21/8/2014

97. Udi Dekel, Is Israel Facing a War of Attrition against Hamas?, INSS Insight No. 588, August 13, 2014.

٤. إنزال مسؤولية غزة عن كاهل إسرائيل.

٥. تعاون إقليمي أوسع مع مصر والسعودية والإمارات والأردن يقوم بمحاربة السلفية الجهادية إقليمياً.

وفي حال فشلت إسرائيل في التوصل لاتفاق فإنها ستجد نفسها أمام ثلاثة خيارات وفق ديكل:[٩٨]

١. القبول بحماس حاكمة لغزة ومنحها تسهيلات. هذا سيشجع حماس كل مرة للعودة للقتال للحصول على تسهيلات.

٢. احتلال غزة وإزاحة حماس وهو ما سيخلق تذمرا دوليا كبيرا.

٣. القبول بحرب استنزاف طويلة مع حماس.

وكما يقترح ديكل فإن حرب الاستنزاف ليس سلاحاً بيد الضعيف فقط، بل يمكن لإسرائيل الاستفادة منها نظراً لتفوقها العسكري. وعليه فإن المطلوب من إسرائيل أن تواصل الردع وضمان الترتيبات التي توفر لها أعلى درجة منه. رغم النتائج المختلطة وغير واضحة المعالم، فإن الدمار الكبير الذي يلحق بغزة سيحقق توازن ردع بعيد المدى يثبت مدة طويلة من الزمن أطول مما يعتقد.[٩٩]

وكتب ليبرمان على صفحته على الفيس بوك يوم ٢٨ آب «محظور أن نتوصل إلى تسوية وترتيبات مع حماس، وطالما بقي هناك شيء اسمه حماس يصبح التوصل إلى تسوية أمرا مستحيلا» وأضاف أن «حماس ليست شريكا في أي تسوية مهما كان نوع هذه التسوية، لا تسوية سياسية ولا أمنية، ونحن في حزب إسرائيل بيتنا نعارض وقف إطلاق النار الذي يمكن لحماس في ظله الاستمرار في مراكمة القوة وإدارة المعركة القادمة متى أرادت ذلك، وفي التوقيت المناسب لها، وطالما لم ندمر

98 ibid

٩٩. عاموس هرئيل، «القاهرة تقدم لحماس دواءً مراً» ،هآرتس، ٢٠١٤/٨/١٧.

حكـــم حماس فإن تهديد الصواريخ قائـــم ويجب علينا أن نصر على منع حماس من تحقيق أي إنجاز سياسي ضمن اتفاق وقف إطلاق نار».[٢]

فـــي لقاء أجراه الصحافي توماس فريدمان مع أوباما، أشـــار الأخير إلى أنه من الصعب على نتنياهو أن يتقدم نحو تسوية سياسية تشمل موضوع الاستيطان إذا لم يكن هنالك ضغط داخلي عليه، وأشـــار أوباما أن هنالك غيابا لهذا الضغط، وأوضح أوباما أن الحالة الفلسطينية الإسرائيلية صعبة لأن نتنياهو قوي (بمفهوم غياب ضغط داخلي عليه)، وفي بعض الجوانب فإن الرئيس عباس ضعيف، لهذا من الصعب حملهما على اتخاذ قرارات شبيهة بتلك التي قام بها بيغن وسادات.[١٠٠]

في المقابل فإن البحث عن أفق سياسي يظل غاية يجب أن تنشدها إسرائيل رغم ذلك لأنها في النهاية ســـتواجه ضغوطات دولية، وهذا يعني إعادة ترتيب العلاقة مع الرئيس محمود عباس. ويســـأل ديفيد غروســـمان: هل ستواصل إسرائيل تجاهل محمود عباس كعنصر حيوي في حل النزا ع؟ هل ستواصل التخلي عن الامكانية في أن يؤدي اتفاق مع الفلسطينيين في الضفة الغربية بالتدريج إلى تحسين العلاقات مع مليون وثمانمئة الف من سكان غزة أيضا؟.[١٠١]زعيم حزب العمل اسحق هيرتسوغ قال إن غاية إسرائيل يجب أن تكون تسوية سياسية وأن تضع حماس سلاحها وتشارك في السياســـة الفلســـطينية، لأنه لا يمكن القضاء عليها في داخل السياسة والمجتمع الفلســـطينيين.[١٠٢] فهذا النوع من المعارك لا يحسم بصورة عسكرية، وأن خارطة الحل ليســـت بالمدافع والصواريخ بل في الشيء ذاته الذي كان نتنياهو طوال سنين يتهرب منه، إنه إجراء سياســـي شـــجا ع مع الفلســـطينيين. نتنياهو رأى التهديد يتطور في الجنوب وحماس تقوى وواصل عمل عكس المطلوب منه: إضعاف أبو مازن، وسياسته

100. Thomas Feiedman, "Obama on the World", (International New York Times, 11/8/2014), p: 8.

١٠١ دافيد غروسمان، «لـم يـعـد الـحـل الـعـسـكـري قـادراً عـلـى تحقيق الانتصار»، يديعوت أحرونوت، ٢٠١٤/٧/٢٦.

١٠٢ اسحق هرتسوغ زعيم حزب العمل: نتنياهو يقوي حماس، يديعوت أحرونوت، ٢٠١٤/٨/١٥.

ذاتها هي ما شـــجعت حماس على دخول المعركة ضد إسرائيل.[١٠٣] يجب على إسرائيل أن توجه الإجراء الاســـتراتيجي الذي يلي وقف إطلاق النار إلى السلطة الفلسطينية وأبو مازن.[١٠٤]

وهذا الأفق قد يشـــمل حماس. لماذا لا تفاوض إســـرائيل حماس. ألم تحارب إســـرائيل ســـوريا ومصر وفاوضتهما؟. تتبع خيبة أمل حماس العميقة كما يقول الكاتب أ.ب. يهوشواع من عدم شرعيتها الجوهري في نظر إسرائيل ونظر أكثر العالم. وتفضي بها خيبة الأمل تلك إلى أعمال يأس مدمرة. «ولهذا من المهم جدا أن تُمنح الشـــرعية بصفتها عدواً على الأقل للتوصل معها إما إلى تسوية أو إلى حرب وجها لوجه مع كل ما يصاحبها».[١٠٥]

وكان هنـــاك من اقترح المزاوجة خلال الحرب بين الخيار العســـكري والخيار الدبلوماسي. «الاستراتيجية المناسبة في الوضع الحالي ذات رأسين: ففي الجانب العســـكري يجب الاســـتمرار وزيادة الضغط كثيرا، ويجب في موازاة ذلك إنشاء مســـار سياسي مهم، وكلما أصبح الضغط العســـكري على حماس أشد تأثيرا زادت القدرة على تنفيذ العملية».

واقترح رئيس الشابك السابق عامي يعالون أن على إسرائيل أن تصاحب حربها بمقترح سياســـي يقوم على أساس حل الدولتين، وإلى جانب كل شيء آخر أن يكون المقترح مقنعا بأن إسرائيل تذهب باتجاه تجسيد حل الدولتين وإقامة دولة فلسطين إلى جانب دولة إسرائيل.[١٠٦] وينصح شوينتزر بتركيز إسرائيل على مرحلة ما بعد الحرب، وأخذ زمام المبادرة لدفع الترتيبات الأمنية والسياســـية مع الحكومة الفلسطينية بدعم

---

١٠٣ السابق

١٠٤ نحمان شاي، «على الحكومة أن تصوغ بصمت استراتيجية إنهاء المعركة»، يسرائيل هيوم، ٢٠١٤/٧/١٠.

١٠٥ أ. ب يهوشواع، «إعلان غزة دولة عدواً»، يديعوت، ٢٠١٤/٧/١٣.

106. Ami Yalon, «On Operation Protective Edge, Justice, law and Victory», Jerusalem Post, 4/8/2014.

من الدول العربية. إن الفراغ في الصراع الإسـرائيلي- الفلسـطيني وحين لا توجد حركة نحو السلام يقود إلى تدهور عنيف.[١٠٧] السياسية».[١٠٨]

ودعـا أوري سـفير إلى إطلاق مؤتمر دولي بداية العـام ٢٠١٥ بحضور الرباعية ومصر والسلطة وإسرائيل والأردن والسعودية يركز على ثلاثة أبعاد:[١٠٩]

١. البعد السياسـي فيما يتعلق بالحل النهائي وفق تصورات جون كيري، ودور أكبر لمصر والسعودية وجامعة الدول العربية، وبذلك توفير مظلة لعباس.
٢. البعـد الأمنـي للبحث عن أطر تعاون إقليميـة لمحاربة الإرهاب، بما في ذلك تجريد غزة من الصواريخ.
٣. البعد الاقتصادي والذي يشمل ضمن أشياء أخرى بناء غزة.

في هذا السياق، أشار استاذ الدراسات شرق الأوسطية في الجامعة العبرية، إيلي بوديه، إلى أن هنالك أفقا سياسيا لإسرائيل في ظل الأوضاع العربية الحالية، وانتقد التوجه السائد في إسرائيل الذي يعتبر أن التحولات في العالم العربي تحمل المخاطر فقط، بل هنالك أفق سياسـي لإسـرائيل أن تكون جزءا من العالم العربي على ضوء التقسيمات الإقليمية الجديدة في المنطقة، «الحرب في غزة والأحداث في المنطقة تخلق صعوبات، ولكنها تخلق فرصا أيضا». واقترح الموافقة على مبادرة السـلام العربية، التـي لا يمكن لحماس أن تعارضها، واعتبر بوديه أن تقاطع المصالح بين إسـرائيل ودول عربية بدأ مع حرب لبنان ٢٠٠٦، إلا أن هذه المصالح باتت مكشـوفة وشـفافة ولا تخجل الأطراف من ذكرها.[١١٠] فبدون تسوية سياسية مع الفلسطينيين بعيدة المدى فإن احتمالات انتفاضة ثالثة تتعاظم كما حذر البعض.[١١١]

---

١٠٧ آري شبيط، «صواريـخ غـزة تفجّـر الفقـاعـات الإسـرائيلـية» هآرتس، ٢٠١٤/٧/١٠.

١٠٨ يوفال ديسكن، «إسرائيل بحاجة إلى حل استراتيجي لـ«كسر التعادل» مع حماس»، يديعوت احرونوت، ٢٠١٤/٧/٢١.

109.Uri Savir, «New Alliances for a 2015 middle East Peace Conference?», Al Monitor, 4/8/2014

١١٠. إيلي بوديه، «سلام الآن»، (هآرتس، ٢٠١٤/٨/٢٤)، ص: ١٣.

١١١يوسي ميلمان، «تسوية سياسية بعيدة المدى مع السلطة الفلسطينية اوانتفاضة ثالثة»، معاريف، ٢٠١٤/٨/٥.

هل يسعي نتنياهو مبكراً إلى دولة غزة منزوعة السلاح؟

يصعب الجزم بذلك، لكن من المؤكد أنه يسعى لترتيبات دائمة في غزة بدون سلاح حتى وإن كلفه ذلك القبول برقابة دولية على إجراءات إعمار غزة وفك الحصار بما في ذلك تشغيل المطار والميناء.

في مقال كتبته المستشـــارة الإعلامية السياسية السابقة لبنيامين نتنياهو، أوريت غليلي–تسوكر، تقول إن طريقة إدارته تهدف إلى تحقيق بقائه السياسي، فهو يتعامل مع الأزمات بشكل يومي ويقدم لها حلولا يومية (أي تكتيكية)، وتعتقد مستشارته السابقة أن نتنياهو نجح في إقناع الجمهور الإسرائيلي بعد سنوات طويلة من العمل والخطابة أنه يجب تجيير مصالح الدولة من أجل محاربة الإرهاب (المقصود يمكن الاستغناء عن مصلحة الدولة في حل الدولتين من أجل محاربة «الإرهاب الفلسطيني»)، الذي تمثله إيـــران، حزب الله وحماس. وتعتقد الكاتبة أن خطأ نتنياهو يتمثل بوضع كل مصالح إسرائيل من أجل صراع واحد (ضد الإرهاب)، وهذا خطأ استراتيجي ارتكبه نتنياهو، لأنه لم يحسم المعركة ضد حماس بالشكل الذي يقنع الجمهور الإسرائيلي، فخرج ضد ذاته واســـتراتيجيته، لأنه وضع كل «بطاقاته السياســـية» في معركته ضد حماس.[١١٢] أما مستشـــاره الســـابق للأمن القومي، عوزي أراد، فاعتبر أن نتنياهو حاول تجميل الواقـــع الـــذي نجم عن الحرب على غزة، وما قاله ووزير الدفاع في المؤتمر الصحافي بعد وقف إطلاق النار كان أقوالا تسويقية، ولم يقدما تقريرا جديا للجمهور.[١١٣] ويؤكد هذا التوجه المحلل السياسي لصحيفة هآرتس، براك ربيد، «الاتفاق الثالث الذي وقعه نتنياهو مع حماس (صفقة شـــاليط، عمود الســـحاب والاتفاق الحالي– المؤلفان) منذ دخوله لمنصبه عام ٢٠٠٩، لم يرجع إسرائيل حتى إلى نقطة البداية أمام قطاع غزة،

---

١١٢. أوريت غليلي– تسوكر، «مأساة نتنياهو»، (هآرتس، ٢٠١٤/٨/٢٨)، ص: ١٥.

١١٣. يهونتان ليس، «انتقادات سياسية لخطاب نتنياهو ويعلون»، (هآرتس، ٢٠١٤/٨/٢٩)، ص: ٦.

أراد نتنياهو العودة فقط إلى الوضع القائم الذي تحول بالنسبة له إلى ايديولوجية، ولكن في الواقع فقد رجعت إسرائيل إلى الوراء».[١١٤]

إن مجرد موافقة إسرائيل على الورقة المصرية بما اشتملته من ميناء ومطار ومعابر، كما يقول شلومي إلدار، هو موافقة على وضع حجر الأساس لدولة غزة. والذي سيحدث أن الغزيين لن يحسدوا سكان الضفة كما كانت الإشاعة المأمولة سابقاً، وبالتالي يثورون على حماس، بل العكس في ظل ميناء ومطار في غزة فإن سكان الضفة سيحسدون سكان غزة، وستكون الحكمة الشائعة أن حماس شقت طريقها وحدها وجاءت بهذه الإنجازات. كأن إسرائيل إذا قامت دولة غزة تؤكد أنها لا تفهم إلا لغة القوة، وطريقة عباس فشلت كما توضح إسرائيل للفلسطينيين في الضفة.[١١٥]فيما لم تفعل إسرائيل شيئاً لتعزيز الرئيس عباس في الضفة الغربية فواصلت الاستيطان بكثافة ولم تقل أنه ليس شريكاً بل عقبة. كان على إسرائيل أن ترفع الحصار من تلقاء نفسها حيث اكتشفت أنه غير فاعل في القضاء على حماس كما يقترح إلدار.[١١٦]

إن فتح المطار والميناء واحترام السيادة على الأرض والجو والبحر في غزة تقرب حماس من مكانة الدولة ذات السيادة، وهو الأمر الذي يعني عدم حاجتها للاستجابة لشروط الرباعية، وحماس تسوق هذه المطالب بوصفها مطالب إنسانية مقبولة دولياً لفك الحصار الاقتصادي والسياسي عن غزة.[١١٧]

قد يصبح مثل هذا السيناريو الخطر– على صعوبة تحقيقه في الوقت الراهن– أمراً واقعياً في ظل عدم تزامن تسارع مسارات التفاوض حول الضفة الغربية وحول قطاع غزة، وفي ظل فشل جهود الوحدة الوطنية في فلسطين. فتحقيق تقدم وارد بشكل كبير

---

١١٤. براك ربيد، «نتنياهو حصل وهرب»، (هآرتس، ٢٠١٤/٨/٢٧)، ص: ٣.

115. Shlomi Eldar, «the New Gaza State», al monitor, 19/8/2014

116. Shlomi Eldar, «the New Gaza State», al monitor, 19/8/2014

١١٧. أوفيرفنتر، «حماس تقاتل على الجبهة الإعلامية، مباط عال، ٢٠١٤/٨/١٧.

في غزة في ظل رغبة إسـرائيل في التخلص مـن غزة وترك غزة لمصيرها كما ذكرنا سابقاً، وطالما هذا المصير يقلل من احتمالات تهديد الأمن الإسرائيلي في ظل وجود رقابة وضمانات إقليمية بنزع السلاح. بمعنى ربما تصبح قضية نزع السلاح الثمن الذي يطلبه نتنياهو للتخلص من غزة ومنحها صك الانفصال الكامل عن إسـرائيل. تتفق هذه التخريجة مع رؤية نتنياهو لطبيعة الحل مع الفلسطينيين، حين تكون الدويلة الفلسطينية في غزة منزوعة السلاح وذات حدود مقلصة تصبح دائمة بعد حين.

قـد لا يكون هذا بالاتفاق مع حماس حتى، فإسـرائيل قـد ترى دولة غزة تتحقق فعلياً وتغض الطرف عن هذا التحول بغية تعزيز الحل المنفصل لغزة. بمعنى أن دولة غزة منزوعة السـلاح ستكون أحد إفرازات إدارة الصراع التي يتبعها نتنياهو وأحد مظاهر الوضع الراهن الذي لا يتفجر ألغاماً في وجه إسرائيل على المدى البعيد.

وطالـب الكثيرون بضرورة اعتراف إسـرائيل بالأمر الواقع المتمثل بحكم حماس فـي غـزة، وأن لا تصر على إعـادة أبو مازن إلى هنـاك. وإذا كان الأمر كذلك كما يقترح أيغور أيلند، فعلى إسـرائيل وقتها أن تدير علاقتها مع غزة كما تدير علاقتها وفق التصعيد والهدوء بين الدول. «وستسعد إذا ما استثمرت محافل أجنبية (صديقة لإسـرائيل) في غزة وقامت بتنمية اقتصادها. وستوافق إسرائيل على إزالة الحصار البحري عندما يكون ممكنا أن تصل إلى الميناء الذي يبنى في غزة سـفن من أوروبا (أنظمة تلك الدول هي التي تفحص السفن قبل سفرها وسلاح البحرية لديها يرافقها). وفي اللحظة التي تفتح النيران على إسرائيل من دولة غزة تتوقف كل تلك الامتيازات دفعة واحدة حتى العتاد والطاقة. كما يجب أن تشترط إسرائيل المساعدة الاقتصادية ورفع الحصار بتفكيك منظومة الصواريخ. صحيح، ومن المعقول أن ترفض «حماس»، ولكـن من الأفضل أن يأتي الرفض من جانبهـا».[١١٨] وخلاصة ما يطرحه أيغور أيلند

---

١١٨ . غيورا آيلند، «تسعة أخطاء إسرائيلية تجاه غزة»، يديعوت احرونوت، ٢٠١٤/٧/١٤.

أن على إسرائيل أن تتعامل مع غزة كدولة بحكم الأمر الواقع. ليس فقط لأن هذا هو الوصف الصحيح للواقع، بل لأنه يخدم مصلحتها، فهي بالتالي لا تقاتل ضد منظمات «إرهابيـــة»، بل ضد دولة مجاورة هاجمتنا. «عندما يكون هذا هو الوضع، ســـيكون ممكنـــا أن نهاجـــم ليس فقط أهدافا «إرهابية» صرفة، بل أيضا كل بنية تحتية وطنية تســـاعد دولـــة العدو غزة كي تقاتلنا. إضافة إلى ذلـــك، ليس معقولا مواصلة تصدير الغذاء، الكهرباء، والوقود إلى دولة العدو تلك أثناء القتال».[١١٩]

وســـيتحول نزع الســـلاح إلى عقبة أمام إنجاز أي اتفاق في حال تعرض نتنياهو لضغوطات دولية لاستئناف المفاوضات، وفي ظل وجود رغبة دولية وإقليمية بأن يكون أي اتفاق حول المطار والميناء عبر أبو مازن فإن نتنياهو ســـيطلب أن يقوم أبو مازن بتفكيك سلاح الفصائل والعمل على ذلك، وهو مطلب يعرف نتنياهو أنه سيكون صعب التحقيق، بل صعب التعهد به. وعليه فإن نزع الســـلاح وتجريد الفصائل منه سيكون عقب أخيل الذي يقتل المفاوضات التي ربما يضطر لها نتنياهو مع أبو مازن.

١١٩ . المصدر السابق.

خاتمة: السلطة في الأطراف وحماس في الوسط

انتهت جولة الحرب الأخيرة على غزة، ومن غير المؤكد أن الحرب انتهت سواء بشكلها العسكري أو التفاوضي، إذ إن مصير المستقبل يتقرر بعد أن يعود الطرفان إلى القاهرة للنظر في الاتفاق النهائي. في خضم ذلك أعلنت القيادة الفلسطينية مبادرة سياسية لإنهاء الاحتلال وتحديد سقف زمني لذلك. وفي الوقت الذي لا يرغب فيه نتنياهو في أن يجد نفسه في مفاوضات جدية مع أبو مازن، يدرك أن الصراع في غزة لن يكون أقل خطورة. إن فتح القضايا التفاوضية المطروحة من ميناء ومطار إذا ما تم ربطها بمجمل المطالب الفلسطينية الأخرى التي تقود إلى دولة ستكون الكابوس الذي لم يرغب به نتنياهو. وبالتالي فإن إسرائيل تنتظر خريفاً غير مستقر. فهي غير معنية باحتلال غزة، وغير معنية بتقويض حماس، وغير معنية بتقوية أبو مازن، بل تريد الهدوء وهذا سيقود إلى طريق مسدود.[١٢٠] وكما يقول أرئيل كهانا فقد اختار نتنياهو أن يتعامل مع حماس الضعيفة على أن يقبل بعباس القوي. [٣]

يتحرك نتنياهو حاليا ضمن دوائر كثيرة ضاغطة يحاول إدارتها كما يعرف أن يدير الأمور السياسية، الدائرة المحيطة به وهو حزب الليكود الذي لا يعترف أصلا باستراتيجية نتنياهو في إدارة الصراع، لأن الليكود يرفض حتى الآن فكرة إقامة دولة فلسطينية، وهذه مقولة يرددها غالبية الوزراء وأعضاء الكنيست، وهنالك دائرة اليمين، وما تمثله من قواعد اجتماعية لنتنياهو وهي غير راضية عن نتائج الحرب على غزة لا عسكريا ولا سياسيا، والدائرة الإقليمية التي يرى فيها نتنياهو ووزير الدفاع وحتى الخارجية أفقا سياسيا على إسرائيل استغلاله، والدائرة الدولية التي باتت ترى أن الصراع لم يعد محتملا، وأن الحل يكمن في التفاوض المباشر مع الرئيس أبو مازن والسلطة الفلسطينية.

---

١٢٠. ناحوم بيرنياع، «نتنياهو: تضييع فرصة رائعة»، يديعوت احرونوت، ٢٠١٤/٨/١٠.

اتضحت رؤية نتنياهو أكثر فأكثر خلال السنوات الماضية، فهو يريد إبقاء الانقسام والتعامل مع غزة تحت حكم حماس ضعيفة، أو صراع فلسطيني على السيطرة على غزة بين حماس والسلطة الفلسطينية، لن تكون مشكلة من وجهة نظر نتنياهو إذا نشأ تقسيم وظائفي ثابت في غزة بناء على معادلة «السلطة في الأطراف (أي المعابر) وحماس في الوسط (السلطة في غزة)»، ذلك يضمن إبقاء الوضع القائم بأقل الخسائر السياسية والأمنية لإسرائيل، لهذا عندما أعلن نتنياهو أنه ليست لديه مشكلة في عودة السلطة إلى غزة، فهو يقصد عودتها أمنيا على المعابر، بينما يريد إبقاء حماس ضعيفة في غزة. كما اتضح أن نتنياهو ضعيف في تجيير أحداث تكتيكية أو لحظوية لتصوراته الاستراتيجية، فالحرب على غزة كانت بدأت صيرورتها مع خطف المستوطنين الثلاثة، وأراد نتنياهو استغلال هذا الحدث ليعود إلى نتنياهو القديم قبل بار إيلان، إلا أنه تورط في الحرب، ويبحث عن المعادلة المناسبة للخروج بأقل الخسائر السياسية منها داخليا ودبلوماسيا، ونعتقد أن معادلة السلطة في الأطراف وحماس في الوسط هي المعادلة.

غالبية التصورات الموجودة حاليا في المشهد السياسي الإسرائيلي هي تصورات أحادية، بينيت يريد ضم مناطق «ج» بشكل أحادي الجانب، لبيد يريد ترسيم الحدود بشكل مستقل، ليبرمان يريد مبادرة إقليمية تتجاوز الرئيس أبو مازن والسلطة الفلسطينية، وبقي نتنياهو الوحيد في السلطة من يريد إدارة الصراع مرة أخرى مع السلطة الفلسطينية، سيحاول نتنياهو العودة إلى نقطة البداية، أي عشية تشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية، وسيحاول أن يعيد العالم معه إلى هذه النقطة والانطلاق من هناك، مع متغير جديد: تحميل السلطة الفلسطينية مسؤولية مباشرة عن قطاع غزة دون حكومة وحدة فلسطينية، لذلك ردد بعد الحرب مقولة

«على الرئيس الفلســطيني الاختيار بين حماس أو إسرائيل». يجب أن نذكر في هذا السياق أنه مع بداية الحرب ومع قناعة نتنياهو أنها ستكون قصيرة، لم يذكر الرئيس الفلسطيني، وعندما سألوه عن إمكانية الأفق السياسي بعد الحرب، التفت إلى وزير الدفاع يعلون وردد السؤال بسخرية «ماذا مع أبو مازن؟».